

الدَّرَرُ النَفْسِيَّةُ
فِي
فِقْهِ الْمَسَادَةِ الشَّافِعِيَّةِ
(المنهج المقرر على طلاب السنة الثانية الثانوية بالمعاهد الأزهرية)

تأليف

محمد الصادق قحطاني
المفتش العام بالمعاهد الأزهرية

المبشر بالإيمان

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

(حقوق الطبع محفوظة)

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث
درب البساتين خلف الجامع الأزهر - مصر
٢٩٣٨٤٧ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله منزل القرآن وملهم البيان ،

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد ولد عدنان . وعلى آله وأصحابه
الطيبين الطاهرين الذين فقههم الله في الدين وألمهم رشده فرضى الله عنهم
ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون .

وبعد : فهذا هو الجزء الثاني من كتاب الدرر النقية في فقه السادة
الشافعية وهو المنهج المقرر على طلاب السنة الثانية من القسم الثانوى الأزهرى
الذى يبدأ من كتاب (الصيام) وغيرها من المعاملات .

والله وحده أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله إنه نعم المولى ونعم النصير ؟

المؤلف

محمد الصادق قحاوى

المفتش العام بالأزهر

« كتاب الصيام »

قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات) وقال صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل ذكر كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي ، وأنا أجزي به ، الحديث ، وفي الحديث النبوي الشريف « الصوم جنة » أى حفظ ووقاية لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر « يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » أى حفظ وفضائل الصوم كثيرة جداً لا يتسع لسردها هذا المقام .

والصوم في اللغة الإمساك عن الشيء قال تعالى في قصة مريم (انى نذرت للرحمن صوماً) أى إمساكاً وشرعاً إمساك من شخص مخصوص في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة ووجوب الصوم ثابت بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فلقوله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام) الآية والسنة « بنى الإسلام على خمس » وذكر منها صوم رمضان . وانعقد إجماع الأمة على وجوب صوم رمضان ثم وجوبه يتعلق بالمسلم البالغ العاقل القادر ، فلا يجب على الكافر لأنه لا يصح منه إذ شرط العمل الصالح أن يتقدمه الإيمان قال تعالى (لن الذين آمنوا وعملوا الصالحات) وكذا لا يجب على الصبي والمجنون لقوله صلى الله عليه وسلم « دفع القلم عن ثلاث منهم الصبي والمجنون والنائم » .

وأما من لا يقدر على الصوم أصلاً أو لو صام لأضر به ضرراً غير محتمل الكبير سن أو مرض لا يرجى برؤه فلا يجب عليه الصيام ، نعم يلزمه عن كل يوم مد من طعام في الأصح إن كان موسراً فلو كان معسراً حيلت ثم أيسر فهل يلزمه فيه خلاف ككفارة الجماع إذا كان معسراً ثم أيسر .

فرائض الصوم

فرائض الصوم خمسة أشياء : النية ، والإمساك عن الأكل والشرب ، والجماع .
النية : فلا يصح الصوم إلا بالنية للتعب ، إنما الأعمال بالنيات ، وعملها
القلب ، ولا يشترط النطق بها باللسان وتجب النية لكل ليلة لأن كل يوم
عبادة مستقلة .

ألا نرى أنه لا تفسد بقية الأيام بفساد يوم منه فلو نوى صوم الشهر
كله صح له اليوم الأول على المذهب ، ويجب تعيين النية في صوم الفرض .
وكذا يجب أن ينوى ليلاً ولا يضر النوم والأكل والجماع بعد النية .
ولو نوى مع طلوع الفجر لا تصح له لأنه لم يبيت وأكمل النية أن ينوى صوم
غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ويجب أن تكون النية
جائزة فلو نوى الخروج من الصوم لا يبطل على الصحيح .

واعلم أنه لا بد للصائم من الإمساك عن المفطرات وهو أنواع : منها
الأكل والشرب وإن قل وكذا ما في معنى الأكل والضابط لذلك أنه يفطر
بكل عين وصلت من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع تذكره
الصوم .

وشرط الباطن أن يكون جوفاً وإن كان لا يحيل الطعام كالمعدة مثلاً
وهذا هو الصحيح حتى أنه لو قطر في أذنه شيئاً أو أدخل عوداً فيها أفطر
أو حشاً في ذكره قطعاً أو في دبره شيئاً أفطر على الأصح .

وهناك قول بعدم الفطر وذلك بخلاف الاكتحال ، وإن وجد طعم
السكل فإنه لا يفطر لأن العين ليست بجوف ولا منفذ لها إلى الجوف وكذا
لو غرز سكيناً في لحم الساق لا يفطر ، لأنه لا يعد جوفاً بخلاف ما لو طعن
في بطنه فإنها جوف ، وابتلاع الريق لا يفطر فلو اختلط به غيره سواء كان
المختلط به ظاهراً كن قتل خطاً مصبوغاً ، أو نجساً كن دميت لثته وهى لحم

الإنسان ثم تغير بالدم فإنه يفطر بلا خلاف ، فلو ذهب الدم وأبيض الريق فيه خلاف الفطر وعدمه ولو خرج الريق إلى شفتيه فرده بلسانه وابتلعه أفطر بخلاف ما لو أخرج لسانه وعلى رأسه ريق ولم ينفصل وابتلعه فإنه لا يفطر على الأصح ، ولو نزلت نخامة من رأسه وصارت فوق الحنك فإنه لم يقسدر على إخراجها ثم نزلت إلى الجوف لم يفطر ، وإن قدر على إخراجها وتركها حتى نزلت بنفسها أفطر لتقصيره ، ولو تمضمض واستنشق فإن بالغ أفطر وإلا فلا وهذا كله إذا كان ذا كرا للصوم فإن كان ناسياً فلا يفطر .

(مسألة) أصبح صائماً ولم ينو صوماً تمضمض ، ولم يبلغ فسبى الماء إلى جوفه ، ثم نوى صوم تطوع صح صومه على الأصح ولو أكل ناسياً للصوم لم يفطر لما جاء في الصحيحين « من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » ، فلو كثر ذلك فوجبان وإن أكل جاهلاً بتحريم الأكل إن كان قريب عهد الإسلام أو نسياً في بادية بعيدة لم يفطر وإلا أفطر . ومنها أى المفطرات الجماع وهو بالإجماع يفطر وكذا الاستنماء باليد وغيره من الحالات بحيث ينزل المني بخلاف الاستحلام ، فإنه لا يفطر ، وحكمه عند النسيان في ذلك كالأكل والشرب .

ومن المفطر : كذلك تعمد القيء وعدم معرفة طرفي النهار فمن تقيأ عمداً فقد فطر ، وأما إن غلبه القيء لا يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم (من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض) ومعنى ذرعه أى غلبه ، وأما معرفة طرفي النهار فلا بد منها لصحة الصوم حتى لو نوى بعد طلوع الفجر لا يصح صومه ، ولو أكل معتقداً أنه ليل وكان قد طلع الفجر لزمه القضاء وكذا لو أكل معتقداً أنه قد دخل الليل ثم بان خلافه لزمه القضاء حتى لو أكل آخر النهار هجاً بلا ظن فهو حرام بلا خلاف نعم إذا غلب على ظنه الغروب بالاجتهاد بورد أو نحوه جاز له الأكل على الصحيح ، وقيل لا يجوز

لقد رتبته على اليقين بالصبر والاحوط للصائم أن لا يأكل ولا يشرب حتى يتيقن غروب الشمس .

مفطرات الصوم

مفطرات الصيام عشرة أشياء :

إدخال أى شيء من الظاهر إلى الجوف أى البطن الرأس وكذا الحقنة فى أحد السيلين والقيء عمداً والوطء فى الفرج ، وكذا الإنزال عن مباشرة واحتراز بقوله عن المباشرة عما إذا أزيل بالفكر أو الاحتلام فلا خلافى أنه لا يفطر ، ومن المفطرات الحيض والنفاس والمجنون فلو طرأ على الصائمة أو الصائم شيء من ذلك فلا شك فى أنه يفطر لبطلان الصوم به ولو طرأ الإغماء كذلك فإن استغرق جميع النهار فهل يصح صومه أم الردة إن أفاق فى لحظة ولو لحظة فى النهار صح وإلا ولو نام جميع النهار فهل يصح صومه أم لا ، قيل لا بالإغماء والصحيح أنه لا يضر والصحيح لا يضر والطرو والعياذ بالله تعالى مهطل للصوم للخروج عن أهلية العبادة .

مستحبات الصيام

يستحب فى الصوم ثلاثة أشياء :

تعجيل الفطر وتأخير السحور وترك فاحش الكلام ، فليس للصائم أن يجعل للفطر عند تحقق غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ، رواه الشيخان ويكره له التأخير إن قصد ذلك ، ورأى أن فيه فضيلة . وقد روى ابن حبان بإسناد صحيح أنه عليه الصلاة والسلام : « كان إذا كان صائماً لم يصل حتى يؤتى له برطب أو ماء فياً كل أو يشرب وإذا كان فى الشتاء لم يصل حتى يأتيه بتمر أو ماء ، ويستحب أن يفطر على تمر

والأفعلى ماء الحديث ولأن الحلو يقوى والماء يطهر فإن لم يجهد القم فعل
حلو لأن الصوم ينقص البصر والقمر يردده فالحلو في مبناه وإن كان بمكة فعل
ماء زمزم .

وأما استحباب تأخير السحور في الحديث « إن تأخير السحور من
سنن المرسلين » رواه ابن حبان في صحيحه ، وفي الحديث أيضاً أنه عليه الصلاة
والسلام قال « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور » رواه أحمد
في مسنده ، ولأن في التأخير حكمة مشروعيته وهي التقوى على العبادة .

واعلم أن استحباب السحور يجمع عليه ، ويحصل بقليل الأكل والماء
ففي صحيح ابن حبان « تسحروا ولو بجرعة ماء » ويدخل وقت السحور
بنصف الليل .

واعان الصائم بتأكد في حقه صون لسانه عن الكذب والغيبة وغير
ذلك من الأمور المحرمة ، ففي صحيح البخاري « من لم يدع قول الزور والعمل
به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » وفي الحديث « رب صائم
ليس له من صيامه إلا الجسوع ، ورب قائم ليس له من قيامه إلا السهر »
رواه الحاكم .

ولأن الكلام المجر : أى الفحش يحبط الثواب ، وقد صرح بذلك
الماوردي والروائي .

قلت : ومن المصائب العظيمة ما يصنمه الظلمة من تقليد الظالم وأخذ
الأموال بالباطل ، ثم يصنعون بذلك شيئاً من الأطلعة يتصدقون به فيتمدى
شؤمهم إلى الفقراء ، وأعظم من ذلك مصيبة تردد فقهاء السوء وصوفية
الرجس إلى أسمة هؤلاء الظلمة ، ثم يقولون هو يشتري في الامة ؟ .

وأيضاً نكره معاملة ومجالسة من أكثر ماله حرام .

ما يحرم صيامه من الايام

قال يحرم صيام خمسة أيام : «العيدین ، وأيام التشريق الثلاثة» فلا يصح صوم يوم عيد الفطر والأضحى بالإجماع ، ويحرم على الصائم ذلك وهو آثم لأن نفس العبادة عين المعصية ، وفي الصحيحين «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى ، ولا فرق بين أن يصومهما تطوعاً ، أو عن واجب ، أو عن نذر ، ولو نذر صومهما لم ينعقد نذره : حتى نقل الإمام عن القفال أن الأوقات المهي عنها لا بد أن يأتي فيها بمناف للصوم ، وكما يحرم صوم العيدين : يحرم صوم أيام التشريق : وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى عن صيامها» ، رواه أبو داود بإسناد صحيح ، وفي صحيح مسلم «لأنها أيام أكل وشرب» وذكر الله تعالى ، وفي القديم أنه يجوز للمشتنع العام للهدى أن يصوم أيام التشريق ، وهي المشار إليها في قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام في الحج) وفي البخارى عن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما أنها قالتا لم يرخص في أيام التشريق إلا لمن يجد لهدى واختار النووي هذا القول والمذهب أنه لا يجوز ، فإن قلنا بالقول القديم ، فهل يجوز لنفسه المشتنع صومها فيه وجهان الصحيح التحريم والله أعلم . قال :

« ويكره صوم يوم الشك إلا أن يوافق عادة له أو يصله (١) بما قبله » : فيحرم صوم يوم الشك تطوعاً بلا سبب ، وكذا يحرم صومه تحريماً لأجل رمضان قاله البندنجي لقول عمار بن ياسر رضى الله عنه «مزم ، صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم» صححه الترمذى وابن حبان والحاكم ورواه البخارى تعليقاً ، ولو صام يوم الشك لم يصح في الأصح قياساً على صوم يوم العيد بجماع التحريم ، وقيل يصح ، لأنه قابل للصوم في الجملة بخلاف يوم العيد ، ولو نذر صوم يوم الشك لم يصح على الأصح ، ويستثنى ما ذكره

الشيخ وهو أن يوافق يوم الشك ما يعتاد صومه تطوعاً فإن كان يسرد الصوم أو يصوم يوماً معيناً كالإثنين والخميس أو يصوم يوماً ويفطر يوماً، وحجته قوله صلى الله عليه وسلم « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه »، رواه الشيخان ، وقوله عليه الصلاة والسلام « لا تقدموا ، هو يفتح التاء لأنه مضارع أصله تتقدموا ، ولكن حذف منه إحدى التاءين ، ويستثنى ما إذا وصله بما قبله لأنه بالوصل يلتقي قصد التجزئ لرمضان ، وقول الشيخ أو يصله بما قبله يصدق ذلك على ما لو وصله بيوم وفيه نظر من جهة الحديث ويلبغى أن يحمل كلام الشيخ على ما إذا وصله بأكثر من يوم ، وقد صرح بذلك الهنديجي ، فقال ولا يتقدم الشهر يوم أو يومين إلا أن يوافق ما كان أبداً يصومه أو كان يسرد الصوم ويستثنى أيضاً ما إذا صامه عن نذر أو قضاء مسارعة إلى براءة الذمة ، أو كان له سبب لجاز ، كتنظيره من الصلوات في الأوقات المكروهة ، وليس من الأسباب الاحتياط لرمضان بلا خلاف والله أعلم ، قال :

« ومن وطئ عامداً في الفرج فعليه القضاء والكفارة ، والكفارة عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، قول الشيخ ومن وطئ أى وهو مكاف بالصوم وقد نوى من الليل ، وكان الوطء في النهار من رمضان من غير عقد فيه قصور فالشيخ رحمه الله لم يشترط الحد ، وكان يلغى أن يقول يجب الكفارة على من أفسد يوماً من رمضان بجماع تام آثم به لأجل الصوم ، وفي هذا الضابط قيود : منها الإفساد فمن جامع ناسياً لم يفطر على المذهب فلا كفارة حينئذ وهذا هو الذى احتراز الشيخ عنه بقوله عامداً ، وقولنا بجماع احتراز به عن الأكل والشرب وغيرهما فإنه لا يلزمه الكفارة ، قولنا تام ، وقد ذكره الفزالي احترازاً عن المرأة فإنها لا يلزمها الكفارة لأنها تفطر بمجرد دخول بعض الحشفة ، وقولنا آثم به احتراز عن المسافر فيما إذا جامع بنية الترخص .

فإنه لا يأتهم وكذا بغيرة الترخيص على الصحيح ، لأن الإفطار مباح له فيصير شبهة في ذمه الكفارة ، وكذا لا كفارة على من ظن بقاء الليل فإن نهراً لا تنفاه الإثم .

وقولنا لأجل الصوم إحتراز عن مسافراً فطر بالزنا مترخصاً فإن الفطر جائز وإنه بسبب الزنا لا بسبب الصوم فإذا وجدت القيود كلها وجبت الكفارة ، فقال وحجة ذلك ما رواه الشيخان ، أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت فقال وما أهلكك ؟ فقال وقعت على امرأتى في رمضان فقال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا فقال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا ، فقال هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ، ثم جلس فأق النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال على أفقر منا فوالله ما بين لا يتبها أهل بيت أحوج إليه منا ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنباهه ، ثم قال اذهب فأطعمه أدلك ، وفي رواية البخارى « فاعتق رقبة ، على الأمر وفي رواية لآبى داود » فأق بعرق فيه تمر قدر خمسة عشر صاعاً ، قال البيهقى وهو أصح من رواية فيه عشرون صاعاً .

واعلم أنه كما تجب الكفارة يجب التعزير أيضاً وادعى البغوى والإجماع على ذلك ، والكفارة مذكورة ، وهى كفارة ترتب فإن صجر عن الجميع استقرت في ذمته ، ولو شرع في الصوم أو الإطعام ثم قدر على المرتبة المقدمة لم تلزمه على الأصح ، ولو كان من تلزمه الكفارة فقيراً فهل يجوز له صرفها إلى أهله فيه وجهان أحدهما نعم للحديث ، والصحيح أنه لا يجوز كالزكاة وسائر الكفارات ، والجواب عن الحديث من أوجه :

أحدها أنه ليس في الحديث ما يدل على وقوع التامليك ، وإنما أراد أن يملكه ليكثر به فلما أخبره بحاله تدق به عايه .

الثاني يحتمل أنه ماسكه لإياه أى أمره أن يتصدق به فلما أخبره بحاجة إذن له في إطعامه لأهله لأن الكفارة بالمال إنما تكون بعد الكفاية .

والثالث يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفه إلى أهله وتكون فائدة الخبر أنه يجوز للغير التطوع بالكفارة عن الغير بإذنه ، وأنه يجوز للتطوع صرفها إلى أهل المكفر ، وهذه الأجوبة ذكرها الشافعي في الأم و الله أعلم قال :

« ومن مات وعليه صوم من رمضان أطعم عنه لكل يوم مد ، والشيخ الثاني إن عجز عن الصوم يفطر ويطعم عن كل يوم مدا ، : ومن فاته صيام من رمضان ومات نظر إن مات قبل تمكنه من القضاء بأن مات وعنده قائم كاستمرار المرض فلا قضاء ولا فدية ، ولا إثم عليه وإن مات بعد التمكن وجب تدارك ما فاته .

وفي كيفية التدارك قولان : الجديد ونص عليه الشافعي في أكثر كتبه القديمة أنه يخرج من تركته لكل يوم مد من طعام ، أقت ذلك هاتفة رضى الله عنها وابن عباس رضى الله عنه والمد ربع صاع الفطرة وهو رطل وثلث بالمراقي ، والقول الآخر وينسب إلى القديم ونص عليه أيضا في الأمال ، فقال إن صح الحديث قلت به ، والأمال من كتبه الجديدة بل قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي في القديم يجب أن يصام عنه ، وأنه لا يمين الإطعام بل يجوز للولي أن يصوم عنه ، بل يستحب له ذلك كما نقله النووي في شرح مسلم قال الثوري القديم هنا أظهر بل الصواب الذي يبنى الجزم به لصحة الأحاديث فيه ، وليس للجديد حجة والحديث الوارد في الإطعام ضعيف والله أعلم .

فعلى القديم لو أمر الولي أجنبياً فصام عنه بأجرة أو بغيرها جاز كالحنج ، ولو استقل الأجنبي لم يجوز على الأصح ، وعلى المختبر على القديم ، القريب الوارث أم العصبية أم مطلق القرابة قال الرافعي الأشبه باعتبار الإرث ، وقال النووي المختار مطلق القرابة « قال في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

للأمرأة تصوم عن أمها ، وهذا يطل احتمال العصوبة ويضعف قول الإرث .
فإنها غير مستترقة للمال ولم يستفسر منها النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
والله أعلم وأما الشيخ الحرم الذي لا يطبق الصوم أو يلحقه به مشقة شديدة
فلا صوم عليه ويجب عليه الفدية على الأظهر ، ويجرى القولان في المريض
الذي لا يرجى زوال مرضه ، قال : « والحامل المرضع إن خافتا على أنفسهما
أفطرتا وعليهما القضاء ، وإن عافت على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء
والكفارة عن كل يوم مد يعنى إذا خافت الحامل والمرضع من ضرر يلحقها
بالصوم أفطرتا ، وعليهما القضاء كالمرضع وسواء تضرر الولد أم لا ولا فدية ،
وإن خافتا على الولد أن يسقط بسبب الصوم في الحامل أو يقل اللبن في
المرضع أفطرتا وعليهما القضاء للإفطار .

والفدية على أظهر الأقوال عن كل يوم تقطره قد من أوسطة طعام أهل
البلد لقوله تعالى (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) وبذلك قال
أبو حنيفة وابن عمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما وقال القاضي حسين
يجب الإفطار لأن أضر الصوم بالرضيع . وإن أرادت واحدة أن ترضع
طفلاً تقريباً إلى الله جاز لها الإفطار ، ثم هذا فيما إذا كانت الحامل والمرضع
مقيمتين صحيحين ، أما إذا كانتا مسافرتين وأفطرتا بنية الترخيص بالسفر
أو المرض فلا فدية عليهما : وإن لم تنوبا الترخيص ففي وجوب الفدية وجهان
والأصح أنه لا كفارة هناك .

وأما المريض والمسافر سفرأ طويلاً فيعطران ويقضيان يعنى يباح
للمريض ، والمسافر الإفطار في رمضان لقوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً
أو على سفر فعدة من أيام أخر) وتقدير الكلام في الآية فأفطر فعليه عدة
من أيام أخر ، ثم يشترط في المريض أن يجد الماء شديداً بالصوم ثم هذا إذا
لم يخشى الهلاك ، فإن خشي وجب الفطر .

واعلم أن غلبة الجوع والعطش كالمرض وأما المسافر فشرط الإباحة
له أن يكون سفره طويلاً ، أن يكون السفر مباحاً فلا يرخص للمغر المنصر ،

ولا السفر في معصية ، لأن الرخص لا تناط بالمعاصي . فلو أصبح مقبلاً ثم سافر فلا يفطر ، لأنها عبادة احتج فيها السفر والحضر فقلنا الحضر ، وقيل يجوز الفطر قياساً على من أصبح صائماً ثم مرض . نعم لو أصبح المسافر والمريض صائمين فلهما الفطر ، لأن السبب للرخص موجود . وقيل لا يجوز : ولو أقام المسافر أو شق المريض حرم الفطر على الصحيح لزوال السبب المبيح ، ثم إن الأفضل في حق المسافر ينظر إن لم يتضرر بالصوم وإن تضرر فالفطر أفضل ، وقيل إن خاف الضعف لو صام ، وكان في سفر حج أو غزو فالفطر أولى .

ويستحب الإكثار من صوم التطوع . وهل يكره صوم الدهر قال بعضهم نعم يكره ، وقال البعض هو مستنون والأكثر على أنه إن خاف منه ضرراً أو فوت حق كره وإلا فلا : والمستحب هو صوم الإثنين والخميس وأيام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، ويستحب صوم ستة أيام من شوال والأفضل صومها متتابعة بعد اليوم الأول من أيام عيد الفطر ، ويستحب صوم تاسوعاء وعاشوراء من المحرم ، ويستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج ويكره الحاج لأجل الدعاء وأعمال الحاج ، فإن كان شخص لا يضعف قيل الأولى له الصوم وقيل لا ، ويوم عرفة هو أفضل أيام السنة وأفضل الصوم بعد رمضان الأشهر الحرم ، وهن ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم ، وبيله في الفضيلة شعبان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث ما معناه رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمي .

(مسألة) قال بعض الشافعية يحرم على المرأة أن تصوم تطوعاً وزوجها موجود إلا بإذنه ، ومن شرع في صوم قضاء ، فإن كان على الفور لم يجوز الخروج منه ، وإن كان على التراخي فوجهان : الصحيح أنه لا يجوز الخروج منه ، لأنه تلبس بفرض ولا عذر له فلهذا إنعاه ، كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت لا يجوز له قطعها .

وقال القضاء الذي على الفور . هو الذي تعد فيه بالإفطار فيحرم تأخير
قضائه . والذي على التراخي هو الذي لم يتعدى فيه كالفطر بالمرض والسفر
وقضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان آخر . ومن شرع في صوم تطوع
لم يلزمه إتمامه ويستحب له الإتمام فلو خرج منه فلا قضاء ، لكن يستحب ،
وهو يكره أن يخرج منه : إن خرج لعذر لم يكره وإلا كره ، ومن العذر أن
يمر على من يضيفه امتناعه من الأكل ، ويكره صوم الجمعة وحده تطوعاً ،
وكذا أفراد يوم السبت وكذا أفراد يوم الأحد كالجمعة لأنها عيد الأسبوع
للسابطين قياساً على حرمة صوم يوم الميدين والسبت عند اليهود والأحد
عند النصارى .

فصل في سنة الإعتكاف ،

الإعتكاف سنة مؤكدة وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع فبالكتاب
من قوله تعالى : « إن طهر بيوتكم » والطائفتين والمأكفين ، وقد ثبت إعتكاف النبي
صلى الله عليه وسلم وهو سنة يلزم الإعتناء بها ، ويستحب في جميع الأوقات
وفي العشر الأخير من رمضان أكد إقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم
وطلباً ليلية القدر ، و ليلة القدر أفضل ليالي السنة ، وهي بفضل الله باقية إلى
يوم القيامة والإعتكاف لغة الإقامة على الشيء خيراً كان أو شراً ، وشرعاً
هو إقامة مخصوصة في المسجد للعبادة ورأى جمهور العلماء أنها في العشر الأخير
من رمضان ، وفي وتره أرجى وبميل الشافعي إلى أنها ليلة إحدى وعشرين ،
وقال ابن خزيمة إنها تقتل كل سنة ليلة جمعاً بين الأدلة .

أركان الإعتكاف أربعة :

- ١ - النية لأنها عبادة تفتقر إلى نية كسائر العبادات .
- ٢ - البت في المسجد ولا بد منه على الصحيح ، ولا يكفي قدر العلمانية
في الصلاة بل لا بد من زيادة عليه بما يسمى هكوفاً وإقامة ، ولا يشترط

السكون بل يصح الإعتكاف مع التردد في أطراف المسجد كما يحرم ذلك على الجانب ، وكذا يصح الإعتكاف قائماً ، واستحب الشافعي أن يعتكف يوماً للخروج من الخلاف ، فإن أبا حنيفة ومالك لا يجهز أن الاعتكاف أقل من يوم وهو وجه في مذهبننا ، ولو كلما دخل وخرج نوى الإعتكاف صح على المذهب ، ولنا وجه وهو أنه لا يشترط اليك ويكفى الحضور كما يكفى مجرد الحضور في عرفة ، وأما اشتراط المسجد فلائنه المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن أصحابه ونسائه .

٣ - المعتكف وشرطه الإسلام والعقل والنفاة من الحيض والنفاة والجنابة ، ويصح إعتكاف العبد والمرأة بإذن السيد والزوج . ولا يصح إعتكاف السكران لعدم النية .

٤ - المعتكف فيه وشرطه المسجد كما مر والمسجد الكبير الذي يصل فيه الجمعة أولى لئلا يحتاج إلى الخروج للجمعة . ولأن الجماعة فيه أكثر من غيره إذا عرفت أن الإعتكاف قرينة إلى الله عز وجل ، فإذا نذر صح ثم إن نذر مدة معينة وقدرها بأن نذر عشرة أيام من الآن ، أو هذه العشرة أو شهر رمضان ، أو هذا الشهر فعليه الوفاء بذلك ، فلو أفسد آخره بعذر أو غدر عذر بالخروج لم يجب الاستئناف ولو فاته الجميع لم يجب التتابع في القضاء كقضاء رمضان ، وهذا كله إذا لم يصح بالتتابع فلو صرح به فقال اعتكف هذه العشرة أيام متتابعة وجب الاستئناف على الصحيح لتصريحه بالتتابع ، ثم إذا نذر إعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج إن عرض عارض صح شرطه على المذهب ولو شرط الخروج للجميع لم يصح نذره ، ثم إذا صح نذره فليس له الخروج إلا لعذر والعذر أنواع منه قضاء الحاجة كالقبول والبراز ، وفي معناه الغسل من الاحتلام ، وذلك لا يضر قطعاً ، ومنها (٢ م - الدرر النيرة ٢)

الجوع والعطش ، فإن لم يجد في المسجد فله الخروج ولو جامع أثناء خروجه
للبول أو الغائط بطل اعتكافه على الأصح .

ولا يجوز الخروج لعيادة المريض ولا لصلاة الجنائز . وإذا خرج لقضاء
الحاجة فله أن يتوضأ خارج المسجد لأن ذلك يقع تباعاً ، بخلاف ما لو احتاج
إلى الوضوء من غير قضاء الحاجة فإنه لا يجوز له الخروج على الأصح إذا
أمكن الوضوء في المسجد ، ومن الأعذار ما إذا حاضت المرأة فيلزمها
الخروج ، ومن الأعذار المرض الشديد الذي يحتاج منه إلى تردد على الطبيب
مثلاً ونحوه فيباح له الخروج ، أما نحو الصداع أو الحمى الخفيفة فلا ، ولو خرج
ناسياً أو مكره فلا يضر ولو خرج لصلاة الجمعة بطل اعتكافه على الأنظر
لإمكانه الاعتكاف في الجامع ولو خاف فوات الحج خرج إليه وبطل
اعتكافه ، ولو جامع بطل اعتكافه لأنه منافٍ للاعتكاف ، وهذا الشرط
كونه مختاراً ذا كراً حالماً بالتحريم لقوله تعالى (ولا تبشروهن وأتم ما كنون
في المساجد) .

واعلم أنه لو باشر بلس أو قبلة بشهوة فأزول بطل اعتكافه والاستبراء
باليدين مرتب على المباشرة ، ولو باشر ناسياً فكجميع الصائم ولو جامع جاهلاً
بمحرمة فكنتظيره من الصوم : ويصح اعتكاف الليل وحده والله أعلم .

كتاب الحج

الحج ركن من أركان الإسلام الخمس ، وهو فرض عين على المستطيع قال تعالى : « وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، وفي الحديث الصحيح (بنى الإسلام على خمس) منها الحج . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (من استطاع الحج ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً) .

وشرائط وجوب الحج سبعة :

الإسلام ، والبلوغ ، والعقل ، والحرية .

الحج في اللغة القصد : وقال الخليل كثرة القصد ، وفي الشرع عبارة عن قصد البيت الحرام للأفعال وهو واجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة تعالى : « وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ، وفي الحديث الصحيح (بنى الإسلام على خمس) ومنها حج لوجوب الحج شروط منها : الإسلام لأنه عبادة فيشترط لوجوبها الإسلام كالأصالة ، وفي حديث معاذ أدهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله فإن هم أطاعوك فاعلمهم أن عليهم كذا .

وذكر الحج ، ومنها البلوغ ، فالصبي لا يجب عليه لحج « رفع القلم عن ثلاثة » ومنهم الصبي . وقياساً على سائر العبادات ومنها العقل فلا يجب على المجنون لحديث (رفع القلم عن ثلاث ومنهم المجنون) كسائر العبادات ومنها الحرية فلا يجب على العبد لقوله عليه الصلاة والسلام (إنما عبد حج ثم حقق فعله حجة أخرى) ولأن الجمعة لا تجب عليه مع قرب مساقفها مراعاة لحق سيده فالحج أولى قال : (وجود الزاد والراحلة وتخاية الطريق وإمكان المسير .

وهذه الأمور هي تفسير للاستطاعة التي في قوله تعالى : « وقل على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » فلا بد لوجوب الحج من

هذه الأمور فنها الراحة فلا يلزمه الحج إلا إذا قدر عليها بذلك أو استجار
سواء قدر على المشى أم لا ، وهل الحج ماشياً أفضل أم راكباً فيه خلاف
الأصح عند الرافضى المشى أفضل للبشقة وعند النوى الركوب أفضل لفعله
صلى الله عليه وسلم : ومن الاستطاعة وجود الزاد الذى يكفيه لأهله وهودته
فاضلاً ذلك عن قوت عياله ومن تلزمه نفقته وكسوتهم مدة ذهابه ورجوعه ،
ويشترط كونهما فاضلين عن مسكن وخادم يليقان به .

وما يحتاج إليه لزماته ، أو منصبه ، ولذا كان له رأس مال يتجر فيه
فهل يكلف بيعه فيه خلاف ، ولو كان عنده مال وهو محتاج للزواج خوف
العت أو الزنا فلا يكلف بالحج بل يتزوج أولاً لأن الحاجة إلى النكاح
باجرة ، والحج على التراخي فإن لم يتصف العت فالحج أولى ، وتقديره فضل .

ومن الاستطاعة تغذية الطريق . ومعناه أن يكون آمناً فى ثلاثة أشياء
فى النفس والبضع والمال وسواء قل المال أو كثر وسواء كان الخوف عليه
مسلم أو كافر ولو كان فى طريق بحر لا معدل عنه فإن غلب عليه خوف
لخصوصه ذلك البحر أو الهيجان الموج فلا يجب الحج . وإن غلبت السلامة
وجب .

وأعلم أنه كما يشترط لوجوب الحج لزاد يشترط وجود الماء فى المواضع
التي اطردت العادة بوجوده فيها فلو كانت سنة جدد وخلا بعض تلك المنازل
من الماء لم يجب الحج ، ومعناها إمكان المسير ، وهو أن يبقى من الزمان عند
وجود الزاد والراحة ما يمكن السير فيه إلى الحج .

أركان الحج

أركان الحج خمسة :

١ - الإحرام وهو عبارة عن نية الدخول في حج أو عمرة ، وزاد بعضهم أو فيما يصلح لهما أو لأحدهما وهو الإحرام المطلق ، وسمى إحراماً لأنه يمنع من المحرمات وسيأتي ذكرها ودليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات والإحرام هو مبدأ الدخول في النسك ، وكل عبادة لها إحرام وتحلل فالإحرام ركن فيها كالصلاة وهو يجمع عليه ، والإحرام له ثلاثة وجوه الأفراد ، والتمتع ، والقران ، ولاخلاف في جواز كل واحد منها لكن ما الأفضل فيه خلاف ، قال الشافعي الأفراد أفضل ، وبه التمتع ثم للقران وصورة الأفراد أن يحرم بالحج وحده ويفرج منه ، ثم يحرم بالعمرة مقيات بلده ثم شرط كون الأفراد أفضل منهما أن يشتر في تلك السنة ، فلو أجز العمرة عن سنته فشكل من التمتع والقران أفضل من الأفراد ، لأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه . وصورة التمتع أن يحرم بالعمرة من مقيات بلده ويفرج منها ثم يحرم بالحج من مكة ، وهذه الكيفية يجمع عليها وسمى متمتعاً بين الحج والعمرة بما كان محرماً عليه ، وصورة القران الأصلية أن يحرم بالحج والعمرة معاً فتتدرج أعمال العمرة في أعمال الحج ، ويتحد الميقات والقفل . والإجماع منعقد على صحة الإحرام بهما ، ولو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم أدخل الحج عليها في أشهره فإن لم يكن شرع في طواف العمرة صح وصادقاً وإلا لم يصح إدخاله عليها لأنه بالشروع في الطواف شرع في أسباب التحلل وقيل غير ذلك . ولو عكس فأحرم بالحج . وأراد إدخال العمرة عليه فقولان الجديد أنه لا يصح :

ومنها أى من أركان الحج الوقوف بعرفة وهو أهم أركان الحج

التي يفوت الحج بفواته لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر منادياً ينادى
د الحج عرفة ، ومعنى ذلك أنه معظمه كما تقول معظم الركعة الركوع ،
ويحصل الوقوف بمحضور جزء من عرفات ، ولو كان ماواً في طلب آبق أو ضالة
أو غير ذلك ، ولو حضر عرفة وهو نائم حتى لو دخل عرفات قبل الوقوف
ونام حتى خرج الوقت أجزاء على الصحيح وقيل لا يجوز ذلك لأن شرط
أجزاء الوقوف أن يكون الواقف أهلاً للعبادة ، ثم إن وقف في أى موضع
من عرفات أجزاء وقت الوقوف من زوال شمس يوم عرفة إلى طلوع
الفجر ، ولا يشترط الجمع بين الليل والنهار حتى لو أقاض قبل الغروب صح
وقوفه ، ولا يلزمه دم على المذهب الذى قطع به الجمهور .

قال ومن أركان الحج الطواف بالبيت وهو المسمى بطواف الإفاضة ،
وذلك للإجماع على أنه المراد فى قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق)
وحديث حريص صفة قال القاضى وليس بين المسلمين خلاف فى وجوبه ،
ثم للطواف واجبات لابد منها ، الطهارة عن الحدث والنجس فى البدن والثياب
والمكان فلو أحدث فى أثناء طوافه لومه الوضوء ويبنى على الصحيح ، وقيل
يجب الاستئذان ومنها الترتيب بأن يبدأ من الحجر الأسود وأن يجعل البيت
عن يساره ، ويلبى أن يمر فى الابتداء بجميع بدنه على جميع الحجر الأسود
بحيث يصير جميع الحجر الأسود عن يمينه ثم ينوى حيثئذ الطواف ونية
الطواف غير واجبة على الصحيح لشمول الحج لها فلو حاذى الحجر ببعض
بدنه ، وكان بعضه مجاوز جانب الباب .

ومنها أن يكون خارجاً بجميع بدنه عن جميع البيت حتى لو مشى على
شاذروان الكعبة لم يصح طوافه لأنه جزء من البيت وكذا لو طاف وكانت
يده تحاذى الشاذروان لم يصح وهى رقيقة فهل من بينة لها فأعربها وعربها
وأما الحجر بكسر الحاء فهل يشترط أن يترك منه سبعة أذرع : فيه خلاف
قال الرافعى يصح ، وقال الثوري : الأصح أنه لا يصح الطواف فى شيء من

الحجر وهو ظاهر النصوص، وبه قطع معظم الأصحاب بصرحاً وتلويحاً،
ودليله أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف خارج الحجر وأبى أن يمشى عليه.

ومنها أن يقع الطواف في المسجد ولا يضر الحائل بين الطائف والبيت
كالسقاية حتى لو طاف في الأروق جاز، ومنها جاز ومنها العدد وهو أن يطوف
سبعاً ولا تجب الموالاة بين الطوافات على الصحيح، وقيل تجب فيبطل
التفريق الكثير بلا عذر وعلى الصحيح لا يضر ويبني على طوافه.

ومن أركان الحج البسعي لفعله عليه الصلاة والسلام ولقوله صلى الله عليه
وسلم وهو يسمى (اسعرا فإن الله تعالى كتب عليكم السعي) ولأنه نسك
يفعل في الحج والعمرة فكان ركناً كالطواف، ويشترط وقوعه بعد
طواف صحيح سواء كان طواف الإفاضة أو طواف القدوم فلو سعى بعد
طواف القدوم أجزأه، ولا يستحب له أن يسعى بعد طواف الإفاضة بل
قيل يكره، ويشترط في السعي الترتيب بأن يبدأ بالصفة فإذا وصل إلى
المروة في مرة ويشترط في الثانية أن يبدأ بالمروة فإذا وصل إلى الصفا في
مرة ثانية ويجب أن يسعى من الصفا والمروة سبعاً لفعله عليه الصلاة والسلام
ولا يشترط فيه الطهارة ولا تستر العورة ولا سائر شروط الصلاة ويجوز
راكباً والأفضل المشي ولو شك هل سعى سبعاً أو ستاً أخذ بالأقل وكل
عليه الطواف، ثم السعي لا يجبر بدم كبقية الأركان ولا يتحل بدونه كما في
بقية الأركان ولم يذكر بعض الشافعية الحلق والتقصير وهو ركن في الأصح
وجعله الشيخ من الواجبات التي هي غير الأركان.

واجبات الحج

التي هي غير الأركان

فالواجبات غير الأركان وهي ثلاثة :

أولها : (الإحرام من الميقات ، ورمى الجمار ثلاثاً والحلق) .

والميقات نوعان : زماني ومكاني ، فالزماني بالنسبة للحج ، شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة آخرها ليلة النحر على الصحيح .

وأما ميقات العمرة لجميع السنة وقت لها ، ولا تنكره في وقت منها ، ولو أحرم بالحج في غير أشهره لم يتعد حجاً والمقدمة على المذهب .

وأما الميقات المكاني فالشخص إما مكّي أو غيره ، فالمكّي سواء كان من أهلها أو مقيم بها فيقاته مكة نفسها على الأصح وقيل مكة وسائر الحرم ، وإحرام المكّي من باب داره أفضل . وأما غير المقيم بمكة فإن كان منزله بين مكة والمواقيت الشرعية فيقاته القرية التي يسكنها أو الحلة التي ينزلها البدوي وإن كان منزله وراء المواقيت فيقاته الميقات الذي يمر عليه .

المواقيت خمسة

أحدها ذو الحليقة وهو المسمى الآن بآيار على وهو ميقات من توجهه من المدينة الشريفة وهو على عشر مراحل من مكة .

والثاني : الحجفة ، وهو ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب .

والثالث : بامل . وهو ميقات أهل اليمن .

والرابع : قرن ياسكان الراء المهمة ، وهو ميقات المتوجهين من نجد الحجاز . وهذه الأربعة نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أصل الروضة بلا خلاف .

والميقات الخامس ذات عرق ، وهو ميقات المتوجهين من العراق وخراسان ، وهذا أيضاً منصوح عليه كالأربعة عند الأكثرين ، وقيل باجتهاد عمر رضي الله عنه ، وإذا عرفت هذا فمن تجاوز ميقاته وهو مرید للنسك وأحرم دونه حرم عليه ولزمه دم ، وهو شاة مجدعة ضأن أو ثنية مع لأنه كان يلزمه الإحرام عن الميقات فلزمه تركه دم ولما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً ومرفوحاً أنه عليه الصلاة والسلام قال : (من ترك الميقات إلا لعذر من خوف الطريق أو فوت الحج . فإن عاد إلى الميقات سقط عنه الدم بشرط أن لا يكون تلبس بنسك لم يسقط عنه الدم لتأدي ذلك النسك بإحرام ناقص ، ولا فرق في ذلك النسك بين الفرض كالوقوف وبين السنة كطواف القدوم ، وقول الشيخ .

وروى الجار ثلاثاً : أي ثلاث مرات يعني غير جرة العقبة وهي التي ترمى يوم النحر يعني يوم العيد ، ويرى إليها سبع حصيات فقط . فإن

أراد أن يتعجل سقط عنه رمى اليوم الثالث من أيام التشريق فيبقى ثلاث
يرمى جمرة العقبة ، ثم اليوم الأول من أيام التشريق يسمى يوم النحر لأنهم
يقرون فيه بمنى ، واليوم الثاني النحر الأول ، والثالث النحر الثاني وهو أيام
الرمي ، ثم عدد حصى كل يوم من هذه الأيام إحدى وعشرين حصاة لكل
جمرة سبع حصيات .

ويشترط في رمي الجمرات الترتيب فيمن بأن يرمى أولاً الجمرة التي تلى
مسجد الحيف ثم الوسطى ثم جمرة العقبة وهي الأخيرة ، ولا يعتد
برمي الثانية قبل الأولى ولا الثالثة قبل الأولى ولو ترك حصاة ولم يدر من
أياها من الثلاثة جعلها من الأولى ، وأعاد رمي الجمرة الثانية والثالثة . هذا
ما يتعلق بالجمرات .

وأما نفس الرمي فالواجب ما يقع عليه اسم الرمي ، فلو وضع الحجر في
الرمي لم يعتد به على الصحيح ، لأنه لا يسمى رمياً ، ويشترط قصد الرمي
فلو رمى في الهواء فوق الرمي به في الرمي لم يعتد به ، ولا يشترط بقاء
الحجر في الرمي فلا يضر تخرجه بعد ذلك ، وينبغي أن تقع الحصيات
في الرمي فلو شك في وقوع الحصى فيه على الجديد ، ويشترط حصول
الحصاة المرماة بفعله حتى لو رمى فوقعت الحصاة على رأس آدمي أو غيره
لمحركتها ووقعت في الرمي فلا يعتد به . لأنها لم تحصل في الرمي بفعله
ولو وقعت على الأرض وتخرجت فوقعت في الرمي أجزأ لحصولها فيه
بفعله ويشترط أن يرميها بيده فلو دفعها برجله أو رمى بقوس لم يجوز .

ويشترط أن يرمى السبع حصيات في سبع مرات ، فلو رمى حصاتين
دفعه ووقعتا في الرمي فهي حصاة حتى لو رمى السبع مرة فهي حصاة ١
ولو رمى واحدة واتبعها بأخرى وسبقت الثانية الأولى فرميتان ،
ولا يشترط كون الحصى لم يرمى به حتى لو رمى بحجر رمى هو به أو غيره
أجزأ . هذا ما يتعلق بالرمي .

وأما الرمي فيشتركونه حجراً فيجزي سائر أنواع الحجر ولا يجزى غيره ومدار هذا الباب على التوقيف لأن فيه مالا يعقل معناه فيجب الاتباع والله أعلم .

(مسألة) إذا عجز عن الرمي بنفسه إما لمرض أو حبس ، أو عذر له أو يستلب من يرمى عنه لكن لا يصح رمي النائب عن المستلب إلا بعد رمي النائب عن نفسه ، ويشترط في جواز النيابة أن يكون العذر بما لا يرضى زواله قبل خروج وقت الرمي ، فإذا وجد الشرط ثم زال العذر عن المستلب والوقت باق أجزأ على المذهب الذي قطع به الأكثرون والله أعلم .

وأما عبد الشيخ الحلق من الواجبات فهي طريقة وقد تقدم أنه ركن وعلى كل حال فلا بد من الإبان به أو بالتقصير ، وأقله ثلاث شعرات . وفي حديث جابر رضى الله عنه : أنه عليه الصلاة والسلام أمر أصحابه أن يخلعوا أو يقصروا ، نعم الأفضل للرجال الحلق ، لعمله عليه الصلاة والسلام ذلك في حجة الوداع رواه مسلم ، ولقوله عليه الصلاة والسلام « اللهم اغفر للحلقين » .

وفي الثالثة المقصرين : نعم لو نذر الحلق قال الغزالي لزمه بلا خلاف . قال الإمام ، ونص عليه فلا يقوم التقصير حينئذ مقام الحلق ، والرافعي فيه أشكال والله أعلم . قال :

سنن الحج سبع :

الإفراد وهو تقديم الحج على العمرة والتلبية وطواف القدوم ، وقد تقدم أن الحج على ثلاثة أنواع وأن أفضلها الأفراد ، وأما التلبية فتستحب حال الإحرام لنقل الخلف عن السلف والسنة أن يكثر منها في دوام الإحرام وتستحب قائماً وقاعداً وراكباً وماشياً وجنباً وحائضاً ، ويتأكد استحبابها

في كل صعود وهبوط ، وعند حدوث أمر من ركوب أو نزول ، وعند اجتماع الرقاق ، وعند إقبال الليل والنهار ، وفي مسجد الخيف والمسجد الحرام ، ولا تستحب في طواف القدوم ولا في السعي على الحديد لأن لها أذكارا تخصهما ولا يلبي في طواف الإفاضة والوداع بلا خروج وقت التلبية لأنه يخرج بالرمي إلى جمرة العقبة فيقطعه مع أول حصاة ، ويستحب للرجل رفع الصوت بها دون المرأة بل تقتصر على أسباع نفسها ، فإن رفعت كره وقيل يحرم ويستحب أن يكون صوت الرجل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقيا دون صوته بالتلبية ، ويستحب أن يقتصر على تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، : ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ، أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والهمزة من إن الحمد يجوز فتحها وكسرها ، وهو أفصح ويستحب إذا فرغ منها أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأله رضوانه الجنة ، وأن يستعيذه من النار ثم يدعو بما أحب ولا يتكلم في أثناء التلبية ، ويكره السلام عليه لكن لو سلم عليه رد نص عليه الشافعي والله أعلم .

وأما الطواف فهو ثلاثة أنواع :

١ - طواف الإفاضة : وهو ركن لا بد منه ، ولا يصح الحج بدونه .

٢ - طواف الوداع : وهو واجب ، وقيل سنة وهو الذي اقتصر عليه الشيخ .

٣ - طواف القدوم : وهو سنة ويسمى أيضاً طواف الوداع وطواف التحية لأنه تحية البقعة ، في صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام طاف حين قدم مكة فلم يدخل ووجد الناس يصلون في صلاة مكتوبة صلاها معهم أولا وكذا لو أقيمت الجماعة وهو في أثناء الطواف قطعه ، وكذا لو غاف فوت فريضة أو سنة مؤكدة والطواف تحية البيت لا تحية المسجد .

واعلم أن المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرئ للرجال تؤخر الطواف إلى الليل ولو كان الشخص معتمراً فطاف للعمرة أجزأه عن طواف القدوم كما يجزئ الفريضة عن تحية المسجد والله أعلم قال :

(والمبيت بمزدلفة وركعتا الطواف) :

والمبيت بمزدلفة فيه فقيس إنه ركن وبه قال ابن بنت الشافعي وابن خزيمة ومال إليه ابن المنذر ، وقواه السبكي والاسناني ، وقيل إنه سنة وهو قضية كلام الرافعي والمنهاج ، وهو الذي قاله الشيخ ، وقيل إنه واجب وصححه النووي فلي هذا لو لم يبت بها لزمه دم ، وبما يحصل المبيت ؟ فيه طرق الراجح عند الرافعي بمعظم الليل كما لو حلف ليبيتن فإنه لا يبرأ إلا بذلك ، والراجح أنه يحصل بلحظة من النصف الثاني والله أعلم .

واختلف في ركعتي الطواف يعني طواف الفرض فقيل بوجوبهما ، والصحيح عدم وجوبهما لقوله عليه الصلاة والسلام « خمس صلوات في اليوم والليلة » فقال هل على غيرها قال إلا أن تطوع ، والله أعلم . قال :

والمبيت بمنى ، وطواف الوداع :

وصححه النووي في زيادة الروضة لأنه عليه الصلاة والسلام بات بها وقال « خذوا عني مناسككم » وقيل إنه مستحب وهو الذي ذكره الشيخ وصححه الرافعي وبه قطع بعضهم كالمبيت بمنى ليلة عرفه ، ثم في القدر الذي يحصل به المبيت خلاف الراجح معظم الليل ، فلي ما صححه النووي لو ترك الذي المبيت ليألى منى لزمه دم على الصحيح ، وقيل يجب لكل ليلة دم وإن تركه ليلة فأقول أظهرها يجبر بمد وقيل بدم وقيل بثلاث دم ثم هذا في حق غير المعنورين .

أما من ترك المبيت بمزدلفة ومنى لعذر كمن وصل إلى عرفة ليلة النحر

واشتغل بالوقوف عن مييت مزدلفة فلا شيء عليه ، وكذا لو أقاض من
 حرفة إلى مكة وطاف للإفاضة بعد منتصف الليل ففاته المييت فقال القفال
 لا شيء عليه لاشتغاله بالطواف . ومن الممذورين من له مال يخاف ضياعه
 لو اشتغل بالمييت أو من له مريض يحتاج إلى تعده أو طلب ضالة أو أبق
 فالصحيح في هؤلاء ونحوهم أنه لا شيء عليهم بترك المييت ولهم أن ينفروا
 بعد الغروب والله أعلم .

قال : (ويتجرد عند الاحرام ويلبس إزاراً ورداء أبيضين) إذا أراد
 الرجل الإحرام نزع الخفيط وهل نزع ذلك أدب كما ذكره الشيخ أو واجب ؟
 الذي جزم به الرافعي في آخر كلامه يجب التجرد عن الخفيط قال لثلاثي عشر
 لا بأساً للخفيط في حال إحرامه وبه جزم النووي في شرح المذهب نعم كلام
 المحرر والمنهاج تقتضي استحبابه وبه صرح النووي في مناسكه وجعله من
 الآداب قال الأسناني وهو المتجه لأنه قبل الإحرام لم يحصل سبب وجوب
 النزع ، ولهذا لا يجب إرسال اليد قبل الإحرام بلا خلاف ، ويؤيده أيضاً
 أنه لو علق الطلاق على الوطء فإن المشهور أنه لا يتمتع عليه ، فإذا تجرد
 فبستحب أن يلبس إزاراً أو رداء أبيض وتعلين لقول ابن المنذر ثبت أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليحرم أحدكم في إزار ورداء أبيض
 وتعلين ، وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام
 « أحرم في إزار ورداء ، وكذا أصحابه رواه مسلم أيضاً عن جابر .

وأما البيض فلقوله صلى الله عليه وسلم « لبسوا من ثيابكم البيض فإنها
 خير ثيابكم وكفنا فيها موتاكم » رواه أبو داود والترمذي ، وقال حسن
 صحيح ويستحب أن يكونا جديدين فإن لم يكن فنظيفين ويكره المصوغ
 والله أعلم .

ويستحب أن يصلي ركعتين يقرأ في الأولى (قل يا أيها الكافرون)

وفي الثانية (قل هو الله أحد) وتكره هذه الصلاة في الأوقات المكروهة على الصحيح ولو صلى الفريضة أغنت عن ركعتي الإحرام ، وقال الفاضل حسين أن السنة الراتبة تنفي عنهما أيضا والله أعلم . قال :

(مسألة) ويحرم على المحرم عشرة أشياء - لبس المخيط وتغطية الرأس من الرجل والوجه من المرأة - إذا أحرم الرجل حرم عليه أنواع :

الأول : اللبس في جميع بدنه ورأسه بما يقدر لبساً سواء كان مخيطاً كالقميص والسراويل أو غيره كالعمامة والأزار لما في الصحيحين أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال لا تلبسوا من الثياب القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا الإبراس ولا الخفاف إلا أن لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب مامسه ورس أو زعفران .

وأما في الرأس فلقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي يخرج عن بيته ميتاً لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، رواه الشيخان أيضاً ، ولا فرق بين المتخذين من القطن والكستان والجلود واللبود ، والضابط أنه تجب الفدية بستر ما يعد ساتراً حتى أنه لو طلى رأسه بطين نخين أو حناء أو مرهم نخين وجبت الفدية ولا يضر وضع اليد على الرأس ولا حمل الزنبريل ونحوه ، ولا يشترط لوجوب الفدية بستر جميع الرأس كما لا يشترط في فدية الحلق استتباب الرأس بل تجب بستر قدر يقصد بستره لغرض كستر عصابته ولزقه لجرح ونحوه ، والضابط أنه تجب الفدية بما يسمى ساتراً سواء ستر كل الرأس أو بعضه ولا تجب الفدية بتغطية يمسد الفجر على المذهب ولو ألقى القباء أو الفرجية على كتفيه لزمته الفدية ، وإن لم يخرج أكمامه لصديق اسم اللبس بذلك سواء طال الزمان أم قصر ، ولو ارتدى بالفرجية أو التحف بذلك ونحوه فلا .

وكذا لو أتى بسرائيل فلا فدية كما لو أتى بزار لفقه من رقاع

ويجوز أن يعقد الأزار، وهو الذي يشده ليستر عورته ويجوز أن يشد عليه خيطاً ويجوز أن يجعل له مثل موضع التكة، ويدخل فيه خيطاً، وأما الرداء، وهو الذي يوضع على الأكتاف فلا يجوز عقده ولا تغليله بخلال ولا بمسلة ولا ربط طرفه بطرفه الآخر بخيط كما يفعله العموم يضع أحدهم حصاة صغيرة ويعقدها بخيط والطرف الآخر كذلك؛ فهذا حرام وتجب فيه الفدية، وله أن يتقصد السيف ويشد الحميان على وسطه، وهذا كله في الرجل.

وأما المرأة فالوجه في حقها كراش الرجل وتستر جميع رأسها وبطنها بالخيط ولها أن تستر وجهها بثوب أو خرقة بشرط ألا يمين وجها سواء كان الحاجة أو لغير حاجة من حر أو برد أو خوف فتنة ونحو ذلك، فلأصحاب الساتر وجهها باختيارها لزمت الفدية وإن كان بغير اختيارها، فإن أزالته في الحال فلا فدية وإلا وجبت الفدية. ثم هذا كله حيث لا عذر.

أما الملعون كمن احتاج إلى ستر رأسه أو لبس ثيابه لحر أو برد أو مداواة ستر وجب الفدية، والله أعلم.

(مسألة) إذا لبس المحرم تطيب ونحو ذلك، مما يحرم عليه وتعددت الفدية، سواء كان ذلك متوالياً أو متفرقاً لاختلاف جنس ذلك كما لو زنى وسرق فإنه يقطع ويمجد وإن اتحد النوع بأن لبس، ثم لبس وتكرر ذلك منه أو تطيب، ثم تطيب مراراً لزمه لكل مرة كفارة على الصحيح سواء كان بغير عذر أو بعذر. هذا إذا فعله في أوقات متفرقة، أما لو وإلى بين اللبس مراراً أو التطيب بحيث يعد في العرف متوالياً لزمه فدية واحدة والله أعلم. قال:

(وترجل الشعر وحلق الشعر وتقليم الأظافر):

ترجل الشعر تسريحه وهو مكروه، كذا حكى بالظفر قاله النووي في

شرح المذهب ولو غفل فانتفت شعرات لزمه الفدية . فلو شك هل كان منتقماً أو انتفت بالمشط فالراجع أنه لافدية عليه ، لأن الأصل براءة الدعة ويمكن حمل كلام الشيخ على ما إذا علم أن التسريح ينتف الشعر لتلبس ونحوه وأما إزالة الشعر بالخلق لحرام لقوله تعالى (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) ولا فرق بين شعر الرأس وشعر سائر البدن ، ولا فرق بين الخلق والتنف ، والقص والإحراق ، وكذا الإزالة بالنورة ونحو ذلك ، ولو جبر الشيخ الإزالة لشم ذلك ، وإزالة الظفر كالشعر ولا فرق بين القص والقطع بالسنة والكسر وغير ذلك ، ولا فرق في ذلك بين الظفر الواحدة وغيره كما في الشعر والله أعلم . قال :

(والطيب) : من الأنواع المحرمة على المحرم استعمال الطيب في الثوب والبدن لأنه ترفه . والحاج أشعث أغبر كما جاء في الخبر ، ولا فرق بين استعماله في الظاهر أو الباطن كالأستنشقه أو احتقن به ، ولا فرق في ذلك بين الأغصم وغيره كما قاله في شرح المذهب .

ثم الطيب هو ما ظهر فيه غرض التطيب ، كالورد والياسمين والبنفسج والريحان الفارسي ، وأما استعماله فهو أن يلمص الطيب بيده أو ثيابه على الوجه المعتاد في ذلك فلو احتوى على مبخرة أو حمل قارة مسك مضقوقة أو مفتوحة أو جلس على فراش مطيب أو أرض مطيبة أو شده في طرف ثوبه أو جمعه في جيبه أو لبست المرأة الخلى المحشو به حرم ، ولو حمل مسكاً أو غيره في كيس أو خرقعة مشدودة لم يحرم سواء شمّه أو لا ، نص عليه الشافعي ، ولو طوى بنعله طيباً حرم عليه ، كذا أطلقه الرافعي وشرط الماوردي أن يعلق به شيء منه ، ونقله عن نص الشافعي والله أعلم .

وكما يحرم عليه التطيب يحرم عليه أكل ما فيه طيب ظاهر الغنم والخنزير

والرائحة لأنه مستعمل للطيب والترفة ، فلو ظهر طعمه وريحه حرم أيضاً ، وكذا العلم مع اللون وكذا الريح وحده ، والله أعلم . قال :

(وقتل الصيد) أجمع الناس على تحريم قتل الصيد على المحرم ، والصيد كل متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة ، والمراد بالمتوحش الجفنس خلا فرق بين أن يستأنس أم لا ، ولا فرق في الصيد بين الوحش والطيور لصديق الإسم عليه . وكما يحرم القتل يحرم الاصطياد ، وهذا بالإجماع ، وقد نص القرآن على منعه قال الله تعالى (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وكما يحرم قتله يحرم التعرض له بالإيذاء لإجرائه بالجرح وغيره ، وكما يشترط أن يكون وحشياً وإن استأنس فيشترط أيضاً أن يكون ما كولا أو في أصله ما كول فلا يحرم التعرض له ، ولا فداء على المحرم في قتله بل في هذا النوع ما يستحب قتله للحرم وغيره ، وهي المؤذيات ، بل في كلام الرافعي في باب الأطعمة ما يقتضي الوجوب كالحية والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والسمكة والذئب والأسد والقر والضب والنسر والعقاب والبرصوت والبق والزهر ، ولو ظهر القمل على المحرم لم يكره تحيته ولو قتله لم يلزمه شيء نعم يكره أن يفل رأسه ولحيته ، فإن فعل وأخرج قلة وقتلها تصدق ولو بلقمة نص عليه الشافعي

وهذا التصديق مستحب ، وقيل واجب لما فيه من إزالة الأذى عن الرأس والصبيان ، وهو يرض القمل كالقمل ، نص عليه الشافعي . والله أعلم . قال :

(وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة) : يحرم على المحرم أن يتزوج أو يزوج سواء كان ذلك بالوكالة أو بالولاية سواء في ذلك الولاية الخاصة أو العامة لقوله عليه الصلاة والسلام (لا ينكح المحرم ولا ينكح) وفي رواية (لا يخطب) رواه مسلم . وفي رواية الدارقطني (لا يتزوج المحرم ولا يزوج)

فإن فعل ذلك فالعقد باطل لأن النهى يقتضى التحريم والفساد وهو إجماع الصحابة ، وكما يحرم عقد النكاح يحرم الجماع وهو تضييب الحشفة في فرج قبلها كان أو دبراً ، ذكر أكان الموجب فيه أو أنى آدمياً كان أو بهيمة لقوله تعالى (فلا رفك ولا فسوق ولا جدال في الحج) والرفك والجماع . ومعنى لارفت لا ترفقوا ، لفظة خبر ومعناه النهى ، وكما يحرم الجماع تحرم المباشرة فيما دون الفرج بشهوة ، وكذا الاستناء ، لأنه إذا حرم دواهي الوطء كالطيب والعقد ، فلأن تحرم هذه الأشياء أولى ولأنها تحرم على المعتكف ولا شك أن الإحرام أكد منه والله أعلم ، قال :

(وفي جميع ذلك للفدية إلا عقد النكاح ، فإنه لا ينمقد ولا يفسده إلا الوطء في الفرج ولا يخرج منه بالفساد) . هذه الحرمات التي ذكرت من الطيب وغيره من فعلها أو فعل نوعاً منها بشرطه ، وجب عليه الفدية إلا عقد النكاح لعدم حصول المقصود منه . وهو الانتماء بخلاف باقي الحرمات لأنه استمتع بما هو محرم عليه . ويشترط لوجوب الفدية في المباشرة فيما دون الفرج الإنزال ، صرح به الماوردى ، وإذا جامع فسد حجه إن كان قبل التحلل الأول ، فإن كان قبل الوقوف فبالإجماع قاله القاضى حسين الماوردى ، وإن كان بعده فقد خالف فيه أبو حنيفة صحتنا عليه أنه وطء صادق لإحراما صحيحاً لم يحصل فيه التحلل الأول فأشبهه ما قبل الوقوف ، وإن وقع بعد التحلل لم يفسد على المذهب ، وكما يفسد الحج يفسد العمرة ، وليت للعمرة إلا تحلل واحد .

وقوله : (ولا يخرج منه بالفساد) يعنى يجب عليه أن يمضى في حجه ويتمعه ، وإن كان فاسداً لقوله تعالى (وأنموا الحج والعمرة لله) وكل ما كان يجب عليه أن يفعله ويجتنبه في الصحيح ويجب في الفاسد . ويجب مع

ذلك القضاء ؛ سواء كان الحج فرضاً أو تطوعاً ، ويقع القضاء من المفسد إن كان فرضاً وقع عنه فرضاً ، وإن تطوعاً فنه ، ويجب القضاء على الفور على الأصح ، ويجب عليه أن يحرم في القضاء من الموضع الذي أحرم منه حتى لو كان أحرم من ديرة أهله لزمه ، وإن كان أحرم من الميقات أحرم منه ، وإن كان أحرم بعد مجاوزة الميقات . فإن جاوزه شيئاً أحرم من الميقات الشرعي قطعاً ، وكذا إن كان غير مسي على الصحيح بأن جاوزه غير مريد للنسك ، ثم بدا له فأحرم ، وأما المرأة فإن جامعها مكرهة أو نائمة لم يفسد حجها ، وإن كانت طائفة فسد حجها : والله أعلم . قال :

(ومن فاته الوقوف بعرفة تحلل بعمل حمرة وعليه القضاء والهدى ، ومن ترك ركناً لم يحل إحرامه حتى يأتي به) .

يعنى إذا فات الشخص وهو حاج الوقوف بعرفة بأن طلع الفجر يوم النحر ولم يقف بعرفات فقد فاته الحج لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أدرك عرفة ليلاً فقد أدرك الحج » ، ومن فاته عرفة ليلاً فقد فاته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من قابل ، رواه الدار قطنى ، وفي سند أحمد الفراء الواسع وهو ضعيف ولأنه ركن فقيد يوقت ففات بفواته ، ويتحلل على الفور بعمل حمرة . وهو الطواف والسعى والعلق ولا بد من الطواف بلا خلاف ، وكذا السعى على المذهب إن لم يكن سعى عقيب . طواف القدوم وأما العلق فيجب إنسان جعلناه نسكاً وهو الراجح وإلا فلا ، ولا يجب الرمي بمنى ، وكذا المبيت بها وإن بقي وقتها ، وكما يجب القضاء يجب الهدى .

جاء هبار بن الأسود يوم النحر إلى عمر رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدد ، فقال له عمر إذهب إلى مكة نطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هدياً إن كان معكم ، ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا . فإذا كان عام قابل لحجوا واهدوا ، فمن لم يجد فصيام

ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، رواه مالك في الموطأ بإسناد صحيح
قوله النووي في شرح المذهب، واشتهر ذلك فلم ينكره أحد، فكان
إجماعاً.

واعلم أنه لا فرق في القوات بين أن يكون بتقصير القوات بأشغال
الدنيا، أو بلا تقصير كالنوم والله أعلم.

وقوله: «ومن ترك ركناً لم يحمل من إحرامه حتى يأتي به»، يعني أنه لا يجبر
بدم بل يتوقف الحج عليه لأن ماهية الحج لا تحصل إلا بجميع أركانه،
والماهية تفوت فوات جزئها، كما لو تمادى في الصلاة قبل الإتيان بنهاية أركانها
فإنه لا يخرج منها إلا بجميع ما هيته والله أعلم. قال:

(فصل) والدماء الواجبة في الإحرام خمسة أشياء:

أحدها: الدم الواجب بترك نكسك وهو على الترتيب. شاه فإن لم يجد
خصيام عشرة أيام. ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله.

اعلم أن الدماء الواجبة في المناسك، سواء تعلقت بترك واجب أو
ارتكاب فنبى عنه - أى فعل حرام - فواجباً شاة إلا في الجماع، فالواجب
بدنة ولا يجزىء في الأضحية إلا في جزاء الصيد فإنه يجب فيه المثل، في
الصغير صغير، وفي الكبير كبير.

ثم هذه الكفارات قد يكون فيها ما يجب فيه الترتيب، وقد يكون فيها
ما يجب فيه التخيير، ومعنى الترتيب أنه يجب عليه الذبح، ولا يجوز العدول
عنه إلى غيره إلا إذا هجر عنه. ومعنى التخيير أنه يجوز له العدول عنه إلى
غيره مع القدرة عليه، ثم إن الدم قد يجب على سبيل التقدير مع ذلك: يعنى
الشرع قدر البديل المعدول إليه ترتيباً كان أو تقييداً ألا يزيد ولا ينقص،
وقد يجب الدم على سبيل التعديل، ومعنى التعديل بترك الماء، وهو
معنى قول الفصيح: بترك نكسك كترك الإحرام من الميقات وترك الرى والمبيت

بمزدلفة ليلة العيد ، وكذا ترك المبيت بمنى ليلة التشريق وطواف الوداع .

وفي هذه الفهم أربعة أوجه :

الصحيح أنه دم ترتيب وتقدير ، كذا التمتع والقران والترتيب كما ذكره الشيخ أنه يجب عليه شاة ، فإن لم يجدها ألبته أو وجدها بمنى غال عدل إلى الصوم وهو عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، والمراد الرجوع إلى الوطن والأهل . فإن توطن مكة بعد فراغه من الحج صام وإن لم يتوطنها لم يجز صومه . ولا يجوز صومها في الطريق على المذهب الذي قطع به العراقيون . ولا يصح صوم السبعة في أيام التشريق الثلاثة بلا خلاف . وإن قلنا إنها قابلة للصوم لأنه بعد في الحل ولولم يتيقن أنه صام الثلاثة فرجع لزمه صوم العشرة ويجب التفریق أيضا على الصحيح .

وفي قدره أقوال الراجح أنه يفرق بأربعة أيام ومدة لإسكان السهر إلى الوطن ، فلم يصم وكان قد تمكن منه حتى مات فقولان :

إما أن يصوم عنه وليه كصوم رمضان أو يطعم عنه من تركته لكل يوم مداً فإن كان تمكن من العشرة أيام فعشرة أمداد ، وإلا فبالسعة ولا يتعين صرف الأمداد إلى فقراء الحرم على الأظهر .

وقد صح في الحرر أن هذا الفهم دم ترتيب وتعديل فتجب الشاة ، فإن صجر اشترى بقيمتها طعاما وتصدق به ، فإن صجر صام عن كل مد يوهأ قال : والثاني الفهم الواجب بالخلق والترفه وهو على التخفيف شاة أو صوم ثلاثة أيام . هذا هو المذهب .

والأصل في التخفيف قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) التقدير لخلق شهر رأسه ففدية ، ثم أن كل واحد من هذه الثلاثة قد ورد بيانه في حديث كعب بن جعرة رواه الشيخان فإنه عليه الصلاة والسلام قال له (أبؤذيك هوام رأسك قال نعم . قال :

أنسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين (والفرق يفتح الفاء والراء المهملة ثلاثة أصح . وكذا بقية الاستناعات كالأطيب والأدهان والبس ومقدمات الجماع على الأصح لاشتراك السك في الترفة وافته أعلم .

(والثالث أدم الواجب بالاحصار فيتحلل ويهدى شاة) يعنى الحاج أو المعتصر إذا أحصر أى منع من إتمام نسكه ، سواء كان فى الخل أو الحرم ولم يجد طريقا غيره ، وسواء كان المانع مسلما أو كافرا تحال ويشترط بية التحلل ويذبح هديا حيث أحصر . وأقله شاة تجزى فى الأضحية لقوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) تقدير الآية فإن أحصرتم فلكم التحلل وعليكم ما استيسر من الهدى ؛ وفى الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام تحلل بالهدية لما صدّه المشركون وكان محرما بالعمرة ، وكما يشترط بية التحلل فى ذبح الهدى ، فكذا الحلق ، إذا جعلناه نسكا ، وهو الأصح ، ولا بد من تقديم الذبح على الحلق ، لقوله تعالى : (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى حمله) وافته أعلم . قال :

(والرابع أدم الواجب بقتل الصيد) وهو على التخيير أركان الصيد عما له مثل أخرج مثله من النعم والغنم ، وإن لم يكن له مثل قومه وأخرج بقيمته طعاما ويتصدق به ، وإن لم يجد صيام عن مد يوما .

فالصيد إذا قتله المحرم ، وكان مثليا تخيير بين ذبح مثله والتصدق به على مساكين الحرم ، وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري بها طعاما لهم ، أو يصوم عن كل مد يوما لقوله تعالى (ليجزوا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ السكبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) . وهذا فى الذى يسمى دم تقيير وتعديل .

أما التخيير فواضح ، وأما التعديل فقولہ تعالى (أو عدل ذلك صياما)

هذا في المثل . أما غير المثل فهو غير بين أن يتصدق بقيمة طعاما ، أو يصوم عن كل مد يوما كالمثل ، فتخيره بين هاتين الحصلتين ، والمبرة في هذه القيمة بموضع الاتلاف لا بمسكة على الأصح قياساً على كل متلف بخلاف الصيد المثل ، فإن الأصح فيه اعتبار القيمة بمسكة يوم الإخراج لأنها محل الذبح ، فإذا عدل عنه إلى القيمة اعتبرنا مكانه في ذلك الوقت ، وقول الشيخ (من النعم والغنم) المراد بالنعم البعير وإن كان اسم النعم يصدق عليها وعلى البقر والغنم كما مر في الزكاة ، ثم المراد بالمثل ما يقارب الصيد في الصورة ، لا المثل في المجلس حتى يجب في النعمة نعمة ، وفي الغزال غزال ، ويدل لذلك الآية الكريمة وفعل الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، ألا ترى قوله تعالى (فجاء مثل ما قلنا من النعم) فلما قيد سبحانه وتعالى بالنعم أنصرف عن المجلس إلى الصورة من النعم ، وقد حكم جمع من الصحابة في غير مرة في النعمة ببذنة ، وفي حمار الوحش وبقرة ببقرة ، وقضى بذلك الصحابة رضوان عليهم أجمعين .

والخامس اسم الواجب بالوطء ، وهو على الترتيب بذنة فإن لم يجد فبقرة ، فإن لم يجد فسبع من الغنم ، فإن لم يجد قوم البدنة ، ويشترى بقيمتها طعاما ، ويتصدق به ، فإن لم يجد صام عن كل مد يوما) : وهذا هو اسم الخامس ، وهو دم الجراح ، وفيه اختلاف كثير جداً للأصحاب ، والمذهب أنه دم ترتيب وتعديل فتجب البدنة أولاً ، فإن عجز عنها فبقرة ، فإن عجز عنها فسبع من الغنم ، فإن عجز قوم البدنة لأن عمر وابنه عبد الله رضى الله عنهما أفنيا بذلك ، وكذا ابن عباس وأبو هريرة رضى الله عنهما ، وأما الرجوع إلى البقرة والسبع من الغنم لانهما في الأضحية كالبدنة ، وأما الرجوع إلى الإطعام فلأن الشرع عدل في جزاء الصيد من الحيوان إلى الإطعام فرجع إليه هنا عند العجز ، فلو تصدق بالدرهم لم يجزه وبأى موضع تعتبر القيمة ؟ فيه أوجه : قيل بمنى وقيل بمسكة في أغلب الأوقات ، والثالث بموضع مباشرة السبب .

اعلم أن الهدى قد يكون عن إحصار وقد يكون عن غيره ، فإن كان عن إحصار فلا يشترط بقاء الدم الواجب بسببه إلى الحرم ، بل يلجئه حيث أحصر لأنه عليه الصلاة والسلام ذبح بالحدبية وهو من الحل ، وما ساقه من الهدى حكمه حكم دم الإحصار . وأما الدم الواجب بفعل حرام ، أو ترك واجب فيختص ذبحه بالحرم في الأظهر لقوله تعالى (هدنيا بالغ الكعبة) ويجب صرف لحمه لمسأكن الحرم لأن المقصود اللحم . إذ لاحظ لحم في إراقة الدم ، ولا فرق في المسأكن بين المقيمين والطارئين .

فإن فرق الطعام فهل يتعين لكل مسكين مد ، الراجح أنه لا يتعين بل تجوز الزيادة على مد والنقص والله أعلم .

(تنبيه) كثير من المتفقهة وغالب المتصوفة ، وجل العوام أن هرقات يجوز الذبح بها فيذبحون الحيوانات ، وكذا دم التبع والقران ثم ينقلون اللحم إلى الحرم ، وهذا الذبح غير جائز فلا يجوز . فليعلم ذلك .

(حكم قتل صيد الحرم وقطع شجرة)

صيد حرم مكة : حرام على المحرم والحلال . وهكذا يحرم قطع نباته كاصطياده صيد فيحرم التمرض للشجرة بالقطع ، أو القلع نصفين ، واحترقنا بقيد خير مؤذ عن شجرة ذات شوك فإنه يجوز قطعه كالحيوان المؤذى فلا يتعلق بقطعه ضمان على الصحيح والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة (إن هذا البلد حرام بحرمة الله لا يعضد شجره ولا ينفر صيده ، ولا تلتقط لقطته إلا من عرفها ، أبو لا يختل خلاه . قال العباس : يا رسول الله إلا الأذخر فإنه لقينهم ويوتهم . قال إلا الأذخر) رواه الشيخان ، فقوله صلى الله عليه وسلم « لا يعضد » معناه لا يقطع ، وقوله لا يختل خلاه معناه لا ينتزع بالأيدى وغيرها كالمنجل . والقتل الحداد . ومعنى قوله أنهم يسففونها بذلك فوق الخشب ، وذلك يحث على فضل سكنائها

(وقول الشيخ ولا يقطع شجرة) يؤخذ منه أنه يجوز أخذ الورق ، وهو كذلك ، ولكن لا يقطعها عتاة أن يصيب قصورها ؛ ولو أخذنا غصناً ولم يظلف فعليه الضمان . وإن أخلف في تلك السنة لكون البنصن لطيفاً كالسواك وغيره فلا ضمان كالأوراق ، وكما يحرم قطع الشجر كذا يحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستنبت لقوله صلى الله عليه وسلم « ولا يقتل خلاه » ، والخلال هو الرطب من الحشيش ، ولذا حرم القطع وحرم القلع من باب أولى ، نعم يجوز تسريح البهائم فيه أترعى ، فلو أخذه لعلف البهائم جاز على الأصح ، كما يجوز تسريحها فيه ، وقيل لا يجوز لظاهر الحديث ، فعلى الأصح لو قطعه شخص لبيعه عن يعلفه لم يجر .

ويستثنى ما إذا أخذه للدواء على الأصح ، ويجوز قطع الأذنخ الحاجة السقوف وغيرها الحديث الصحيح وهل ، ما يلحق بقية الحشيش بالأذنخ لأجل السقف ونحوه قال الغزالي فيه خلاف لقطعه للدواء ومقتضاه رجحان الجواز وهو قضية كلام الجاوي الصغير فإنه جوز القطع الحاجة مطلقاً ولم يخصه بالدواء .

(مسألة) الأصح أنه يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره إلى الحل وكذا حرم المدينة قاله النووي في شرح المذهب وقيل بجواز نقل تراب المدينة وأحجارها والله أعلم .

الأسئلة

س : ماهى الزكاة لغة وشرعا .

س : إلى كم قسم تنقسم الزكاة .

س : ما زكاة البدل .

س : ماهى الأشياء التى تجب فيها الزكاة .

س : ماهى شروط وجوب الزكاة .

س : هل تجب الزكاة على الكافر .

س : وهل تجب على المساكين . وهل تجب فى المال المنصوب
أو المودوع .

س : هل تجب الزكاة فى الأوراق العملة المعروفة .

س : هل تجب الزكاة فى أموال بيت المال .

لو كان عند شخص مائة من الإبل فباعها فهل ينقطع الحول .

س : ماهى الأشياء التى لا يهترط فيها الحول .

س : ماهى زكاة النعم أى البقر والغنم والإبل .

س : هل تجب الزكاة فى الرقيق والخيل .

س : لو هلف الماشية قدرأ لا تعيش بدونه فهل تجب فيها الزكاة .

س : ماهى زكاة الإبل .

س : ماهى أول لصاب الإبل ، وماذا يجب فى الخمسة من الإبل . ثم ماهى

شروط الشاة المخرجة ، وما الحكمة فى إيجاب الهاء دون شئ من

الإبل .

س : ماذا يجب في خمس وعشرين من الإبل إلى خمس وثلاثين بنت
عناض صرهما سنة كاملة عجز المالك عن بنت المخاض حساً وشرها
فماذا يجب عليه .

س : ما يجب في ست وثلاثين من الإبل وفي ست وأربعين ، وفي
إحدى وستين .

س : ما هي آخر أسنان الزكاة وماذا يجب في إحدى وستين إلى مائة وعشرين
س : ماذا يجب في مائة وإحدى وعشرين وماذا يجب في مائة وثلاثين .

س : شخص عنده ست وثلاثون من الإبل ولم يحدث بنت ليون ماذا يفعل
« نصاب البقر »

س : ما هو أول نصاب للبقر : ما يجب في أربعين من البقر وفي ستين .
« نصاب الغنم »

س : ما هو أول نصاب الغنم وماذا يجب في مائة وإحدى وعشرين
من الغنم .

س : هل يجوز إخراج نوع من نوع آخر من الغنم .

س : ما هو الحكم في زكاة الذروع وما هو الدليل على وجوب الزكاة فيها .

س : ما هي شروط زكاة الزرع .

س : هل تجب الزكاة في الأشياء التي لا يقات بها إلا وقت الاضطراب .

س : ما هو نصاب الزرع وما مقداره بالكيل وما مقدار الصاع بالأرطال

س : هل تجب الزكاة في الثمار وهي الرطب والعنب فقط دون بقية
الثمار .

س : ما هو زكاة الثمار : هي خمسة أوسق كما سبق في زكاة للزرع ومتى
تخرج الزكاة من الثمر .

س : ماذا يجب في الثمر الذي سقى بلامونة وما الذي يجب فيما سقى بمؤنة

- س : هل تجب الزكاة في الأرض التي عليها خراج .
- س : هل تجب الزكاة فيما زاد عن النصاب .
- س : رجل عنده شعير وقح هل يضم أحدهما للآخر في تكميل النصاب
- س : ما حكم الزكاة في الجواهر غير الذهب والفضة .
- س : ما حكم الزكاة في الحل المباح وما حكم الحل المحرم والمكروه .
- س : ما هو نصاب الذهب ، هل تجوز المعاملة بالنقود المغشوشة وما هو الواجب إخراجها من الذهب والفضة .
- س : هل يكمل نصاب الذهب بالفضة .
- س : ما حكم الزكاة في الركاز وما هو الركاز وما هو القدر الواجب في الركاز .
- س : ما حكم الزكاة في عروض التجارة ، وما هي عروض التجارة .
- س : وما شروط زكاة العروض ، قصد بمال التجارة لاقتناء فالالحكم .
- س : ما مقدار ما يجب إخراجها في زكاة العروض .
- س : ما حكم زكاة الفطر ، ومتى فرضت ، وما حكمة مشروعيتها .
- س : وهل فرضت في الأمام السابقة وما وقت إخراجها .
- س : هل العين يمنع وجوب زكاة الفطر . وما مقدار الواجب إخراجها في زكاة الفطر ، وما هي الأقوات التي تفرج منها زكاة الفطر .
- س : هل يجوز تأخير زكاة الفطر عن وقتها المحدد لها لعذر ولن تضرب لهم .

الصوم

س : ماهو الصوم لغة وشرعا وماحكم صوم رمضان وما الدليل عليه .

س : هل الصوم من الشرائع القديمة ، وبماذا يجب صوم رمضان .

س : ماهى الأمور التى لابد منها لرؤية الهلال .

س : بماذا يثبت شهر رمضان ونواحيه من تراويح وغيرها .

س : رؤى الهلال فى بلد فما الحكم بالنسبة للبلاد الأخرى شخص سافر

من المحال الذى رؤى فيه الهلال إلى محل يخالفه فى المطلع فوجد

أهله مفطرين أو صائمين ؛ فما الحكم .

س : ماشرط وجوب الصوم : هل يجب على الكافر الصوم ، وهل

يجب كذلك على المرتد . شخص مغمى عليه ثم أفاق فهل يجب عليه

أثناء اليوم أم لا ، ماهو العجز الشرعى عن الصوم ، وما هو العجز

الحسى وماهى أسباب هذا العجز .

ج : سبعة : كبر السن - المرض - شدة العطش والجوع - الاشتغال

بعمل يشق معه الصوم مشقة لا تحتمل عادة - خوف المرضع مشقة

شديدة لها - إلقاء حيوان محترم أشرف على الهلاك

السفر وماشرط المبيح للفطر ثلاثة : أن يكون سفر قصر وسابقا

على الصوم ويرجو المسافر إقامة يقضى فيها ماكانه فى السفر .

س : ماهى أركان الصوم ، ماهو أكل النية وماشرطها وهل يشترط

التلفظ بالسان ، شخص نوى الصوم قبل طلوع الفجر ثم شك فى

طلوع الفجر فما حكم الصوم هل يجب تبين النية فى صوم

التفل أم لا .

س : هل يضر ابتلاع الريق : شخص سبق إلى جوفه من المضمضة

والاستنشاق ماء فهل يضر ذلك صومه .

ج : لا يضر إذا لم يكن بمبالغة : شخص وضع ماء فى فمه للتبريد فسبق إلى

جوفه في الحكم، لا يفطر . شخص جامع ناسيا للصوم فما الحكم .
لا يفسد صومه .

س : شخص نظر وفكر فأنزل فما حكم صومه لا يفطر بذلك إلا إذا علم .
س : ما هو الفطر الموجب للقضا أو القضاء والكفارة أو الكفارة فقط .
س : شخص أكل ناسيا فظن أنه مفطر لجامع فهل يجب عليه الكفارة .
س : هل يجب الكفارة على الموطوءة ، وهل تتكرر الكفارة بتكرار الوطء .

س : ما هي الفدية ولما تصرف هل يجوز دفع مد الفدية لشخصين .
ج : لا يجوز .

س : ما يندب صيامه من الأيام وهل تحصل السنة يصوم يوما عن قضاء أو نذر . ما حكم أفراد كل من يوم الجمعة والسبت والأحد بالصوم وما حكم صوم الدهر ، وما حكم صوم يوم الشك .
س : هل يجوز للمرأة أن تصوم نفلا بدون إذن زوجها .
س : ما حكم وصال اليوم واليومين بدون إفتار بينهما .

الاعتكاف

س . ما هو الإعتكاف لغة وشرعا ، وما حكمه وما دليله من الكتاب والسنة
س : ومتى يكون واجبا ومتى يحرم .
س : ما هي أركان الإعتكاف ، وما المراد باللبث في المسجد وهل يصح الإعتكاف في غير المسجد ، وهل يصح في هواء المسجد .

الحج

س : ما هو الحج لغة وشرعا .
س : ما حكم الحج والعمرة ، وهل يجب الحج على الفور ومتى يجب على الفور
س : ما هي شروط الحج والعمرة ، وما هي الاستطاعة وما أقسامها وبماذا

تتحقق الإستطاعة . هل يمكن خروج نسوة ثقات في فرض الحج والعمرة .

س : ماهى أركان الحج وماهى كيفية النية وما الذى يشترط فيها .

س : متى يدخل وقت الوقوف بعرفة ، وما شروط الطواف .

س : شخص أحدث في الطواف فإ الحكم ، وما كيفية الطواف .

س : ماهى واجبات الحج ، وما واجبات العمرة .

س : ماهى كيفيات الحج والعمرة من ناحية الأفراد والقران والتمتع وما أفضلها .

س : ماذا يحصل التحلل الأول وما الذى يحل به وبماذا يحصل التحلل الثانى ، ما حكم طواف الوداع .

س : لو قدم الطواف على الرى أو الحلق على الرى فما الحكم يجوز الحديث أفعل ولا حرج .

س : ماهو الإحصار ، وماذا يفعل المحصر ، وما هو الدم الواجب في الإحصار .

س : ماهى الدماء الواجبة على الحاج والمعتمر .

س : ماهو الدم الأول من هذه الدماء الواجبة وما الدم الثانى والثالث والرابع .

س : ما حكم زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم .

س : وهل تقتضى الزيادة بالحج ، وماذا يستحب للزائر وما كيفية ذلك الزيارة .

كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

يقول الشيخ أبو شعاع في متن الغاية والتعريب البيوع ثلاثة أشياء :

الأول : بيع عين مشاهدة لجائز فالبيع في اللغة إعطاء شيء في مقابلة شيء ، وفي الشرع هو مقابلة مال بمال قابلين للتصرف بإيجاب وقبول على الوجه المأذون فيه والأصل في البيع الكتاب والسنة والإجماع فالكتاب قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار) ودواء البخاري ومسلم والإجماع منعقد على ذلك : ثم إن البيع إما على عين حاضرة أو على عين غائبة أو على شيء في الذمة وهو السلم وحكم السلم والعين الغائبة سيأتي :

وأما العين الحاضرة فإن وقع العقد عليها بما يعتبر فيه وفيها صح العقد وإلا فلا وأما المعتبر في العقد فثلاثة أشياء وهي أركان العقد .

١ - العائد : ويشمل البائع والمشتري .

٢ - والصيغة وهي الإيجاب والقبول

٣ - والمعقود عليه وله شروط تأتي ويشترط معها أهلية للبائع والمشتري فلا يصح بيع الصبي والمجنون والسفيه ويشترط فيهما الإختيار فلا يصح بيع المكره إلا في حالة إكراهه على بيع ماله لوفاء دين أو شراء مال أسلم فيه وقيل يصح بيع السكران وشراؤه .

وأما الصيغة . فكقوله بعك وملكت ونحوها ويقول المشتري قبالت أو ابتعت ولا يشترط توافق اللفظين ويشترط أن لا يطول الفصل بينهما ولو لم يوجد إيجاب وقبول ولكن وقع معاوضة كمادات الناس بأن يعطى المشتري البائع الثمن فيعطيه في مقابلة البضاعة التي يذكرها المشتري فهل يكفي (م ، ٤ - الدرر النقية ج ٢)

ذلك ، فيه خلاف والأرجح أنه يكفى وقد عمت البلوى فيمئتان الصغار لشراء الحاجات وقد دعت إليه الضرورة فيلغى إلحاق ذلك بالمعطاة .

النوع الثاني : يبيع شيء موصوف الذمة وذلك المسمى بالسلم وسيأتى وبيع عين غائبة لم تعاهد أى لم يرها المشتري ولا البائع وكذلك الحاضرة التى لم ترفق صفة يبيع ذلك قولان أحدهما لا يصح وبه قال الأئمة الثلاثة وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين لأنه غرر وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وفصل البعض فقال : إن كانت العين مما لا يتغير غالباً كالأواني ونحوها العلماء أو لا يتغير فى المدة المتخللة بين الرؤية والشراء صح البيع وإن كانت مما يتغير فى تلك المدة غالباً فلا يصح وله الخيار والله أعلم .

حكم بيع الطاهر والنجس

الشيء المباع لا بد أن يكون صالحاً لأن يعقد عليه البيع ويشترط لذلك خمسة شروط :

١ - أن يكون طاهراً .

٢ - متصفاً به .

٣ - أن يكون مملوكاً لمن يقع منه البيع .

٤ - القدرة على تسليم المبيع .

٥ - كون المبيع معلوماً فإن وجدت هذه الشروط صح البيع : وقد احتذر بالطاهر عن بيع نجس العين كالخمر والميتة والخنزير والكلب والأصنام لقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله تعالى حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) رواه الشيخان وكذا روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى بيع الكلب . فإن قيل إن هذه الأشياء فيها منافع فما الحكمة فى المنع قيل إن العلة النجاسة العينية التى لا يمكن تطهيرها .

وأما الأدهان المنتجة كالزيت ونحوه فهل يمكن تطهيرها فيه خلاف .
 أحسبها لا لأنه عليه الصلاة والسلام دسئل عن الفأرة تموت في السمن ،
 فقال : (إن كان جامداً فألقوها وما حوّلها وإن كان ذائِباً فأريقوها) ،
 غلواً أمكن تطهيره لم يحذر إراقته لأنه إضاعة مال وقد نهى صلى الله عليه وسلم
 عن إضاعة المال ، وقوله منتقماً به هذا هو الشرط الثاني واحتراز به عن
 بيع ما لا منفعة فيه فإنه لا يصح بيعه ولا شراؤه . وأخذ المال في مقابلته
 من بات أكل المال بالباطل وقد نهى الله تعالى عنه ومن ذلك بيع العقارب
 والحيات والفيل وفي معنى ذلك بيع السباع التي لا تصلح للاستيلاء والقتال
 عليها كالأسد والذئب والفيل وكذا لا يجوز بيع الخراف .

وأما آلات اللهو المشغلة عن ذكر الله فإن كانت بعد كسرها لا تعد ما لا
 كالمتخذة من الخشب ونحوه فيبطل لأن منفعتها معدومة شرعاً وإن كانت
 بعد كسرها تعد ما لا كالمتخذة من الذهب والفضة ونحوه من الجواهر الثمينة ففي
 بيعها خلاف .

وأما الجارية التي تساوى ألفاً بلاء فناء : إذا اشتراها بالقبول هل يصح
 فيها خلاف .

وقال البعض : إن قصد بشرائها الفناء بطل وإلا فلا ففي حديث أنس
 رضي الله عنه : من جلس إلى قينة يستمتع منها عُيبٌ في أدنيه الآثام .
 والآنك بضم النون والمد هو الرصاص المذاب رواه ابن قتيبة وفي حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يُسَخَّرُ
 أناس من أمي في آخر الزمان قردة وخنازير قالوا : يا رسول الله أليس
 يشهدون أن لا إله إلا الله وأَنَّكَ رسول الله قل بلى ولكنهم اتخذوا العازف
 والذئبات والذئبات فباتوا على طموح ولعبهم فأصبحوا وقد هبوا قردة
 وخنازير ، وأخرج البخاري نحوه :

وأما الشرط الثالث : وهو كون المبيع مملوكاً لمن يقع عليه العقد له لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا إطلاق إلا فيما يملك ولا وفاء بندر إلا فيما يملك : فإن باشر البيع لنفسه فليكن له وإن باشره لغيره بولاية أو بوكالة فليكن لذلك الغير ولو باع لغيره بلا ولاية أو وكالة ففيه خلاف والارجح البطلان الحديث المتقدم وقيل إن أجاز مالكة نفذ وإلا فلا واحتج لذلك بحديث عروة فإنه قال : « دفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً لأشترى له شاة فاشتريت له شاتين فبعت إحداهما بدينار وجئت بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من أمرى فقال بارك الله لك في صفقة يمينك » رواه الترمذى .

وأما الشرط الرابع : وهو القدرة على التسليم فلا بد منه سواء كانت القدرة حصة كبيع الضال والآبق فلا يصح وكذا لا يجوز بيع الطير في الهواء ولا السمك في الماء لما فيه من الضرر وأجاز بعضهم ذلك في التحل الذى يأمر إلى خليفته وأما المانع الشرعى فليبيع الشيء المرهون بفهر إذن المرتهن إذا كان المرهون مقبوضاً لأنه ممنوع من تسليمه شرعاً . إذ لو جاز ذلك لبطلت قاعدة الرهن .

وأما الشرط الخامس : وهو كون المبيع معلوماً فلا بد منه لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن (بيع الغرر) رواه مسلم نعم لا يشترط العلم به من كل وجه بل يشترط العلم بقدره وعينه وصفته : فالحال كأن يقول بعتك هذا ونحوه بخلاف ما لو قال بعتك عبداً من ديندى أو شاة من غنمى فهو باطل لأنه لم يعين فهو غرر . وكذا لو قال بعتك هذا القطيع إلا واحدة وأما القدر فلا بد من معرفته فلا يصح بعتك بلى هذه القفة حنطة أو زنة هذه الصخرة زينة وقوله : (والمتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا) يعنى بأيدانهما عن مجلس العقد فلو قاما وتماشيا قليلا فهما على خيارهما على الصحيح فإن تفرقا بطل الخيار للعبز السابق ومعرفة التفرق يرجع فيها إلى العادة فاعده الناس تفرقا

ثم العقد به وإلا فلا . وإما خيار الشرط فإنه يصح بالسنة والإجماع بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أيام فإن زاد بطل البيع ويجوز دون الثلاث لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رجلاً يشكو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يزال يغبن في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا بايعت فقل لا خلاية ثم أنت بالخيار في كل ساعة ابتعتها ثلاث ليال وواه البيهقي وغيره وإذا ظهر بالبيع عيب قديم جاز له الرد سواء كان العيب موجوداً وقت العقد أو حدث بعد العقد وقبل القبض .

أما جواز الرد له بالعيب الموجود وقت العقد بالإجماع فقد روت عائشة رضي الله عنها أن رجلاً ابتاع غلاماً فأقام عنده ما شاء الله ثم وجد به عيباً غفاهمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فردّه عليه ، رواه الإمام أحمد والميوسب التي يرد بها كثيرة منها كون العبد سارقاً أو زانياً أو آبقاً أو به بخر أو كون اللهابة جموحاً أو عضاضاً أو وقاسه أو كون الجارية لا تحيض في سن الحيض ويشترط في الرد ترك استعمال المبيع فلو استخدم العبد أو ترك على اللهابة سرجه أو بردعتها بطل حقه من الرد لأنه يشعر بالرضا ولو تراخى على ترك الرد بجزء من مال آخر فالصحيح أن هذه مصالحة لاصح . ويجب على المشتري رد ما أخذه . ولا يبطل حقه من الرد على الصحيح وهذا إذا غن صحة المصالحة فإن علم بطلانها بطل حقه من الرد بلا خلاف والله أعلم .

حكم بيع الثمر

لعل أن لا يجوز بيع الثمر مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها . فإذا بدا صلاح الثمر بأن ظهرت مبادئ النضج أو بدت الخلاوة وزالت الخوصة . وذلك في الثمر الذي لم يتلون أو في المتلون بأن يحمر أو يصفر أو يسود جاز بيعها مطلقاً : لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تباع الثمر حتى يبدو صلاحها » . رواه الشيخان .

أما إذا باع مطلقاً يعني بلا شرط استحق المشتري الإبقاء إلى آوان الجذاذ
للعادة وإن بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأشجار جاز بلا شرط لأنها تبع
الأشجار والأصل غير متعرض للعاهة . بخلاف ما إذا أفردت الثمرة .
ولو شرط للقطع ورضى البائع بالإبقاء على الشجر جاز والله أعلم .

وكما يحرم بيع الثمر قبل بدو الصلاح إلا بشرط القطع كذلك يحرم بيع
الزرع الأخضر إلا بشرط قطعه لما روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع ثمر التخل حتى ترهى . وعن السليل والزرع حتى تبيض وتؤمن .
للعاهة ولو بيع الزرع مع الأرض فهو كبيع الثمر مع الشجر والله أعلم :
وإذا باع شخص ثمرأ أو زرعاً بدا صلاحه لزمه سقيه قدر ما ينمو به ويسلم
من التلف والفساد . ولو شرطه على المشتري بطل العقد لأنه مخالف لمقتضى
العقد ولا يلزمه ذلك عند شرط القطع .

ولا يجوز بيع شئ . فيه للربا بحسنه حال كون المبيع وطباً كالرطب
بالرطب والعنب بالعنب . ووجه البطلان أن المائدة مرعية في الرويات وفي
حال الرطوبة المائدة غير محققة . والقاعدة أن الجهل بالمائلة كحقيقة المفاضلة .
وقوله إلا اللبن أى فإنه يجوز بيع بعضه ببعض وإن لم يجز لأنه حالة كمال
ولا فرق في اللبن من الحليب والرايب أولاً بين الحامض وغيره . ولعمارة
في الكيل حتى يباع الرايب بالحليب وإن تفاوتاً في الوزن لأن الاعتبار
بالكيل كالمنظرة الصلبة بالرخوة وشرطه أن لا يغل فإن غل امتنع لتأثير النار
كما لا يجوز بيع الخبز ببعضه ببعض لاختلاف النار والله أعلم .

أسئلة وتمريعات على كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

س : ما هو البيع لغة . واصطلاحاً وما الدليل عليه من الكتاب والسنة .
س : ما أنواع العين المباعة وما الذى يشترط فى البيع .

البيع

س : ما حكم بيع العين الغائبة وما حكم العين المبر عنها بشئ . موصوف
فى النعمة .

س . ما حكم بيع العين النجسة وما لا منفعة فيه .

س : ما حكم بيع آلات اللهو والمغنية والكبش النطاح .

س : ما حكم بيع الطفل .

الحجر

س : ما هو الحجر لغة واصطلاحاً ، وما أنواعه ، وما الدليل عليه .

س : ما حكم الحجر على المريض .

س : ما حكم تصرف الصبي والمجنون والسفيه .

س : ما حكم تصرف المفلن والمريض والعبد .

س : ما حكم بيع الثمر وما الذى يجب عند بيع الدور والسقوف
والجدوان والأشجار .

س : ما حكم بيع الثمر وما شروطه وما الحكم إذا باع الثمر قبل
بدو صلاحه .

س : ما الذى يشترط فى بيع العبد والجارية والدواب .

باب السلم

السلم والسلف بمعنى واحد . وسمى بذلك لتسليم رأس المال في المجلس .
وسلفاً لتقديم رأس المال .

وتعريفه : هو عقد على موصوف في الذمة يبدل عاجل بأحسد
اللفظين : والأصل فيه قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم
بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما
أراد بالدين هنا السلم وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة
وهم يسلفون في الثمر السنة والستين وربما قال : الستين والثلاث فقال :
من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم ، وفيه
من جهة المعنى الرقن بالمتعاقدين : لأن أصحاب الحرف قد يحتاجون إلى
ما يتفقون به على حرفهم ولا مال معهم ، وأرباب النقود يلتفتون بالرخص
لجوز ذلك رفقاً بهم ، وإن كان فيه ضرر كالإجارة على المنافع المدومة لمسيس
الحاجة إلى ذلك ، ثم عقد السلم إن كان مؤجلاً فلا نزاع في صحته ولأنه مورد
النص ، وإن كان حالاً قيل يصح .

قال الأئمة الثلاثة : لا يصح ومذهبنا أنه يصح ، وحجتنا أنه إذا جاز
في المؤجل مع الغرر ، فهو في الحال أجوز ، لأنه أبعد عن الغرر ، فلو أطلق
العقد حل على الحال كالتنص في المبيع بجامع ثبوت كل منهما في الذمة ، وقيل :
لا يتعقد ، ثم إذا عقد فلا بد من وجوب شروط لصحة العقد منها ضبطه
بالصفة التي تنفي الجهالة ، لأن السلم عقد غرر ، وعدم الضبط بما ينفي الجهالة
غرر ثان وغرران على شيء واحد غير محتمل فهذا لا يصح . والله أعلم .

ثم إن شرط صحة عقد السلم أن يكون المسلم فيه منضبطاً ، سواء اتحد
جنسه أو تعدد ، كالأسلم في ثوبه قطن وجزء معلوم منه لإبريسم ، وكل منهما
معلوم لإنتفاء الغرر في ذلك ونحوه .

وإن تعدد المختلط وجعل مقادير المختلطات فلا يصح ، كما إذا أسلم

في الغالية وهي نوع من الأطعمة كالترباق المخلوط والأدهان المطيبة والنياب
المصبوغة على ما صححه النوى، وقال في الحرر والاقنيس الجواز .

وكذا لا يصح السلم في الأقواس العجمية، لأنها مشتملة على أجناس
مقصودة، وكل منها غير معلوم وكذا لا يصح السلم في الترياق المخلوط
كالغالية .

وأما مادخله النار من الأشياء لغير التمييز كالنار القوية فلا يصح السلم
فيه كالخبز والشواء وما أشبه ذلك لأن تأثير النار فيها لا ينضبط، وفي وجه
يجوز السلم في الخبز، وفي العسل المصن والسكر ونحوه ؟

ومن شروط صحة عقد السلم أن يكون المسلم فيه ديناً أى في الامة، لأن
وضع السلم إنما هو على ما في النعم، فلو قال : أسلت إليك هذا في هذا
الثوب أو في هذا الحيوان ونحو ذلك، لم يتعد سلباً، لانتهاء الدينية،
ولو قال : أسلت إليك هذا الدرهم في كيل من هذا القمح لا يصح أيضاً لما ذكر
لقولهم وأن لا يكون معيناً ولا من معين .

ثم لصحة السلم ثمانية شروط أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات
التي يختلف بها الثمن، ويذكر قدره بما ينق الجاهالة عنه، فقد علمنا أن السلم
عقد غرر جواز للحاجة وأنواع المسلم فيه وصفاته تختلف بحسب الجنس،
والأغراض تختلف في ذلك باعتبار المقاصد، ولهذا اختلافات القيمة باختلاف
الصفات المقصودة، فلا بد من ذكر تلك الصفات لينتق الغرر وينقطع النزاع،
وصور السلم كثيرة نذكر منها : ما يستدل به على غيره .

فتها إذا أسلم في الثياب، فيذكر بعد ذكر الجنس والجنس القطن أو
الكتان النوع والبلد الذي ينسج فيه إن اختلف به الغرض، ويذكر الطول
والعرض وهما من صفة الثوب وكذا الرقة والغلظ، وهما من صفات الغزل،
ويذكر الصفاة لأنها من صفة الصفة، ويذكر النعومة والخشونة لأن

الأغراض تختلف بذلك ، ويجوز السلم في المقصور كالخام فإن أطلق العقد حمل على الخام لأن القصاره صفة زائدة فلا بد من ذكرها ، ولا يجوز السلم في الملبوس لأنه لا ينضب .

ويجوز في الثياب التي صبغ غزلها قبل النسج ، وإذا أسلم في الرقيق لا بد من ذكر نوعه ولونه والذكورة أو الأنوثة والسن من أكبر أو أصغر ونحو ذلك .

ومنها الثمر فيذكر فيه النوع واللون والبلد وصغر الجرم وكبره وكذلك الحنطة وسائر الحبوب .

ومنها اللحم فيذكر النوع من ضأن أو ممر أو نحو ذلك والله أعلم .

حكم بيع السلم المؤجل

نقول بيع السلم إذا عقد مؤجلاً فيشترط لصحته معرفة الأجل الذي لا غرر فيه ، بأن يعين فيه مستهل . ومضان أو نهايته ونحو ذلك ، فلو أقت بقدم زيد مثلاً فلا يصح ، وكذلك لو أقت بالفراخ من الدراس مثلاً ، فلا يصح للغرر ، ولو أقت بالميسرة ونحوها قال : ابن خزيمة من الشافعية يصح واحتج بأنه عليه الصلاة والسلام ، بعث إلى يهودى أن أبعث لي بثوبين إلى الميسرة فامتنع ، رواه النسائي والحاكم .

ويشترط كذلك أن يكون المسلم فيه موجوداً عند الاستحقاق غالباً ، وهو المبر عنه بالقدرة على التسليم ، والاعتياض من المسلم فيه لا يجوز ، كما لا يجوز بيعه لأن الاعتياض يبيع قبل القبض وهو منهي عنه وكما يشترط القدرة على التسليم ، كذلك يشترط بيان موضع التسليم لأن الأغراض تختلف بذلك لأن الثقل فيه تحمل أجرة وعلى ذلك يحمل قول الشيخ وأن يذكر موضع قبضه .

ومن الشروط أن يكون الثمن معلوماً فلا يصح بالمجهول للغرر ويشترط بصحة عقد السلم كذلك تسليم رأس المال في العقد لأنه لو لم يقبض في مجلس

العقد ، لأنه لو لم يقبض في المجلس لكان ذلك في معنى بيع الدين بالدين ، وهو باطل منهي عنه فلو تفرقا قبل القبض بطل العقد وقوله : (وأن يكون العقد ناجزاً لا يدخله خيار الشرط) لأن الشرع اعتبر فيه القبض لرأس المال ليتسكن المسلم إليه من الصرف ويلزم العقد . وشرط الخيار ينافي ذلك والله أعلم .

حكم الرهن

الرهن في اللغة : الثبوت وقيل الاحتباس . ومنه كل نفس بما كسبت رهينة . وفي الشرع جعل المال وثيقة بدين والأصل فيه الكتاب بقوله تعالى : (فرهان مقبوضه) والسنة أنه صلى الله عليه وسلم (رهن درعاً عند يهودي على شمير لأهله) والمقصود من الرهن بيع العين المرهونة عند الاستحقاق واستيفاء الحق منها ، وذلك معنى قولهم كل ما جاز يسهه جاز رهنه ، ويفهم منه أنه لا يجوز بيعه كرهن الموقوف ورهن أم الولد .

ويشترط في المرهون أن يكون عيناً فلا يصح رهن الدين (والراهن الرجوع فيه مالم يقبضه ، لأن القبض شرط فيه فلو رهن ولم يقبض جاز له فسخ ذلك ، لأنه قبل الإقباض عقد جائز من جهة الراهن فله الرجوع فيه ، كرهن الخيار في البيع . فإذا قبض لزمه وليس له حينئذ الرجوع فيه للزوم العقد ، ولا يضمه المرتن إلا بالتعدي فالمرهون أمانة في يد المرتن ، وقد قبضه يأذن الراهن فكان كالعين المستأجرة فلا يضمه إلا بالتعدي كسائر الأمانات فلو تلف المرهون بغير تعد لم يضمه ولم يسقط من الدين شيء لأنه وثيقة في دين فلا يسقط الدين بتلفه ، ولو ادعى المرتن تلف المرهون صدق بيمينته لأنه أمين وهذا إذا لم يذكر سبباً ، أو ذكر سبباً خفياً ولو ذكر سبباً ظاهراً لم يقبل إلى بيئته لإمكان إقامة البيئته على السبب الظاهر بخلاف الخفي ، فإنه يتعذر أو يتعسر ، وقوله إلا بالتعدي كأن اتفخ بالمرهون أو استعمله تلف ، وإذا قضى بعض الحق لا يخرج شيء من الرهن حتى يقضى جميعه ، لأن جميع العين المرهونة وثيقة بكل الدين وبكل جزء منه فلا يتفك حتى يقضى جميع

الدين وفاء بمقتضى الدين كالمكاتب لا يعتق إلا بأداء جميع ما هو في الكتابة .
قبل ويسمح رهن للشاع من الشريك وغيره وقبضه بقبض جميعه كالبيع .
ويجوز أن يستعير شيئاً ليرهنه بدينه لأن الرهن وثيقة فيجوز بما
لا يملكه كالضمان .

باب الحجر

الحجر في اللغة : المنع وفي الاصطلاح ، المنع من التصرف في المال ،

وهو نوعان :

١ - حجر لمصلحة والمجور عليه ، وذلك على الصبي والحق به من له أدنى
تمييز ولم يكمل عنده ، ومنه المجنون والحق به التام فإن تصرفه باطل ، ومنه
السفيه ، والحق به السكران والأصل في ذلك قوله تعالى (فإن كان الذي عليه
الحق سفياً) أى مبذراً ولو كان كبيراً (أو ضميماً) أى صغيراً أو مختلاً
(أو لا يستطيع أن يعمل هو) كأن يكون مجنوناً (فليمل عليه) فقد أخبر
سبحانه وتعالى (أن هؤلاء تنوب عنهم الأولياء) وقال تعالى (وابتلوا
اليتامى) .

٢ - هو الحجر لمصلحة الغير كالحجر على المفلس لحق أصحاب الديون
فلا يصح يمه وكذا جميع التصرفات المفوتة للبال الموجود حال التصرف لأنه
تصرف يفوت حق الغير فلا ينفذ فيه تصرفه وإلا لأبطال فائدة الحجر .
وأما الحجر على المريض فإنه لحق الورثة فيما زاد على الثلث بعد
الديون .

ولا حجر عليه في ثلث ماله ، فالاعتبار بحالة الموت على الصحيح لا بوقت
الوصية فلو أوصى بأكثر من ثلث ماله ولا وارت له فهي باطلة بالنسبة إلى
الزائد على الثلث وتصح في الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم (إن الله أعطاكم
عند وفاتكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم) رواه الطبراني عن معاذ

وإن الفرداء يلفظ إن الله تصدق عليكم عند وفاتكم . ومن أنواع الحجر حجر المرتد لأجل المسلمين وحجر الرهن لأجل المرتن ، والحجر على السيد في العبد الجاني لأجل الجاني عليه ومنها الحجر على الورثة في التركة لحق لليت وحق أصحاب الحقوق . ومنها الحجر على الممتنع من إعطاء الديون إذا كان ماله زائد على قدر الديون وطلبه المستحقون .

حكم تصرف الصبي والمجنون والسفيه

سبق أن قلنا إنه لا يجوز تصرف الصبي ومن في معناه والمجنون ومن في معناه في المالم لأن عدم صحة التصرف هو قاعدة الحجر .

نعم أجاز بعض الفقهاء تدبير الصبي ووصيته في وجه ، لأنه يعود فائدة ذلك عليه بعد الموت وإما السفيه فكذلك لا يصح تصرفه وإلا بطلت فائدة الحجر فلا يصح بيعه ولا هبته وإذا امتنع تصرف مثل هؤلاء تصرف أولياؤهم وأولام الأب بالإجماع ثم الجدد ثم الوصي ووصي الوصي ثم الحاكم لقوله صلى الله عليه وسلم «السلطان ولي من لا ولي له» ، وهل يشترط في الأب والجدة العدالة فيه خلاف والعدالة معتبرة بلا نزاع والله أعلم .

حكم تصرف المفلس

المفلس هو من عليه ديون حالة أكثر من ماله وحجر عليه الحاكم بطريقه أو بطريق الغرماء ، فإذا حجر عليه لتعلق حق الغرماء بماله سواء كان المال ديناً أو هبة أو منفعة فلا يصح تصرفه في المال ، وإلا بطلت فائدة الحجر والله أعلم .

حكم تصرف المريض

تصرف المريض في ثلث ماله جائز نافذ : وذلك أن البراء بن معرور رضى الله عنه أوصى للنبي صلى الله عليه وسلم بثلث ماله فقبله ورده على ورثته وقد قيل أنه أول من أوصى بالثلث . فلو زاد المريض على الثلث وله وروثة فهل تبطل الوصية في القدر الزائد على الثلث أو لا تبطل فيه خلاف والراجح أنها لا تبطل وتوقف على إجازة الورثة فإن أجازوا صححت وإلا فلا لأنها وصية صادفت ملكه . وإنما تعلق بها حق الترماء ولا تصح الإجازة والرد إلا بعد موت المريض إذ لا حق للورثة قبل موته ولأنه قد يصير الوارث الآن غير وارث عند الموت لما منع ما .

(مسألة) إذا أجاز الوارث مقداراً في الوصية ، ثم قال أجزتها لأنى ظننت أن المال قليل وقد بان خلافه فالتول قوله مع يمينه إذ الأصل عدم العلم بالمقدار ، مثاله أن يوصى بالنصف فيجبر الوارث ، ثم يقول ظننت أن التركة ستة آلاف فسمحت بالآلاف فبان أنها ستون ألفاً فلم أسمع بعشرة آلاف ، فإذا حلفت نفذت الإجازة فيما عليه وهو ألف فيأخذه الموصى له مع الثلث والباقي للوارث .

حكم تصرف العبد

العبد إذا لم يأذن له سيده في المعاملة لا يصح تبرأؤه على الراجح ، ولأنه لا يمكنه ثبوت الملك لأنه ليس أهلاً للملك ، وقيل يصح لأنه متعلق بذمة العبد ، ولا حجر للسيد على ذمته .

قال الإمام : لا إحتكام للسادات على ذمم عبيدهم ، حتى لو أوجب

عبده على ضمان أو شراء متاع في ذمته لم يصح ، ولو أذن السيد لعبده في التجارة صح بالإجماع ويكون التصرف على حسب الإذن والله أعلم .

أسئلة وتمريعات

السلم

س : ما هو السلم وهل له اسم آخر وما السلم فيه .

س : ما شروط السلم .

س : ما حكم البيع المؤجل ، وما شروطه .

الرهن

س : ما هو الرهن ، وما حكمه ، وما الدليل عليه من الكتاب والسنة .

س : ما الذي يشترط في الرهون ، وهل يصح رهن المشاع .

باب الصلح

الصلح في اللغة : قطع المنازعة وفي الاصطلاح ، هو العقد الذي ينقطع به خصومة المتخاصمين ، والأصل فيه في الكتاب قوله تعالى (والصلح خير) وفي السنة قوله صلى الله عليه وسلم : الصلح جائز بين المسلمين ، رواه الحاكم وفي رواية : إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ، إذا عرفت هذا فالصلح نارة يقع مع الإنكار ، وتارة يقع مع الإقرار ، فالصلح مع الإنكار باطل ، ومع الإقرار صحيح وهما نوعان : إبراء ومعاوضة ، فالإبراء يكون بلفظ الصلح ، ويسمى صلح الخطيئة ، بأن يقول صالحتك على الآلف الذي لي عليك على خمسمائة ، فهو إبراء على بعض الدين بلفظ الصلح وفيه وجهان :

الأصح الصحة ، وفي اشتراط القبول وجهان :

فيا لو قال من عليه دين وجهته لك ، والأصح الاشتراط لأن اللفظ يوضعه بقتضيه ، ولو صالح من ألف على خمسمائة معينة جرى الوجهان ، ورأى بعضهم الفساد هنا لعدم اشتراط القبض ، والأصح أنه لا يشترط في المجلس .

النوع الثاني : صلح المعاوضة : وهو الذي يجرى على غير العين للدعاة بأن ادعى عليه داراً مثلاً أقر له بها وصالحه منها على عبد أو على دابة ، فهذا حكمه حكم المبيع ، وإن عقد بلفظ الصلح نظرنا إلى المعنى ويتفق به جميع أحكام المبيع ، كالرد بالعيب والأخذ بالشفعة والمنع من التصرف قبل القبض إلخ .

ولو صالحه منها على منفعة دار أو دابة مدة معلومة جاز ، ويكون هذا الصلح إجارة فيثبت فيه أحكام الإجارة .

ولو صالحه على بعض العين المدعاة كن صالح من الدار المدعاة على نصفها
أو ثلثها أو من العبدین على أحدهما جاز كذلك ، فهذا هبة بعض المدعى لمن
هو في يده فشرط لصحة الهبة القبول ومضى زمان يمكن فيه القبض .
وكل ذلك في الأموال كما قال الشيخ .

أما ما ليس بمال ولا يؤول إلى مال كحد القذف فلا يصح الصلح عليه .

أسئلة وتمريعات على باب الصلح .

س : ما هو الصلح لغة وشرعا وما الدليل عليه وما حكمه وما أنواع
الصلح . . .

س : هل يجوز الصلح على منفعة .

حكم من شرع روشناً في طريق

الطريق قسيان : نافذ وغيره ، فالنافذ لا يختص بأحد بل هو لكل الناس يمررون فيه ، وليس لأحد أن يتصرف فيه بما يضر المارة ، كما شرع جناح وبناء شيء لأن الحق ليس له ، فإن فعل شيئاً من ذلك فهل لكل أحد أن يهدمه فيه خلاف .

والأصح أن ذلك الحاك لما فيه من توقع الفتنة فإن لم يضر بالمارة جاز ويشترط أن يعلبه بحيث يمر الماشي منتصباً من تحته .

وقيل : وعلى رأسه ما يحمله هذا إذا اختص بالمشاة ، فإن مر فيه فرسان وقوافل فعليه رفعه ، بحيث يمر فيه البعير وعليه حمله ، والأصل في جواز ذلك الإشراف أنه عليه الصلاة والسلام « نصب يده الكريمة ميذاً في دار حبه العباس رضي الله عنه ، رواه الإمام أحمد في مسنده والبيهقي والحاكم وكان شارحاً إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان النص واوردا في الميزاب قسنا عليه غيره .

ويشترط في المشرع أن يكون مسلماً ، فإن كان ذمياً لم يجوز له الإخراج في شوارع المسلمين على الأصح ، وقوله ويجوز أن يشرح أي يجوز أن يخرج جناحاً وحذف ذلك للعلم به ، ويؤخذ منه أنه لا يجوز غيره كبناء دكة وغرس شجرة وهو كذلك إن ضرب بلا خلاف : وكذا إن لم يضر على الراجح نعم يجوز بفتح الأبواب في الشوارع كيف يشاء الفتح .

وأما الطريق غير النافذ إن كان مشتركا فيحرم على غير أهله أن يشرع إليه جناحاً بغير إذنه لأنه ملكهم .

وكذلك لا يجوز لغير أهل الحرب الدخول فيه إلا بالأذن .

واعلم أن أهل الدرب المسدود هو من له فيه باب نافذ لأنه هو الذي يستحق الانتفاع ، فكل واحد يستحق ذلك من باب داره إلى رأس الدرب جون ما يلي آخر الدرب على الصحيح ، لأن ذلك القدر هو محل التردد وما عدا ذلك فهو كالأجنبي فيه فإذا أراد فتح باب إلى داخله منع إلا برأضهم ، وإن أراد أن يؤخر بابه إلى رأس الدرب فله ذلك لأنه ترك بعض حقه بشرط أن يسد الأول .

واعلم أن وضع الميزاب كفتح الباب ، وإن منع الشخص من فتح الباب ثم صالح أهل الدرب بمال صح ، لأنه انتفاع بالأرض ، وللشخص فتح طاقات في ملكه كيف يشاء إذ لا حجر عليه ، ولو أراد أن يفتح بابا في الدرب المسدود ويسمره قبل له ذلك بغير رضا أهله وجيرانه والله أعلم .

« فصل في الحوالة »

الحوالة بفتح الحاء ويجوز كسرهما : هي لغة الانتقال من قولهم حال من العهد ، أى انتقل ، وفي الاصطلاح هي انتقال الدين من ذمة إلى ذمة ، وحقيقتها بيع دين بدين ، ولكنها استثنيت من بيع الدين بالدين لميسر الحاجة : والأصل فيها الإجماع وما رواه الشيخان أنه عليه الصلاة والسلام قال « معطل النقي ظلم وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع » وفي رواية « وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل » رواه أحمد وأتبع بضم الهمزة وسكون التاء وقوله فليتبّع .

قال بعضهم : إن تاء مشددة والصواب تخفيفها والمطل إطالة المدافعة .

ويشترط للحوالة أربعة شروط : رضا المحيل وقبول المحتال وكون الحق مستقرا في الذمة واتفاق ما في ذمة المحيل والمحال عليه في الجنس والنوع والحلول والتأجيل .

ويجوز الحوالة بالأجرة وبالصدائق قبل الدخول والموت ونحو ذلك ، وتبرأ بها ذمة المحيل ، وإذا اشترى شخص شيئا ثم أحال البائع النمن على رجل ثم وجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فرده به ، ففى بطلان الحوالة خلاف الأصح البطلان ، ونحو ذلك ؛ حيث يتعذر الاستيفاء ، فليس للمحتال أن يرجع على المحيل ، لأن الحوالة بيع أو استيفاء وكلاهما يمنع الرجوع والله أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ما حكم من شرع روشنا في طريق وما أنواع الطريق .

س : ما حكم وضع الميزاب : وفتح الابواب في الدوب الحوالة .

س : ما هي الحوالة لغة واصطلاحاً وما الدليل عليها .

س : ما شروط الحوالة .

فصل في الضمان

الضمان : هو الإلزام وهو ضم ذمة إلى ذمة ويقال : أنا ضامن وضمين وكفيل وزعيم وحيل ، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع : قال تعالى (ولما جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) وقال صلى الله عليه وسلم : العارية مؤداة والزعيم غارم .

رواه أبو داود والترمذي وفي البخاري أنه عليه الصلاة والسلام أتى بهنذلة فقالوا : يا رسول الله جبل عليها ، قال هل ترك شيئاً ، قالوا لا : قال عليه دين قالوا ثلاثة دنانير . قال : صلوا على صاحبكم . فقال أبو قتادة رضي الله عنه صل عليه يا رسول الله وعلى دينه . فبلى عليه .

وفي رواية النسائي ، قال أبو قتادة أنا الكفيل به ، ثم شرط صحة الضمان أن يعرف الضامن والمضمون له على الأصح ، لأن الناس يتفلذتوف في المطالبة تسهلاً وتشديداً ، والأغراض تختلف بذلك ، فيكون الضمان بدونه غرراً : ولا يشترط معرفة المضمون عنه في الأصح ولا حياته بلا خلاف كما لا يشترط رضاه قطعاً : ويشترط في الفين أن يكون معلوماً وقوله ويصح ضمان الديون أعم من أن يكون الدين نقداً أو منفعة وهو كذلك ، فيصح ضمان المنافع الباقية في الذمة .

وإشترط بعضهم أن يكون الدين قابلاً لأن يتبرع به فيخرج بذلك أحد القصاص وحد القذف فلا يتبرع به : وإذا صح الضمان بشروطه فالملتحق بأن يطالب الأصيل والضامن ، أما الأصيل فلأن الذين أتى عليه ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي قتادة رضي الله عنه حين وفي دين طميت الآن قد بردت جلادته إنما لله وإنما إليه راجعون مما اكتسبناه في ذمنا .

وأما الضامن فلقول الرسول صلى الله عليه وسلم « الزعيم غارم » وقيل إنه لا يطالب الضامن إلا بعد عجز المضمون عنه ، وله مطالبة هذا ببعض الدين ، وذلك ببعضه الآخر .

وقوله إذا غرم الضامن رجوع المضمون عنه ، إذا كان الضمان والقضاء بإذنه يعني إذا ضمن شخص دين آخر وأداه عنه إن ضمن بالإذن رجوع ، لأنه صرف ماله إلى منفعة بإذنه فهو كمن قال اعلف دابتي فاعلفها وإذا اتفق الإذن في الضمان وفي الأداء فلا رجوع لأنه تبرع بعض ، وإن أذن في الضمان فقط رجع على الراجح لأن الضمان يوجب الأداء فكان الإذن فيه إذناً لما يترتب عليه ، وإن ضمن بغير إذنه وأدى بإذنه فالراجح أنه لا يرجع ، لأن وجوب الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه ، فعل هذا لو قال : أد ديني بشرط الرجوع فالأصح أنه لا يرجع لقوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » .

ولو أذن شخص لشخص بأداء دينه من غير ضمان بشرط أن يرجع عليه رجعت للحديث .

وكذا إن أطلق على الراجح لأنه المعتاد .

وقوله : ولا يصح ضمان المجهول ولا ضمان مالم يجب إلا ذلك المبيع فضمان المجهول لا يصح ، لأنه غرر والغرر منهي عنه ، وأما ضمان مالم يجب فلأن الضمان توثيقه بالحق ، فلا يسبق وجوب الحق كالشهادة ، وذلك نحو ما إذا قال بيع لفلان وعلى ضمان الثمن أو أقرضه وعلى ضمان بذله ، ويستثنى من ذلك ضمان ذلك المبيع لأن الحاجة داعية إليه ولأن المصلحة مع من لا يعرف كثيرة ويخاف المتهرب أن يخرج المبيع مستحقاً ولا يظفر بالبائع فيقتول عليه ما بذله فاحتاج إلى التوثيق بذلك .

وقيل : لا يصح كذلك ، لأنه ضمان ما لم يجب . وجوابه أنا لشرط في صحته قبض الثمن فيضمن الثمن أن خرج المبيع مستحقا فيقول ضمننت لك عهدة الثمن أو حرره أو خلاصك منه والله أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ما هو الضمان وما حكمه وما الدليل عليه .

باب الكفالة

الكفالة : بالبدن جازره إذا كان على المكفول به حق لأدمى ، يعنى :
يصح كفالة البدن لإطباق الناس على ذلك ولأجل مسيس الحاجة إليها ،
ولا يشترط العلم بقدرها على المكفول لأنه تكفل بالبدن لا بالمال .
ويشترط كون الدين مما يصح ضمانه ككفالة حبس من عليه عقوبة ،
لأدمى كقصاص وحد قذف .

وقيل يصح لأنه حق لازم فأشبهه المال .

كما تصح الكفالة ببدن شخص كذا تصح كفالة الكفيل ، بل كل من
وجب عليه حضور مجلس الحكم عند الطلب لحق آدمى أو جب على غيره
إحضاره صحت كفالته ، حتى تصح كفالة بدن غائب ومحبوس وميت ليحضر
ويشهد على صورته إذا لم يعرف نسبه ، وعمل هذا إذا لم يدفن ، فإن دفن
فلا تصح كفالته سواء تغير أم لا والله أعلم .

من : ما هي الكفالة وما شروطها وما حكمها وما الدليل عليها .

باب الشركه

الشركه لغة الاختلاط : وشرعا عبارة عن ثبوت الحق في الشيء الواحد لشخصين ، أو أكثر على جهة الشيوخ ، والأصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم (يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانهُ خرجت من بينهما : ومعناه تنزع البركه من مالهما) رواه أبو داود والحاكم .

ثم الشركه أنواع نذكر منها نوعين : أحدهما :

١ - شركه الأبدان : وهي باطله كـشركه الخالين ، وسائر المحترفين ليكون كسبهما بينهما سواء كان متساوياً أو متفاوتاً ، وسواء اتفق السبب كالدلائل والخطابين ، أو اختلفا كالخياط والرقا ، ووجه بطلانها أن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه فيختص بفوائده ، وجوز شركه الأبدان عند اتحاد الصنعة مالك رحمه الله ، وجوزهما أبو حنيفة مطلقاً .

٢ - شركه العنان : وهي صحيحة للحديث السابق ، والإجماع منعقد على صحتها ، وهي مأخوذة من عنان الدابة لاستواء الشريكين في ولاية الفسخ والتصرف ، واستحقاق الربح على قدر المال كاستواء طرفي العنان . ثم لصحتها شروط :

الأول : أن تكون على ناض من الدراهم والدنانير .

الثاني : أن يتفقا في المجلس فلا تصح في الدراهم والذهب ، وكذا في الصنعة ، فلا تصح في الصحيح والمكسر للتمييز فيها .

الثالث : الخلط الذي لا يبق معه تمييز ويلبني أن يتقدم الخلط على العقد والإذن .

الرابع : الإذن منهما في التصرف .

الخامس : أن يكون الربح على قدر المالىة سواء تساوى في العمل أو

تفاوتا ، لأنه لو جعلنا شيئاً من الربح في مقابلة العمل لاختلط عقد القراض
بمقد الشركة وهو ممنوع ، فلو شرطنا التساوى في الربح مع تفاضل المالية
فسد العقد لأنه مخالف لوضع الشركة ، ويرجع كل واحد منهما على صاحبه
بأجرة عمله ، والربح يكون على قدر المالية وكذا الخسران كالربح .

قال : ولكل منهما فسخها متى شاء ومتى مات أحدهما بطلت ، وكذا أنه
لكل واحد منهما فسخه جاز كذلك لكل منهما عزل نفسه ، وعزل صاحبه
فلو قال أحدهما للآخر عزلتك انعزل وبقي العازل على حاله ؛ ولو مات
أحدهما انفسخت كالوكالة ؛ والجنون والإغماء كالموت لخروجه من أهلية
التصرف والله أعلم .

أسئلة على باب الشركة

س : ماهى الشركة وما حكمها وما الدليل عليها وما أنواعها وما هو
الباطل منها .

باب الوكالة

الوكالة : بفتح الواو وكسرها هي التفويض والحفظ ، ومنه حديثنا الله ونعم الوكيل ، واصطلاحاً تفويض ماله فعله بما يقبل النيابة إلى غيره ليحفظه في حال حياته ، والأصل فيها قوله تعالى (فابشروا أحدكم بوفكم) الآية ومن السنة حديث عروة البارقي المتقدم وحديث عمرو بن أمية الضمري لما وكله رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول نكاح أم حبيبة بنت أبي سفيان . وظهر ذلك ، وأجمع المسلمون على جوازها .

وقيل هي مندوبة لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) والحديث (والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه) والحاجة إلى الوكالة شديدة .

وشرط الوكالة : أن يكون الموكل بكسر الكاف يصح منه جافرة ما وكل فيه ، إما بملك أو ولاية ، كالأب ، والجد ، فإن لها أن يوكل ، فإن كان لا يصح منه ذلك فلا تصح الوكالة ، فلا تصح وكالة الصبي ، ولا المجنون ، ولا المرأة ، ولا المحرم في النكاح .

وكذا لا يصح توكيل الفاسق في تزويج إيلته ، فإنه لا يلي نكاحها بنفسه فلا يوكل .

كما أن المحرم لا يجوز أن يعقد نكاحه ، فلا يوكل من يعقد نكاحه في حالة الإحرام ، فلو وكل من يعقد له بعد التحلل أو أطلق الوكالة صححت ، كذا قاله الرافعي : في كتاب النكاح ، فلو قال : إذا تحللت فقد وكلتك فهو تعليق وكالة والصحيح عدم صحتها ، والضابط في صحتها كما قاله الشيخ ، لأنه إذا لم يصح تصرفه لنفسه فلا يصح توكيل الصبي والمجنون ، ومن في معناهما أن يتوكل

في البيع والشراء ولا متاع مباشرهما العقد لأنفسهما ، فغيرهما أولى ، وفي معانها المعتوه والمبرشم ، والتائم ، والمنعم عليه ، ومن شرب ما يريل عقله الحاجة ، نعم يستثنى ما إذا وكل شخص عبدا في قبول نكاح امرأة فإنه يصح على الرجوع سواء إذن السيد أم لا ، إذ لا ضرر على السيد في ذلك .

وقيل : لا بد من إذن السيد كما لا يقبل العقد لنفسه إلا بإذنه ، والسفيه كالعبد .

ولا يصح التوكيل في العبادات البدنية ، لأن المقصود منها الإبتلاء والاختيار ، وهو لا يحصل بفعل الغير ، ويستثنى من ذلك مسائل الحج وذبيح الأضاحي وتعرفة الزكاة ، وصوم الكفارات وركعات الطواف الأخير إذا صلاها تبعا لطواف الحج .

أما إذا وكل فيها فقط فلا تصح الوكالة قطعا ، وألحق بالعبادات الشهادات والأديان وفي الظاهر خلاف الأصح ، أنه لا يصح تفليها لشه اليمين .

ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلوما من بعض الوجوه .

ولا يشترط عليه من كله وجه ، لأن الوكالة جازت لحاجة فسوخ منها .
 فلو قال : وكلتك في كل صغير وكبير أو بكل قليل وكثير لم يصح ، أو في كل أموري لا يصح ، أو فوضت إليك كل شيء لأنه غرر عظيم .

واعلم أن الوكالة عقد جائز من الطرفين ، لأنه عقد إرفاق ومن تمتعه جرازه من الطرفين ، ولكل واحد منهما فسخها متى شاء وتنفسخ بموت أحدهما .

ولأن الموكل قد يرى المصلحة في عزله فيعزله ، لأن غيره أحق منه أو لأنه يبدو له أن لا يبيع أو لا يشتري ما وكل فيه . الوكيل وكذا الوكيل

قد لا يتفرغ لما وكل فيه فالإزام كل منهما بذلك فيه ضرر ظاهر والحديث
ولا ضرر ولا ضرار ، أى فى الإسلام وينفسخ عقد الوكالة بموت أحدهما
لأن هذا شأن العقود الجائزة ولأنه بالموت خرج عن أهلية التصرف فبطلت
وكذا لو جن أحدهما والإغماء كالجنون على الأصح .

الوكيل أمين فيما وكل فيه ، فلا يضمن الموكل فيه إذا أتلف إلا أن يفرض
ومن صور التفريط أن يبيع العين ويسلمها قبل قبض الثمن ، وأن يستعمل
العين أو يضعها فى غير حوزة .

ثم اعلم أن الوكالة تجوز بالبيع مطلقاً لكن بشروط ثلاث أن يبيع
بشئ المثل ، وأن يكون نقد وينقد البلد ، وليس للوكيل فى البيع أن يبيع
لنفسه ولا لولده الصغير لأن الشخص حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه
رخيصاً .

واعلم أن الشراء فى ذلك كله مثل البيع والله أعلم .

أمسئلة وتمريئات

الوكالة

س : ماهى الوكالة شرعاً وماحكمها وما الدليل عليها وما شروطها .

س : هل يصح التوكيل فى العبادات البدنية . وضع ذلك مع الاستدلال
على ما تقول .

(باب الإقرار)

الإقرار : في اللغة الإثبات ، واصطلاحاً الاعتراف بالحق ، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فلقوله تعالى (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم) والشهادة على النفس هي الإقرار ، والسنة لحديث (واغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها) رواه الشيخان ، إذا عرفت هذا فإن أقر من يقبل إقراره بما يوجب حد الله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة الموجبة للقطع ، ثم رجع في إقراره قبل رجوعه حتى لو كان قد استوفى بعض الحدود ترك الباقي لقوله صلى الله عليه وسلم : ادروا الحدود بالقبضات ، وهذه شبهة لجواز صدقة ومن أحسن ما يستند به قوله صلى الله عليه وسلم : لما عر لنا اعترف بالزنا لمالك قلت ، فلو لا أن الرجوع مقبول لم يكن للتعريض به فائدة . ولو قال شخص زنت بفلانة ثم رجع سقط حد الزنا .

والأصح أن حد القذف لا يسقط ، لأنه حق آدمي ، والفرق بين حق الله وحق الآدمي أن حق الله الكريم مبنى على المسامحة ، وحق الآدمي مبنى على المشاحنة .

وكيفية الرجوع في الإقرار ، أن يقول : كذبت في إقرارى ، أو رجعت عنه ، أو لم أزن أو لا حسد على ولو قال : لا تحدوني فليس برجوع على الراجع ، وهل يستحب للمقر الرجوع وجهان رجح النووي الاستحباب كما يستحب له أن لا يقر .

وقيل : إن تاب نذب له الكتبتان وإلا نذب له الإقرار .

وشروط الإقرار الصحيح ثلاثة : البلوغ ، والعقل والاختيار .

وإن كان الإقرار بمال اعتبر فيه الرشد ، فأقرار الصبي والمجنون لا يصح والمنعنى عليه كذلك ومن زال عقله بسبب يذرف فيه ، وفي السكران خلاف كطلاقه ، والمذهب وقبح الطلاق عليه ، إذا طلق .

وأما إقرار المكره فلا يصح ، كما يصنعه الولاية الظلمة من الضرب وغيره عما يسكون الشخص به مكرها ، لأن الإكراه على الكفر مع طمأنينة القلب بالإيمان لا يضر كما قال الله تعالى (لا من أكره وقلبه ، مطمئن بالإيمان) ففيه أولى ، ولو ضربه فأقر . قال الماوردي إن ضربه ليقر لم يصح ، وإن ضربه ليصدق صح ، لأن الصدق لم ينحصر في الإقرار ، والسفيه أن أقربدين أو ياتلاف مال فلا يقبل كالصبي ، وإلا بطل قاعدة الحجر .

ويصح الإقرار بالمجهول لأن الإقرار إخبار عن حق سابق والشيء يخبر عنه مفصلا تارة وبجملات تارة أخرى ، إما للجبل به أو لثبوته بمجولا كوصية الوارث وغيرها ، فإذا قال له على شيء رجع إليه في تفسيره ، ويقبل تفسيره بكل ما يتمول ، وإن قل لأن اسم الشيء صادق عليه ، ولو فسر بما لا يتمول لكنه من جنسه كحبة حنطة ، أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلم وذبل قبل ، لأنه يحرم أخذه ، ويجب رده على غضبه ، ولا يقبل تفسيره بما لا يقضى كخنزير وكلب لا ينفع في صيد ولا في زرع ونحوهما ، لأن قوله على " يقضى ثبوت حق على المقر للمقر له ، وما لا يقضى ليس فيه حق ، ولا يلزمه رده .

وقبل يصح التفسير به لأنه شيء : قال ويصح الاستثناء في الإقرار وغيره لكثرة وروده في القرآن العظيم واللغة ثم الاستثناء تارة يرفع الإقرار من أصله ، وتارة يرفع بعضه فإن كان بلفظ إنشاء الله فلا يكون مقرا . كقوله : له على مائة إنشاء الله تعالى ، لأن الإقرار إخبار عن أمر سابق ، وهذه الصيغة تدل على الإلزام في المستقبل فينبغي منافاة ، والأصل براءة الذمة . وشرط هذا الاستثناء أن يتصل على العادة ، فلا تضر سكتة النفس

والى يطول الكلام والسعال والاشتغال بالعطاس ونحو ذلك ، فلو اشتغل بكلام آخر أو أعرض عن الإستثناء ، ثم استلحقه فلا يصح هذا الاستثناء ويؤاخذ بإقراره ولو كان الاستثناء في بعض المقر به كما لو قال على عشرة إلا ثلاثة صح أيضاً بشرط الاتصال على العادة ، وأن لا يستغرق .

أما لو قال على عشرة إلا عشرة بطل الاستثناء لاستغراقه ولزمه العشرة وصار ذلك بمنزلة قوله على عشرة لا تلزمى .

واعلم أن إقرار الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شروط الصحة .

وأما إقرار المريض في مرض الموت فهل يصح ينظر إن أقر لأجنبي ففيه قولان : سواء كان المقر به عينا أو ديناً ، والراجح الصحة قياساً على الصحيح ، وقيل بل هو محسوب من الثلث .

وأما الإقرار للوارث ففيه طريقتان :

أحدهما : على القولين السابقين والمذهب الصحة . لأن المقر انتهى إلى حالة يصدق فيها الكاذب . ويتوب فيها الفاجر . فالظاهر أنه لا يقر إلا عن تحقيق ولا يقصد حرماناً .

وقيل لا يصح لأنه ربما يقصد حرمان بعض الورثة . ولو أقر في صحته يدين ثم أقر لآخر في مرضه تقاسماً .

أسئلة وتمارين

- س : ماهو الإقرار لغة واصطلاحاً وما الدليل عليه من الكتاب والسنة.
- س : ما الحكم إذا رجع المقر في إقراره .
- س : ما شروط صحة الإقرار : وهل يصح بقرار المكره .
- س : هل يصح الإقرار بالمجهول .
- س : هل يصح الاستثناء في الإقرار وما شروط ذلك .
- س : ما الحكم إذا أقر شخص أنه طلق امرأة واستثنى في ذلك في الحال .
- س : ما حكم إقرار المريض ؟ بين ذلك مع التفصيل .

فصل في العارية

العارية بتسديد الياء وتخفيفها ، هي إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه لغيره .

وقيل : هي هبة المنافع ، والأصل فيها قوله تعالى (ويمنعون المأهون) والمراد من العارية هو ما يستميره الجيران بعضهم من بعض ، وكان ذلك واجبا في أول الإسلام .

وقال البخاري هو كل معروف ، وفي السنة أنه عليه الصلاة والسلام استعار يوم خيبر من صفوان بن أمية درعاً فقال له فضنباً يا محمد فقال لأبل عارية مضمونة ، رواه أبو داود والنسائي ونقل الإجماع على استحبابها .

وللعير شرط : وهو أن يكون أملاً لتبرع فلا تصح من المحجور عليه .

ويشترط أن تكون منفعة العين المارة ملكاً للغير ، وعلى هذا تصح إعارة المسنأجر لأنه مالك للمنفعة ، ولا يعير المستعير لأنه مالك للمنفعة ، ولما أيسح له الانتفاع والمستطيع لا يملك نقل الإباحة ، بدليل أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم إليه ، ولا يطمع المرة منه ، وقيل للمستعير أن يبيع ، ثم شرط المستعار أن يكون منتفعاً به فلا تصح إعارة الحمار المعجوز المريض لعدم الانتفاع به .

ويشترط كذلك بقاء العين الانتفاع ، كإعارة الدواب والخياب بخلاف الأطعمة والصابون ونحو ذلك ، لأن منفعتها في استهلاكها .

وقوله : إذا كانت منافعه آثاراً احتزن به مما إذا كانت المنفعة هينا كاستعارة الأشاة لبنها والشجرة لثمرها ، وفي جواز إعارة ذلك خلاف إذا كان

بصفة الإباحة كقوله : خذ هذه الفضة فقد أبحتك لبنتها ولسلها ، فبذرة الحبة فاسدة وقيل تجوز .

قال : وتجوز العارية مطلقا ومقيدة بمدة وحيث إن العارية إباحة الاتفايع فليبيح أن يطلقها وله أن يؤقتها بوقت ، ثم له الرجوع متى شاء لأن العارية عقد جائز فله رفعه متى شاء . فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس من استعمال هذه المكسرة ، وكما ترفع بالرجوع كذلك ترتفع بموت المعتبر وبجنونه وإغائه وبالحجر عليه . وكذا بموت المستعير ، فإذا مات المستعير وجب على ورثته رد العين المستعارة فلو استعملوها لزمهم الأجرة مع ضمانهم ، ومؤنة الرد في تركة الميت ويستثنى من جواز الرجوع ، ما إذا أجاز أرضا لدفن ميت فدفن فليس له الرجوع حتى يبلى الميت ويندسر أثره لأنه دفن بحق والنبش أخير ضرورة حرام لما فيه من هتك حرمة الميت .

ضمان الإعارة

وإذا تلفت العين المستعارة بغير الاستعمال المأذون فيه ضمنها المستعير ، وإن لم يفرط فيها وذلك لحديث صفوان بن يحيى عارية مضمونة ، ولأنها مال يجب رده فتجب قيمته عند تلفه . فإذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بأن انحرق الثوب باللبس فلا ضمان على الصحيح .

وكذا الهدية إذا أُلْتُف بالركوب والجل عليها فهي كالثوب وانه أهل .

أسئلة وتمارين على فصل العارية

س : ما حقيقة العارية وما حكمها ، وما الدليل عليها من الكتاب والسنة .

س : ما شرط المستعير ، وما شرط المستعار ، وهل يجوز إعاره للعارة .

س : وهل للإعارة توقيت ، وإذا تلفت العين المستعار بالاستعمال .

قبا الحكم وإذا أعييت أرض لخص ميت فهل يجوز له الرجوع في الإعارة .

س : ما الحكم إذا تلفت العين بسبب الاستعمال المأذون فيه .

س : ما الحكم إذا قطع شخص غصنا من شجرة ووصله بشجرة أخرى فأثمر فلان تكون هذه الثمرة .

فصل في الغصب

الغصب : لغة : أخذ الشيء ظلماً بجاهرة : فإن أخذه سرّاً من حرز مثله سمي سرقة وإن أخذه مكابرة سمي محاربة. وإن أخذه استيلاء سمي اختلاساً وإن أخذه مما كان مؤتمناً عليه سمي خيانة .

والغصب في الشرع : هو الاستيلاء على حق الغير على جهة التعدي .

وقوله على جهة التعدي ، ليخرج ما إذا أتروع مال مسلم من المحزبي ليهده على المسلم ، أو من غاصب مسلم على وجه ، وأوجه الغصب كثيرة .

فمنها : لو جلس على بساط الغير أو اختطف بآتيته بدون إذن ، فهو غاصب وإن لم يقصد الاستيلاء ، لأن غاية الغاصب الاتفاح بالمغصوب وقد وجد .

والغصب من الكبائر : أجازنا الله تعالى منه : ومن أسباه .

والأصل في تحريمه آيات كثيرة :

ومنها : قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

ومنها : قوله تعالى (ويل للطففين) ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » رواه الشيخان .

واعتقد أنه أكبر ذنباً حتى من السرقة ، إذ أن ألم المروق قد يندأ بعد فترة لسيانه ، أما المغصوب فلا يندأ له مادام الغاصب أمام عينه .

وأهم أنه كما يجب رد المغصوب كذلك يجب أرش نفسه .

وإذا أُلغف المغصوب ، سواء كان يفعله أو يأفقه ساهوة ، بأن وقع عليه

شيء أو احترق أو غرق أو أخذه أحد ، وتحقق تلفه ، فإن كان ممن له مثل ضمنه بمثله ، لقوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

ولأنه أقرب إلى حقه ، ولو غصب مثليا في وقت الرخص فله عليه في وقت الغلاء ، ثم ضابط المثل ما حصره كيل أو وزن و جاز السلم فيه ، وإن كان المنصوب من ذوات القيم ، كالحيوان وغيره من غير المثل ، لزمه أقصى قيم المنصوب من وقت الغصب إلى وقت التلف ، لأنه في حال زيادة القيمة فاحص مطالب بالرد ، فلما لم يرد في تلك الحالة حسن الزيادة لتعديده وتجب قيمته من نقد البلد الذي حصل فيه التلف ، ولو ظفر صاحب المال بالفاسد في غير بلد التلف ، والمنصوب مثل وهو موجود فله مطالبة ، بالمثل إن لم يكن لنقله مؤنة ، وإلا يغرمه للقيمة بنقد بلد التلف والله أعلم .

أسئلة وتمارين

لغة وشرحا

- س : ما الغصب ، وما الدليل على نحرمة .
س : ما الفرق بين وبين الاستيلاء وبين الخيانة والمكابرة .
س : ما الحكم إذا غصب شيئا من شخص في غير بلده ، فهل عليه عند الرد قيمة نقله أم لا .
س : ما الحكم إذا تلف الشيء المنصوب عند الفاسد .

فصل في الشفعة

الشفعة من شفعت الشيء وثبته ، وقيل : من التقوية والإعانة وفي الشرح هي حق تملك قهرى ، يثبت للشريك القديم على الحادث بسبب الشراكة بما يملك به لدفع الضرر ، والأصل ما رواه البخارى وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقدم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

وفي رواية وفي أرض أو ربيع وحائط ، والربع المنزل والحائط والبستان وهي واجبة أى تثبت للشريك الخاط خاطلة الشيوع دون الشريك الجار ، وهي تثبت فيما يقبل القسمة فلا شفعة فيما لا ينقسم ، كالحمام الصغير والطريق الضيق ولا تثبت بالشفعة فيما ينقل لقوله صلى الله عليه وسلم لا شفعة إلا في ربيع أو حائط ، وتثبت في كل ما لا ينقل كالأرض والربوع ، وهي واجبة باليمن الذى وقع عليه البيع ، والاعتبار بوقت البيع لأنه وقت الاستحقاق ، وإذا كان اليمن مؤجلاً فالأظهر أن الشفيع غير بين أن يعجل ، ويأخذ في الحال أو يصبر إلى محل اليمن ويأخذ لأننا إذا جوزنا الأخذ بالماؤجل أضربنا بالمشتري ، لأن الدائم يختلف وإن الزمناء الأخذ بالحال أضربنا بالشفيع لأن الأجل يقابله قسط من اليمن فكان ما قيل دفعا للضررين والشفعة على الفور فى الأظهر لقوله صلى الله عليه وسلم لا شفعة كحل العقار .

يعنى أنها تقوت عند عدم المبادرة كما يفوت البعير بالشرو إذا حل عقاله .

وروى (الشفعة لمن واثبها) ولأنه حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب ، فلو كان الشفيع مريضاً أو غائباً من بلد المشتري ، أو خائفاً من عدو فليوكل ، إن قدر ولا فليشهد على الطلب ، فإن ترك المقدور عليه بهطل حقه على الراجح لأنه مقصر بالترك . ولو كان جيبوساً ظلماً فهو كالمرض التخليل .

وإن كان المشتري غائباً رفع الأمر إلى القاضي وأخذوا له أعلم .

وإذا تزوج امرأة على شخص أخذه الشفيع بمهر المثل .

يعنى إذا كان هناك مكان بين اثنين : كعج واحد منها امرأة وأصدتها نصيبه من ذلك المكان وهو ما يثبت فيه الشفعة . فليس يركب أن يأخذ ذلك للمهور بالشفعة .

. وكذا لو كان ذلك المكان ملك امرأة وملك شخص آخر فقالت للزوج خالعى على لصيبي من ذلك المكان ، أو طلقنى عليه ففعل بامت منه ، واستحق الزوج ذلك الشقص والشفيع أخذه من الزوج .

كما أن له أخذه من المرأة في صور الاصداق ، وبأخذه بمهر المثل لا بقيمة الشقص على الراجح ، ووجهه أن البضع متقوم وقيمته مهر المثل ، لأنه بدل الشقص فالبضع هو ثمن الشقص .

وإذا كان ما يجب فيه الشفعة ملكاً لجماعة ، وهم متفاوتون في قدر الملك ، وباع أحدهم حصته ، فهل يأخذون على عدد رؤوسهم ، أم على قدر أملاكهم فيه خلاف قيل : وقيل .

أسئلة وتمريعات على فصل الشفعة

س : عرف الشفعة لغة وإصطلاحاً وما هو المعنى الذى من أجله شرعت ، وفيها تكون الشفعة .

س : ما الأشياء التى لا يجوز فيها الشفعة .

س : هل تكون الشفعة في المنقولات .

س : ما الدليل على وجوب الشفعة .

س : ما الحكم إذا كان الشفعةاء جماعة وهم متفاوتون في قدر الملك وباع أحدهم حصته ، فهل يأخذون على عدد رؤوسهم أم على قدر أملاكهم .

س : ما الحكم إذا تصرف المشتري في الشقص بالبيع والإجارة والوقف .

فصل في القراض

القراض والمضاربة بمعنى واحد ، وهو القطع لأن المالك يقطع قطعة من ماله ليتجر فيها وقطعة من ربحه .

وفي الشرع هو عقد على نقد ليتصرف فيه العامل بالتجارة ، فيكون الربح بينهما على حسب الشرط من مساواة أو مفاضلة

والأصل فيه أنه صلى الله عليه وسلم ضارب لخديجة ؛ بما لها إلى الشام ، وغير ذلك وأجمعت الصحابة عليه . ومنهم من قاسه على المساقاة بجميع الحاجة ، إذ قد يكون للفنص نقل ومال ، ولا يحسن المصل ؛ وآخر عكسه .

وكذا لما رواه ابن ماجه أنه عليه الصلاة والسلام : قال « ثلاثة فيمن البركة . البيع إلى أجل والمفاوضة ، واختلاط البر بالقمير لا للبيع » .

ولعقد القراض شروط :

أحدهما : أن يكون المال دراهم أو دنانير ، فلا يجوز على حل ولا على تبر ولا على عروض ، وهل يجوز على الدراهم والدنانير المشوشة فيه خلاف والصحيح أنه لا يصح لأن القراض حينئذ مشتمل على ضرر . فالعمل بذلك غير مضبوط ، والربح غير موثوق به وهو عقد يعقد لينسخ ومبنى القراض على رد رأس المال .

الشرط الثاني : أن لا يكون العامل مضيقا عليه ، ثم التضييق نادرة يكون بمنع التصرف مطلقاً بأن يقول لا تشتري شيئاً حتى تشاورني ، وكذلك لا تباع إلا بمشورتي لأن ذلك يفوت مقصود العقد ، فقد يجد شيئاً يربح . ولوراجه لفات .

وكذا البيع فيؤدي إلى فوات مقصود القراض وهو الربح ، وتارة يكون التضييق بأن يشترط عليه شراء متاع معين كهذه الخطه أو هذا الثياب . ونحو ذلك .

أو يشترط عليه معاملة شخص معين فهذه الشروط كلها مفسدة لعقد القراض فلا بد من عدم الاشتراط .

ولا يشترط بيان مدة القراض لأن الربح ليس له وقت معلوم وذلك بخلاف المساقاة فإن الثمر له وقت معين فلا يمنع فيها الشرط .

ومن شروط القراض اشتراك صاحب المال والعامل في الربح ، هذا بماله وهذا بعمله . فلو قال قارضتك على أن أربح كله لي أو كله لك فسد العقد .

ويشترط كذلك كون الربح معلوما بالجرمية . كماكونه بيننا نصفين أو ثلاثا أو نحو ذلك . ولو اشترط العامل قدرا معلوما من الربح كاتمة مثلا . أو ربح نوع مخصوص كهذه البضاعة فقط . فسد العقد . لأن الربح قديحصر في المائة . وفي ذلك النوع فيؤدي إلى اختصاص العامل بالربح . وقد لا يربح ذلك النوع . ويربح غيره فيؤدي إلى أن عمله يضيع . ولو اشترط أن يلبس الثوب الذي يشتريه فسد العقد لأنه داخل في العوض وليس من الربح . ويقاس عليه أنه لو اشترط عليه أن يتفق من رأس المال أنه لا يصح . وهذا النوع كثير الوقوع .

ويشترط أن لا يقدر العقد أو الربح بمدة كأن يقول العقد هذه السنة . أو ربح هذه السنة متيننا . والسنة التي بعدها اختص به دونك . أو عكسه .

وليس العامل أن يتفق على نفسه من رأس المال . في الحضر ولا في

السفر على الراجح . لأن النفقة قد تكون قدر الريح . فيفوز هو بالريح دون صاحب المال ولأن له جعلاً معلوماً فلا يستحق منه شيئاً آخر : وليس له أن يسافر بغير إذن صاحب المال فإن أذن له فسافر ومعه مال لنفسه ، رقننا له أن يتفق في السفر ، لأنه بالسفر قد سلم نفسه ، فأشبهه بالوجه . فتوزع النفقة على قدر المالكين : العامل أمين لأنه قبض المال بإذن مالكه ، فأشبهه سائر الأمانة فلا ضمان عليه إلا بالتعدي لتقصيره كالأمانة ، فلو ادعى عليه رب المال الخيانة فالقول : قول العامل لأن الأصل عدمها وكذا يصدق في قدر رأس المال ، لأن الأصل عدم الزيادة وكذا يصدق في قوله لم أربح أو لم أربح إلا كذا ، وإن حصل خسران وربح جبر الخسران بالربح .

القاعدة المقررة في القراض : إن الريح وقاية لرأس المال ثم الخسران تارة يكون برخص السعر في البضاعة وتارة يكون بنقص جزء من مال التجارة بأن يتألف بعضه وقد يكون بتلف بعض رأس المال . فإذا دفع إليه مائتين مثلاً وقال أبحر بهما فتلفت إحداها فتارة تتلف قبل التصرف وتارة بعده ، فإذا تلفت قبل التصرف فوجبان .

وعقد القراض جائز من الطرفين . لأن أوله وكالة وبعد ظهور الربح شركة وكلاهما عقد جائز . فلكل من المالك والعامل الفسخ . فإذا فسخ أحدهما ارتفع القراض وإن لم يحضر صاحبه ولو مات أحدهما أو جن أو أغشى عليه انفسخ أيضاً والله أعلم .

أسئلة وتمارين

- س : ما هو القراض ، وماذا يسمى غير ذلك ؟
- س : عرف القراض شرعاً ؟
- س : ما هي شروط القراض ؟
- س : هل العامل أن ينفق على نفسه من رأس المال في المحضر أو في الشفر ؟
- س : هل على العامل ضمان إذا تلف المقرض ؟
- س : ما هي القاعدة المقررة في القراض ؟

فصل في المساقاة

المساقاة جائزة على النخل والكرم ، ولها شرطان أن يقدرها بمدة معلومة وأن ينفرد العامل بعمله ، وألا يشترط مشاركة المالك في العمل .

ويشترط للعامل جزء معلوم من الثمرة ، والمساقاة هي أن يعامل الإنسان على شجر ليعتدها بالسقي والتربية على أن مازق الله تعالى من ثمر يكون بينهما ولما كان السقي أنفع الأعمال اشتق منه اسم العقد . واتفق على جوازها الصحابة والتابعون ، وقبل الاتفاق .

حجة الجواز ما رواه مسلم ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

وفي رواية دافع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ، وأن لرسول الله صلى الله عليه وسلم شطرها ، وغير ذلك من الأخبار ، ولا شك في جوازها على النخل ، لأنه مورد النص ، وهل العنب منصوص عليه أم مقاس ، قيل أن الشافعي ناسه على النخل بجامع وجوب الزكاة ، ومكان الحرص ، وقيل إن الشافعي أخذه من النص وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على الشطر مما يخرج من النخل والكرم وهل يجوز على غير النخل والعنب من الأخبار المثمرة كالتين والشمش وغيرهما .

قولان حكاهما الرافعي بلا ترجيح ، والجديد المنع لأنها أنجار لا زكاة فيها فلم تجز المساقاة عليها كالوز والصنوبر ، وهذا ما صحه النووي في الروضة والقديم أنه يجوز لأنه عليه الصلاة والسلام ، عامل أهل خيبر بالشطر ، مما يخرج من النخل والشجر .

وهذا قال الإمامان مالك وأحمد رضي الله عنهما ، واختاره النووي في

تصحيح التنبيه وأجاب القائلون بالجديد، بأن الشجر المراد بها النخل لأنها الموجودة في خير، وفرقوا بين النخل والعنب وغيرهما من الأشجار بأن النخل والكرم، لا ينموا إلا بالعمل فيها، لأن النخل يحتاج إلى القنّاح، والكرم إلى الكسّاح، وبقية الأشجار تنمو من غير تعهد، نعمم التعهد يريدان في كبر الأمر وطيبه.

وأعلم أن محل الخلاف فيما إذا أفردت المساقاة.

أما إذا ساء عليها بما لنخل أو عنب ففيه وجهان: أحكامها الرافعي في آخر المزارعة بلا ترجيح، قال النووي أحصهما أنه يجوز قياسا على المزارعة.

اذعرفت هذا فالمساقاة شروط:

أحدهما: التوقيت لأنها عقد لازم فأشبهه الإجارة ونحوها، بخلاف الفراض، والعرق أن خروج الثمار غاية معلومة يسهل ضبطها بخلاف الفراض، فأن الريح ليس له وقت مضبوط، فقد لا يحصل الريح في المدة المقدوة، ولو وقت لإدراك لم يصح على الراجح لجهل المدة.

الشرط الثاني: أن يتفرد العامل بالعمل لأنه وضع الباب فلو شرط أن يعمل معه مالك الأشجار فسخ العقد، لأنه مخالف لوضع المساقاة. وثالثة: أن كل ما يجب على العامل إذا شرط على المالك يفسد العقد على الأصح.

وقيل يفسد الشرط فقط، نعم يستثنى مسألة ذكرها ابن الرفعة عن نص الشافعي في البويطي، وهو أنه إذا شرط على المالك السقي جاز حكمه البند ينجي عن النص، والنص مفروض فيما إذا كان يشرب بعروقه، لكن حكى الماوردي فيما يشرب بهزوقه كتنخل البصرة أو جها:

أحدها : أن سقيها على العامل .

والثاني . على المالك حتى لو شرطها على العامل بطل العقد

والثالث : يجوز اشتراطها على المالك وعلى العامل ، فإن أطلق لم يلزم واحدا منهما الشرط الرابع أن يكون العامل جزء معلوم من الثمرة ، ويكون الجزء معلوماً بالجزئية كالنصف والثلث النص ، فلو شرط له ثمر نخلات معينة لم تصح لأنه خالف النص ، ولأنه قد لا تثمر هذه النخلات فيضيق عمله ، أو لا يثمر غيرها فيضيق المالك ، وهذا غرر وعقد المساقاة غرر ، لأنه عقد على معلوم يجوز الحاجة ، وغرران على شيء يمتنع صحته ، ولو قال على أن ما فتح أنه يبتنا صح وحل على النصف ، وفي الثانية الثلث وفي الثالثة السدس وبالعكس لإتفاء الغرر ، وهذا هو الصحيح راقه أعلم .

(فرج) لو شرط في العقد أن يكون سواقط النخل من السقف والليف ونحوهما للعامل بطل العقد ، لأنها لرب النخل ، وهي غير مقصودة فلو شرط لها فوجهاً . يشترط رؤية الأشجار لصحة المساقاة على المذهب والله أعلم . قال :

ثم العمل فيها على ضربين هل يعود نفعه إلى الثمرة فهو على العامل ، وهل يعود نفعه على الأصل فهو على رب المال وعلى العامل كل ما يحتاج إليه الثمار لزيادة أو إصلاح من عمل بشرط أن يشكر كل سنة ، وإنما اعتبرنا التشكر : لأن ما لا يشكر كل سنة يبقى أثره بعد الفراغ من المساقاة تكليف العامل مثل ذلك إحجاف به ، فيجب على العامل السقي وتوايه من إصلاح طرق الماء ، والمواضع التي يقف فيها الماء ، وشمل الآبار والأنهار ، وإدارة العوالب ، وفتح رأس الساقية . وسدها بحسب قدر الحاجة وكل ما لطرت به العادة ، قال المتولي وعليه وضع حشيش فوق المناقيد إن احتاجت إليه صوناً لها ، وهل يجب عليه حفظ الثمار ، وجهاً .

أحدهما : على العامل كحفظ مال القراض ، وقيل على المالك .

قال الرافعي وهو أقبح بعد تصحيح الأول ، ويلزم العامل قطف الثمرة على الصحيح ، لأنه من الإصلاح ، وكذا يلزمه تجفيف الثمرة على الصحيح إن طردت به عادة أو شرط ، وإذا وجب التجفيف عليه وجب تواجده وهي هيئة موضع الجفاف ونقلها إليه ، وتقليب الثمرة في الشمس والله أعلم .

وأما ما لا يتكرر كل سنة ويقصد به حفظ الأصول ، فن وظيفة للمالك كحفر الأنهار ، والآبار الجديدة ، وبناء الخيطان ، ونصب الأبواب والفتولاب ونحو ذلك ، وفي سد ثلم يسيرة تقسع في الجدران ، ووضع شوك على الخيطان وجهان :

الأصح اتباع العرف ، وكان يجب هذه الأمور على المالك كذلك يجب عليه الآلات التي يتوفر بها العمل كالغأس ، وللعلول ، وللنجل ، والمسحاة ، وكذا الثور الذي يدير الفتولاب

والصحيح أنه على المالك وخراج الأرض على المالك بلا خلاف ، وكذا يجب على المالك كل حين تلفت في العمل ، قال في الروضة قطعاً ، والفتولاب يجوز فتح داله وضما والله أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ما هي المساقاة وما حكمها وكم شرط لها ؟

س : ما الذى يشترط للعامل فيها ؟

س : ما الذى يفسد العقد فيها ؟

س : ما الذى يجب على العامل فى المساقاة ؟ وما الذى يجب على المالك .

فصل في الإجارة

والإجارة عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بموضع معلوم .

والإجارة جائزة ، والقياس عدم صحتها لأن الإجارة موضوعة للمنافع والمنفعة فيها معدومة والعقد على المعلوم غرر ، لكن الحاجة الماسة داعية إلى ذلك فالضرورة المحقة داعية إلى الإجارة ، فإنه ليس لكل أحد مسكن يملكه ولا مركوب ولا آلة يحتاج إليها ، فحوزت الإجارة لذلك كما يجوز السلم وغيره من عقود الغرر ، وقد أجمعت الصحابة والتابعون على جوازها ، وقبل الإجماع جاء بها القرآن والسنة المطهرة .

قال الله تعالى (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) .

وروى البخارى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .

وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » واحترز بالمنفعة عن الإجارة المعقودة على ما يتضمن إلتلاف عين فمن ذلك استئجار البستان للتجار والشاة للبناء وما في معناها .

فهذه الإجارة باطلة نعم ، قد تقع الدين المقصودة تبعا كما إذا استأجر امرأة للرضاع فإنه جائز والقياس فيه البطان كما سبق في أول الباب ، إلا أن النص ورد فيه فلا معدل عنه ، ثم هل للعقود عليه القيام بأمره من وضع الصبي في حجرها وتلقيمه الثدي وعصره بقدر الحاجة ، أم تناول هذه الأشياء مع الذين خلاف ، والأصح أن العقود عليه الفعل ، والذين يستحق تبعا

قال تعالى : (فَإِنْ أَرْضُنْكُمْ لَكُمْ فَآتُوهُمْ أَجُورَها) طلق الأجرة بفعل الإرضاع لا بالإن ، وهذا كما إذا استأجر داراً وفيها بئر ماء يهوز الشرب منها نيعا ، ولو استأجر للإرضاع فقط دون الحضانة فيها خلاى أحدهما لا يهوز كما إذا استأجر شاة لإرضاع سخة لأنه عقد على استيفاء عين .

والثانى الجواز كما يهوز الاستئجار لمجرد الحضانة ، ولا يهوز استئجار الفحل لأنزوان على الإناث انتهى عن ذلك فقد نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم « عن عصب الفحل وفى مسلم عن بيع ضراب الفحل » .

وقولنا فى التعريف منفعة مقصودة احترازاً عن المنفعة التافهة كاستئجار تفاحة لشمها ونحوها .

وقوله : معلومة احترازاً عن المنفعة المجهولة لسخولها فى الفرر .

وقوله : قابلة للبدل والإباحة فيه احتراز عن استئجار آلات اللهو كالزمار والرباب ونحوها ، فإن استئجارها حرام ويحرم بذل الأجرة فى مقابلتها ويحرم أخذ الأجرة ، لأنه من قبيل أكل أموال الناس بالباطل .

وكذا لا يهوز استئجار المغافى ولا استئجار شخص لحمل خمر ونحوه ، ولا لتحصيل المسكوس والرشا وجميع المحرمات عافانا الله تعالى من ذلك وقوله معلومة احترازاً عن الأجرة المجهولة ، فإنه لا يصح جعلها أجرة فإنها من المنفعة وشرط الثمن أن يكون معلوماً ، ولأن الجهل به ضرر .

إذا عرفت هذا فكل عين وجد فى منفعتها شروط الصحة صح استئجارها كاستئجار الدار للسكنى والبواب للركوب ، والرجل للحج والبيع والبشراء والأرض للزراع وشبهة .

وبشرط فى العين المستأجرة القدرة على تسليمها ، فلا يهوز إيجار عبد أبى ولا دابة شاردة .

وقوله : إذا قدرت منفعة ، أى المستأجرة بفتح الجيم بمدة أو عمل أشار بذلك إلى فائدة .

وهى أن المنفعة المقنود عليها إن كانت لا تتقدر بالزمان ، فالشرط فى صحة الإجارة فيها أن تقدر بمدة ، وذلك كالإيجار للسكنى والرضاع وإن كانت لا تتقدر إلا بالعمل قدرت به ، وإن كان يتقدره بالمدة والعمل كالخياطة والبناء . بأحدهما كقوله : استأجرتك لتخيط هذا الثوب ، أو استأجرتك لتخيط لى يوما ونحوه من الأعمال فإن قدر بهما لم تصح على الرجوع .

وتجب الأجرة بنفس العقد كما يملك المستأجر بالعقد المنفعة .

ولأن الإجارة عقد لو شرط فى عرضه التمتع أو التأجيل أتبع فمكان مطلقه حالا كائن فى البيع . نعم إن شرط فيه التأجيل أتبع لأن المؤتمنين هند شروطهم فإذا أحل الأجل وجبت الأجرة .

ولا تبطل الإجارة بموت أحد المتعاقدين .

وتبطل بلف العين المستأجرة يعنى إذا مات أحد المستأجرين والعين المستأجرة باقية لم يبطل العقد لأن الإجارة عقد معاوضة على شئ يقبل النقل وليس لأحد المتعاقدين فسخه بلا عذر .

لذلك لا تبطل بموت أحد المتعاقدين كالبيع فإذا مات المستأجر قام واره مقامه فى استيفاء المقنود عليه .

وإن مات المؤجر ترك المأجور فى يد المستأجر إلى انقضاء المدة فإن تلفت العين المستأجرة ، بأن كانت دابة فمات مثلا ، نظر إن كان ذلك قبله أو بعده ، ولم تمض مدة مثلها أجرة انفسخت الإجارة .

وإن تلفت بعد القبض وبعد مضي مدة مثلها أجرة انفسخت الإجارة فى المـ يقبل لغوات المعثور عليه .

وفي المأخى خلاف ، والأصح أنه لا يفسخ لاسترقاره بالقبض ،
والأجير أمين على ما في يده لأنه يعمل فيه كما إذا استأجره لإصلاح ثوب ،
ونحو تلف ، فإنه لا يضمنه ولا يعدى منه فإن تعدى لزمه الضمان ، كما إذا
استأجره للخبز فأسرف في الإيقاد أو تركه حتى احترق فيلزمه الضمان .
لأنه تقصير منه .

وكا لا يضمن الأجير ، كذلك لا يضمن المستأجر العين المستأجرة إلا
بالتعدى لأنها عين قبضها ليستوفى منها ما ملكه بعقد الإجارة فلم يضمنها
بالقبض كالنخلة إذا اشترى ثمرها ، وليس هذا كما إذا اشترى سمنا في ظرف
فقبضه فيه فإنه يضمن الظرف في أصح الوجهين والله أعلم .

أسئلة وتمارين

- س : ما هي الإجارة وما الدليل عليها من الكتاب والسنة ؟
س : وما شروطها وما شرط الثمن ؟
س : ما حكم الإجارة وهل تبطل بموت أحد المتعاقدين ؟
س : ما الحكم إذا تلفت العين المستأجرة ؟ بين ذلك بالتفصيل .
س : هل على الأجير ضمان ما في يده إذا تلف بدون تعدى منه عليه ؟
س : ما هو الضابط والمرجع في العدوان أو في التعدى ؟

فصل في الجمالة

الجمالة : بفتح الجيم وكسرهما هي عوض معلوم ، يشترط ويدفع عند رد الضالة على صاحبها .

والأصل فيها قوله تعالى (ولما جاء به حمل بعير) وفي الصحيحين حديث الدبيع الذي رماه الصحابي على قطيع غنم وغير ذلك ، ولأن الحاجة داعية إليها ولا بد في استحقاق الأجر من إذن ، ويجوز أن يكون المجهول له معنا كقوله لزيد مثلا إن رددت عيدي أو دابتي فلك كذا ، ويجوز أن لا يكون معنا كمن يقول ، من رد ضالة فله كذا ، فإذا رد المجهول له ذلك استحق الجمل ، ولو لم يسمح الراد ذلك من الجمال بل سمعه عن يوثق بخبره فرده استحق : والأصل في ذلك قوله (المؤمنون عند شروطهم) .

ويشترط في الجمل أن يكون معلوما ، لأنه عوض فلا بد من العلم به ، كالأجرة في الإجارة .

ثم أعلم أنه إذا اشترك جماعة في الرد اشتركوا كذلك في الجمل يقسم بينهم بالسوية ، وإن تفاوتت أعمالهم لأن العمل في أصله مجهول فلا يمكن رعاية مقداره في التقييد وانه أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ما هي الجمالة وما شرطها ، وما الأصل فيها وما الدليل عليها ؟

س : هل يشترط الإذن في استحقاق الأجرة ؟

س : وهل يشترط في الجمل أن يكون معلوما ؟

س : ما الحكم لو اشترك جماعة في رد الضالة وكيف يقسم بينهم الجمل وهل تفاوتت الأنصبة ؟

فصل في المزارعة وحكمها

قال : المزارعة والمخابرة . هل هما بمعنى واحد ، أم مختلفان ، الصحيح أنهما مختلفان .

فالمخابرة : هي المبالاة على الأرض ببعض ما يخرج منها .

والمزارعة : هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها والمعنى لا يختلف .

وقال بعضهم : هما بمعنى واحد ولا يعرف في اللغة فرق بينهما .

وقال الرافعي والنووي إن المزارعة يكون البذر فيها من المالك ، والمخابرة يكون البذر فيها من العامل ، وبالحجة فالمزارعة والمخابرة باطلان في الصحيحين اللهم عن المخابرة ، فإن كانتا بمعنى فلا كلام وإلا قلنا المزارعة على المخابرة ، مع أنه روى أنه عليه الصلاة والسلام ، نهي عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة ، وقال : لا بأس بها رواه مسلم من رواية ثابت بن الضحاك ، وروى النهي أن ، تحصيل منفعة الأرض بمسكنة بالإجارة ، فلم يجر العمل عليها ببعض ما يخرج منها ، كالمواس ، بخلاف الشجر .

وقال بعضهم : يجوز المزارعة ، وقال النووي يجوز المزارعة والمخابرة عن ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي .

قال المصنف والمزارعة جائزة وهي من عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يبطل العمل بها أحد ، والمختار من أقوال جميع العلماء أن المزارعة والمخابرة جائزتان ، ولا يقبل دهمي أن المزارعة ، إنما جازت تبعاً للساقاة ، لا بل جازت مستقلة ، لأن المعنى يجوز للساقاة موجود في المزارعة وقياساً عن القراض فإنه جائز بالإجماع ، وهو كالمزارعة في كل شيء . والمسلمون في جميع

الانظار والامصار مستمرون على العمل بالمزارعة ، وقد قال بجوازها أبو يوسف وعبد بن أبي ليلى وسائر الكوفيين والمحدثين والله أعلم .

فإذا فرغنا على البطلان ، فالطريق كما قاله الشيخ أن يستأجره بأجرة معلومة نقداً كان أو غيره ، وذلك في الأرض خاصة ، أما لو دفع إليه أرضاً فيها أشجار فساقاة على النخل وزارعه على الأرض ، فإنه يجوز ، وتكون المزارعة تابعة للساقاة بشرط أن يكون البذر من صاحب الأرض على الأصح ، ولا فرق بين كثرة الأشجار وقلتها ؛ وعكسه على الراجح ، لأنه عليه الصلاة والسلام أعطى أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع . وإنما اشترط كون البذر من المالك ؛ ليكون الفدان أحق المساقاة والمزارعة وأردن على المنفعة فتتحقق التبعية ؛ ولهذا لو أمكن سقي النخل بدون سقي الأرض ؛ لم تجز المزارعة والله أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ما هي المزارعة وما هي المخبرة وهل هما بمعنى واحد أم لكل معنى ؟
س : ما حكمها وما الدليل عليها وهل لجواز المزارعة شروط بين ذلك بالتفصيل ؟

س : ما الحكم لو كانت الأرض التي عليها المزارعة بها نخل يثمر ؟

فصل في إحياء الموات

يقول الشيخ : وإحياء الموات جائز بشرطين الشرط الأول .

١ - أن يكون المحي للأرض مسلماً .

٢ - أن تكون الأرض حرة لم يجر عليها ملك لمسلم .

والموات هي الأرض التي لم تعمر قط .

والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق » ، وروى لفظ العرق مضاعفاً ، وروى منوناً والمراد بالعرق أربعة أشياء الغراس والنبات والنهر والبحر .

ثم أعلم أن الإحياء مستحب لقوله صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً فله فيها أجر وما أكله العوافي فهو له صدقة » ، ورواه اللسانى والعوافي الطير والوحش والسباع ، ثم كل من جاز له أن يملك الأموال جاز له الإحياء ، ويملك به المحيا ، لأنه ملك بفعل فأشبهه الاصطياد والاحتطاب ونحوهما ، ولا فرق في حصول الملك له بين أن يأذن الإمام أم لا اكتفاء بإذن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم .

ويشترط في ذلك أنه لم يجر لمسلم على هذه الأرض ملك قبل ذلك ، فإن جرى حرم التعرض لها بالإحياء وغيره إلا بإذن شرعى فى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوق به يوم القيامة من سبع أرضين » ، ورواه البخارى ومسلم ثم اختلف فى الأشياء التى يحتاج إليها للانتفاع بهذا المحيا كطريق موصل إليها أو جرى الماء ونحو ذلك ، كوضع إلقاء الرماد .

ويشترط كذلك أن يكون المحي مسلماً ؛ فلا يجوز إحياء الكافر الذمى

الذي هو في دار الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم «عادي الأرض لله ورسوله، وروى «موتان الأرض لله ورسوله، ثم هي لكم مني»، رواه الشافعي والبيهقي موقوفا على ابن عباس، ومرفوها من رواية طاوس، فيكون مرسلًا، وقد واجه رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بذلك، ويؤيده أنه في رواية قال «هي لكم مني أيها المسلمون»، فيخرج بذلك كفر الحرب لأن الإحياء نوع تمليك ينافيه ذلك فنافاه كفر الذمى، كالآثار من المسلم، بخلاف الاحتطاب، والاحتشاش حيث يجوز للذمى ذلك إذ أنه يختلف فلا يتعرض به المسلمون بخلاف الموات فلو أحيا الذمى لجاء مسلم فوجد أثر حمارة فأحياء بإذن الإمام ملكه، وإن كان يغير إذنه فوجهان :

قيل فملكه أيضًا، وإن ترك العارة الذمى متبرعا صرفها الإمام في المصالح وليس لأحد تملكها ووصفة الإحياء ما كان في المادة حمارة للمحي، فالإحياء حمارة عن تهيئة لما يريد به المحي، لأن الشارع صلى الله عليه وسلم أطلقه ولا حذله في اللغة فيرجع فيه للعرف كالإحراز في السرقة والتبعض في البيوع، ويأبانه بصور، منها إذا أراد المسكن فيشترط التحويط، إما بحجارة أو خشب أو شوك بحسب العادة.

وقيل يشترط تسقيف البعض ولصوب الأبواب، ولا يشترط السكنى. وإذا أراد بستانا فلا بد من تحويطه بشوك أو نحوه أو بزرج بعض الأشجار ويرجع في هذا التحويط أيضًا إلى العادة والعرف.

حكم بذل الماء

اعلم أن الماء على قسمين :

أحدهما : ما ينبع في موضع لا يختص بأحد ، ولا صنع لأدى في إبطائه وإجراه كالفرات ، وجيحون ، وصيون الجبال وسيول الأمطار ، وفذاكله الناس فيه سواء ، نعم إن قل الماء أو ضايق المشرع قدم السابق ، إن كان ضعيفاً ، لقضاء الشرع بذلك فإن جاءوا معاً أقرح بينهما فإن جاء واحد يريد السقي ، وهناك محتاج للشرب ، فالأدى يشرب أولاً ، ومن أخذ منه شيئاً في إثناء أو حوض ملكه ، ولم يكن لتغيره مراحمته فيه كما لو احتطب والله أعلم .

القسم الثاني : المياه كالآبار والقنوات ، فإذا حفر القنطرة في ملكه فهل يكون ماؤها ملكاً ، وجهان :

أحدهما نعم لأنه نماء ملكه ، وليس لأحد أن يأخذه ، وقيل : إن الماء لا يملك لقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلاء والنار » أخرجه أبو داود ، والمذهب الأول والحديث ضعيف ، وعلى الوجهين لا يجب على صاحب البئر بذل ما فضل عن حاجته لزوجه غيره على الصحيح ، ويجب بذله للماشية على الصحيح ، لما روى الشافعي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من منع فضل الماء لينسج به فضل الكلاء منع الله فضل رحمة يوم القيامة ، وفي الصحيحين « لا تمنعوا فضل الماء لينعوا به الكلاء » والفرق بين الماشية والزوجه ونحوه حومة الروح بدليل ونحوه سقيها بخلاف الزوجه .

ثم لوجوب البذل شروط :

أحدها : أن يفضل عن حاجته ، فإن لم يفضل لم يجب .

الثاني : أن يحتاج إليه صاحب الماشية بأن لا يجد ماء مباحاً .

الثالث : أن يكون هناك كلاً يرضى ولا يمكن رعيه إلا بسقى الماء .

الرابع : أن يكون الماء في مستقره وهو عما يستخلف : فإما إذا أخذه في الإثناء فلا يجب بذله على الصحيح ، وإذا وجب البذل مكن الماشية من حضور البئر بشرط أن لا يتضرر صاحب الماء في زرع ولا ماشية ، فإن تضرر بورودها منعت ويستقى الرعاة لها ، وإذا وجب البذل . قبل يهور له أن يأخذ عليه عوضاً كطعام المضطر وجهان الصحيح لا للحديث الصحيح وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء ، قال لم يجب بذل فضل الماء جاز يبعه بكيل أو وزن ، ولو حفر بئراً في موات ، فالصحيح أنه ليس لغيره أن يحفر بئراً يحصل بسببها نقص ماء البئر الأولى ، ويكون ذلك من حرم البئر الأولى ، وهذا بخلاف ما إذا حفر بئراً في ملكه فنقص ماء بئر جاره فإنه لا يمنع لأنه تصرف في عين ملكه ، وفي الموات ابتداء تملك فيمنع منه إذا أضر بالعين ، وحكم غرس الأشجار كالبئر . والله أعلم .

أسئلة وتمريعات

س : ما هو إحياء الموات وبأى شيء يكون هذا الإحياء .

س : ما حكم إحياء الموات وما الدليل عليه .

س : ما شرط تملك إحياء الموات .

س : ما شروط وجوب بذل الماء .

س : ما حكم من حفر بئراً في ملكه فنقص به ماء جاره ؟

باب الوقف وحكمه

الوقف : هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بمنوع من التصرف في عينه . تصرف منافعه في البر تقرباً إلى الله تعالى ، ولوقيل : حبس ما يمكن الانتفاع به إلى آخره ، فهو أحسن ليشمل الكلب المعلم على وجه ، والراجح أنه لا يصح وقفه ، وقيل لا يصح قطعاً لأنه لا يملك ، وهو قرينة مندوب إليها ، قال تعالى : (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) وقال عليه الصلاة والسلام : « إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له ، رواه مسلم وغيره .

وحمل العلماء الصدقة الجارية على الوقف ، قال جابر رضى الله عنه : ما بقي أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم له مقدرة إلا وقف وقول الشيخ : أن ينتفع به مع بقاء عينه ، دخل فيه العقار وغيره مفرداً كان أو مشاعاً حيواناً كان أو غيره ، واحترز به عما لا ينتفع به مع بقاء عينه كالأنهار والطعام ، وكذا المشموم لأن الأنهار ينتفع بأخراجها والطعام بأكله والمشموم لا يدوم .

واعلم أنه يجوز وقف الأشجار لثمارها والماشية لبنها وصوفها ، وكذا الفحل ليقفز على شياه البلد لأن الموقوف ذواتها ، وهذه الأمور هي منافعها وليس من شرط الموقوف أن ينتفع به في الحال فيصح وقف الأرض الجديدة لتصلح ويمكن زرعها ، وكذا يصح وقف العبد والجيش الصغيرين ، وكذا يصح وقف الأرض المؤجرة ، كما يصح وقف العين المغضوية . والله أعلم .

وقال : « وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع » لا شك أن الوقف صدقة يراد بها الدوام ، وحقيقة الوقف نقل ملك المنافع إلى الموقوف عليه . وتمليك المندوم باطل ، وكذا تمليك من لا يملك مثال الأول ما إذا وقف على من سيولد ثم على الفقراء ، أو وقف على ولده ثم على الفقراء ولا ولد له .

وفي معنى ذلك ما إذا وقف على مسجد سيئ ثم على الفقراء . ومثال الثاني الوقف على الحمل . وكذا على عبد إذا قصد نفسه دون سيده وفرغ عنا على الصحيح . أن العبد لا يملك بالتقليك . فهذا وأشباهه باطل على المذهب لأن الوقف تملك منجر فلا يصح على من لا يملك كالبيع وسائر التملكيات وإلى ما ذكرنا أشار الشيخ بقوله على أصل موجود . والله أعلم .

(فرع) الوقف على الميت لا يصح ، وقيل يصح ويصرف على الفقراء ، وهذا النوع يبر عنه الفقهاء بتولهم منقطع الأول وقوله (فرع لا ينقطع) احتج به الشيخ عن غير منقطع .

الأول : وهو الذي يبرون عنه بقولهم : منقطع الآخر وهل هو باطل كالنوع الأول . وهو منقطع الأول أم هو صحيح ؟ يختلف الترجيح فيه باختلاف صيغة الوقف فإن قال وقتت على أولادي ثم سكت أو على الفقير فلان ثم سكت ولم يذكر مصرفاً له دوام ففي هذه الصيغة خلاف منشئ ، والراجح الصحة : وبه قال الأكثرون منهم القاضي أبو حامد والقاضي الطبري والرويانى . ونص عليه الشافعى فى المختصر ، وبه قال مالك رحمه الله تعالى لأن مقصود الوقف القرية والثواب . فإذا بين مصرفه فى الحال سهل لإدامته على سبيل الخير . فعلى هذا إذا انقضى الموقوف عليه لا يبطل الوقف على الراجح . فعلى هذا إلى من يصرفه ؟ الصحيح . ونص عليه الشافعى فى المختصر إلى أقرب الناس إلى الواقف إلى يوم انقراض الموقوف عليهم . فعلى هذا هل المعتبر الإرث أم لا ؟ الصحيح اعتبار قرب الرحم فعلى هذا يقدم ابن البنت ، وإن لم يرث على ابن العم : وهل يشترك السكلى أم يختص به الفقراء .

الراجح اختصاص الفقراء لأن مصرفه مصرف الصدقة . وهل ذلك على سبيل الوجوب أم الاستحباب فيه خلاف ؛ لم يرجح الشيخان فى ذلك شيئاً

فلو افترض الفقهاء فالمنصوص أن الإمام يجعل الوقف حبساً على المسلمين
يسرف غلته في مصالحهم : ووجهه الطبري ، وفي الشامل لابن المصباح
يسرف للمعقرء والمساكين والله أعلم .

أما إذا قال وقفت هذا سنة فالصحيح الذي قطع به الجمهور بطلان
الوقف لفساد الشرط لأن المقصود دوام الثواب وهو مفقود . والله أعلم .

(فرع) هل يشترط القبول في الوقف ؟ ينظر إن كان الوقف على جهة
عامة كالفقراء أو الربط والمساجد فلا يشترط لتعذره ؛ وإن كان على معين
واحداً كان أو جماعة ففيه خلاف . والراجح في المحرر والمنهاج اشتراط
القبول ؛ فعل هذا يكون القبول متصلاً بالإيجاب كما في البيع والهبة رخص
المتول الخلاف بما إذا قلنا الملك الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه . أما
إذا قلنا ينتقل إلى الله تعالى فلا يشترط القبول قطعاً .

واعلم أن ما صححه النووي في المنهاج من اشتراط القبول في باب الوقف
خالفه في الروضة في كتاب السرقة . فقال في زيادته : المختار أنه لا يشترط .
والمختار في الروضة بمعنى الصحيح وكلام التنبية يقتضيه فإنه ذكر الإيجاب
ولم يشترط القبول ، وكذا في المذهب وعن قال بعدم اشتراط القبول خلافاً
تشبيهاً له بالعقود منهم الماوردي بل قطع به البغوي والرويان بل نص
الشافعي على أنه لا يشترط والله أعلم . قال :

(وأن لا يكون في عقار) المحظور الحرام فيشترط في صحة الوقف انتفاء
المعصية لأن الوقف معروف وبر . والمعصية عكس ذلك فيحرم الوقف على
شراء آلة لقطع الطريق . وكذا الآلات المحرمة كسائر آلات المعاصي كما يصنعها
أهل البدع من صوفية الزوايا بأن يوقفوا آلة لحو لأجل السماع ويقولون :
لا سماع إلا من تحت قنّاع ولا يأبى ذلك إلا فاسد الطباع وهؤلاء قد نص
القرآن على إلحادهم وليس في كفرهم نزاع .
وكذا لا يجوز الوقف على البيع والكتائب . وكتب التوراة والإنجيل

لأنها محرمة ، ولو كان الواقف ذمياً حتى لو تراضوا إلينا في ذلك أبطلناه هذا إذا كان الوقف على جهة ، أما إذا وقف على ذمى بعينه فإنه يصح لأن الوقف كصدقة التطوع وهي عليه جائزة بخلاف الوقف على الحرى والمرتب فإنه لا يصح على الرأجح لأنهما مقتولان فهو وقف على من لا دوام له فأشبهه وقف شئ لا دوام له ، ولو وقف على الأغنياء ففيه خلاف مبنى على أن المرعى في الوقف جهة التملك ، أم جهة القرية ؟ ولكن لو وقف على الفساق فيه هذا الخلاف قال الرافعي : والأشبه بكلام الأكثرين ترجيح كونه تملكاً وتصحيح الوقف على هؤلاء وقيل الأحسن تصحيح الوقف على الأغنياء دون الفساق لتضمنه الإطاعة على المعصية .

والوقف على ما شرط الواقف يعني إذا صح الوقف لزم كالتقوى ويستحق الموقوف عليه غلته منفعة كانت كالسكنى أو عيناً كالشجرة والصوف والبن وكذا الولد على الأصح لأنها تنماء الموقوف ويجب صرف ذلك بحسب الشرط من التقديم كما أن يقول وقتت على أولادى بشرط تقديم الأعمى أو الأروع أو المزدوج ونحو ذلك ، أو التأخير بأن يقول وقتت على أولادى فإن افترضوا فأولادهم ونحو ذلك أيضاً أو على ربيع السنة الأولى للإناث والثانية للذكور أو التسوية كما إذا وقف على أولاده بشرط أن لا يهزل أحداً على أحد في قدر النصيب والتفصيل كما إذا قال وقتت على أولادى بشرط أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ، ووجه ذلك كله على أن الوقف تملك منافع الموقوف فاعتبر قول الملك كالمهبة .

(مسألة) إذا جمل شرط الواقف في المقادير أو في كيفية الترتيب لانعدام كتاب الوقف وعدم الشهود قبل تقسيم الغلة بينهم بالسوية أو يوقف حتى يصطلحوا وهو القياس ومحل التقسيم بالسوية بينهم إذا كان المال في أيديهم فإذا كان في يد بعضهم فالقول قوله ولو كان الواقف حياً رجع إلى قوله .

(مسألة) هل يصح أن يوقف الشخص على نفسه وإن ذكر بعده مصرفاً

قيل يجوز واستدلوا بقول عثمان لما وقف بئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين والصحيح أنه لا يجوز لأن معنى الوقف تملك المنفعة نهائياً والشخص لا يملك نفسه باتفاق العقلاء ولذلك لا يصح الشخص أن يبيع من نفسه ويحجب عن ذلك بأن عثمان رضى الله عنه لم يقل ذلك شرطاً وإنما أخبر أن للواقف أن يلتفت بالأوقاف العامة كالصلاة مثلاً في البقعة التي وقفها مسجداً والفرق بين الأوقاف العامة والخاصة . أن العامة عادت لما كانت عليه من الإباحة بخلاف الخاصة والله أعلم .

أسئلة وتمارين على باب الوقف

س : ما الوقف شرعاً .

ج : الوقف هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بمنوع من التصرف في عينه وتصرف منافعه في البر تقرباً إلى الله تعالى .

س : ما شروط الوقف وهل يصح الوقف على الميت .

س : هل يشترط القبول في الوقف .

س : هل يصح للشخص أن يوقف على نفسه .

س : ما الحكم إذا جعل شرط الواقف .

(فصل في الهبة)

وكل ما جاز بيعه جازت هبته ، إعلم أن التملك بغير عوض إن تمحض فيه طلب الثواب فهو صدقة أو أن حل إلى المملك لإكراماً وتودداً فهو هدية ، وإلا فهو هبة ، وهل من شرط الهدية أن يكون بين المهدى والمهدى إليه رسول وجهان الراجح لا ، وتظهر قائمة الخلاف فيما لو حلف لا يهدى إليه فوجهه شيئاً يداً بيد ، ففى الحنفى وجهان والهبة مندوبة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . قال الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) والهبة بر ومعلوم وأما السنة الكريمة فكثيرة ، منها حديث بريرة رضى الله عنها فى قوله عليه الصلاة والسلام « هو لها صدقة ولنا هدية » ، واه مسلم ، وفى حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، أنه عليه الصلاة والسلام « كان إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل هدية أكل منها وإن قيل صدقة لم يأكل منها » ، وإعلم أن كل صدقة وهبة هبة ولا تنعكس ، إذا عرفت هذا فالشيء الموهوب هو أحد أركان الهبة ، وهو معتبر بالبيع فإن الهبة تملك تاجر كالبيع فما جاز بيعه جازت هبته ، وما لا يجوز بيعه كالمجهول كقوله ، وهبتك أحد عبيدى لا يصح وكذا لا تصح هبة الأبق والضال كما لا يصح بيعهما ويجوز هبة المنصوب لغير الغاصب إن قدر على الانتفاع ، وإلا فلا ، وتجوز هبة المشاع للشريك وغيره ، وكذا تجوز هبة أرض يزرعها وكل ما يصح بيعه ، فلا تجوز هبة المرهون ، والكلب وجد الميتة قبل دهنه ، وكذا الدهن النجس والصدقة به وقال النووي يفتى القطع بصحة الصدقة به وإعلم أن هبة الدين للدين إبراء ، ولا يحتاج إلى قبول على المذهب أو لغيره باطلة على المذهب ، ولو وهب لفقير ديناً عليه بنية الزكاة لم يقع عنها ولو قال تصدقت بمالى عليك برى .

ولا تلزم الهبة ولا تملك إلا بالقبض لأن الصديق رضى الله عنه محل عائشة رضى الله عنها جذاً عشرين وسقاً فلما مرض قال ورددت أنك حزينة أو قبضتيه ، وإنما هو اليوم مال الوارث قولاً توقف الملك على القبض

لما قال إنه ملك الوارث وقال عمر رضى الله عنه ، لاتم النحلة حتى يحوزها
للمنحول وروى مثل ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، وابن عمر وابن عباس
وأنس وعائشة رضى الله عنهم أجمعين ولا يعرف لهم مخالف ولأنه عقد
لإرفاق يقتضى القبول فافتقر إلى القبض كالفرض وسائر الهبات حتى لو أرسل
هدية ، ثم استرجعها قبل أن تصل أو مات لم يملكها المهدى إليه .

ولا يشترط في القبض الفور نعم لا يصح القبض إلا بإذن الواهب ،
لأنه سبب نقل الملك فلا يجوز من غير رضا المالك وبالقياص على الرأى .
طى أذن له في القبض قبض كفى ، صرح به القاضى حسين وغيره .

وقال الماوردى لا بد من إقباض من الواهب أو وكيله ، ولا يكتفى
بالإذن . وفى قول قديم : إن المالك في الموهوب يحصل بنفس العقد وإن لم يقع
قبض وفى قول ثالث أنه موقوف فإذا قبض بأن أنه ملكه من وقت العقد ،
وقد جزم الرافعى في باب الاستبراء بما حاصله القول الثالث ، وتظهر قاعدة
التحلاف في فوائد الموهوب من الفرة والابن وغيرهما ، وكذا في المؤن من نفقة
وغيرها ، وكيفية القبض معتبرة بالعرف كقبض المبيع والمروهون ، ولومات
الواهب قبل القبض لم تبطل العقد لأنه عقد يتول إلى الزوم فلم يفسخ
بالموت كالبيع المشروط فيه الخيار ، وهذا هو الصحيح للنصوص .

والوارث بالخيار لإنشاء قبض وإن شاء لم يقبض لأنه قائم مقام مورثه
ثم إذا حصل القبض المعتبر لزمته الهبة وليس للواهب الرجوع فيها كسائر
المعقود اللازمة إلا أن يكون الواهب أباً أو أما أو جداً وإن علا وكذا الجدة
بشرط أن يكون الموهوب خالياً عن حق الغير كما إذا رهن وأقبض وغير
ذلك والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا يصلح لرجل أن يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى لولده ، زواه أبو داود
وغيره وقيل لا رجوع إلا للأب فقط لأنه مورد النص . وقيل للأب والأم

فقط فلو وهب لآبته شيئاً فوهبه الابن لآبته فهل الجود الرجوع فيه وجهان
الأصح عدم الرجوع : وإذا أصر شيئاً أو أرتبه كان للمعمر أو المرتب .
ولورثته من بعده (يعنى إذا قال شخص لآخر أصرتك هذه الدار مثلاً ملول
حياتك ولعقبك من بعدك صح وجاز لقوله صلى الله عليه وسلم) أيما رجل
أصر عمرى له ولعقبه فقال أعطيتكها وعقبك ما بقى منكم أحد (ففى لمن
أعطاهما وعقبه لا ترجع إلى صاحبها من أجل أنه أعطى عطية توعدت فيه
المواريث ولأن هذا معنى المبة وإن لم يذكر العقب كأن قال أصرتكها حياتك
فقط صحت أيضاً فى حياته ولعقبه من بعده على القول الجديد لقوله صلى الله
عليه وسلم (العمرى جائزة والرقبى لأهلها) رواه أبو داود وغيره :
مت عادت إلى فهو كالو قال أصرتك : والصحيح الصحة وتكون لورثته
المعمر ويلغى الشرط .

وكذا لو قال أرتبتك هذه الدار . أو هى لك رقبى ففى كالعمرى لقوله صلى الله
عليه وسلم (العمرى جائزة والرقبى لأهلها) رواه أبو داود وغيره :
أما إذا قال جعلتها لك عمرى أو حياتى لم تصح فى الأصح والله أعلم .

أسئلة وتمارين

س : ماهى المبة وما حكمها . وما الدليل عليها وما الفرق بينها وبين الهدية
والصدقة وما أركانها .

س : هل يشترط فى المبة القبض من الواهب أو من وكيله أم لا .

س : هل يجوز الرجوع فى المبة ولمن يكون الرجوع .

س : ما الفرق بين قول القائل أصرتك أو أرتبتك هذه الدار حياتك
وبين قوله حياتى .

(فصل في اللقطة)

اللقطة بفتح القاف على المشهور : هي الشيء الملقوط وقيل بالفتح الواجد لأن فعلة للفاعل مثل ضحكة وفعلة بالإسكان للفعول فتكون الملقوط والالتقاط في الشرع هو أخذ مال محترم من مضیعة ليحفظه أو ليملكه بعد التعرف عليه .

وفي هذا التعريف نظر لأنه يخرج منه الكلب المعلم ولاشك في جواز الالتقاط للحفظ فينبغي أن يقال أخذ شيء ليختص به لأنه لفظ يعم كل جنس .

وهل المثلث في اللقطة حكم الأمانة أو حكم الاكتساب قولان : والأصل فيها أحاديث منها حديث زيد بن خالد الجهني رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب والورق فقال : أعرف وكأدها وهفاسها ثم عرفها سنة فإن لم تعرفها فاستبقها ولتكن عندك ودیعة . فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه ، وسأله عن مثالة الإبل فقال مالك ولها . دحها فإن معها حذاهما وسقاهما ترد المأموناً كل الشجر حتى يلقاها ربها . وسأله عن الشاة فقال خذها فإنما هي لك . أو لأخيك . أو للذئب) رواه الشيخان ولهذا الحديث طرق وألفاظ وأجمع المسلمون على الجواز في الجملة . وهل تستحب أو تجب فينظر إن كان الواجد فاسقاً كره الالتقاط وقيل بمنه .

وإذا التقط نزع من يده ، وإن كان الواجد حراً رشيداً وهو بمن يأمن على نفسه عدم الحيانة فيها نظر إن وجدها في موضع يأمن عليها لأمانة أهلها وليس الموضع مملوكاً ، ولا دار شرك فالأولى في حقه أن يأخذها لقوله صلى الله عليه وسلم (واقف في عون العبد مادام العبد في عون أخيه) وإن كانت في موضع لا يأمن عليها فهل يلزمه أخذها فيه خلاف قيل يجب لقوله تعالى (وللمؤمنون

والمؤمنات بعضهم أولياء بعض (فيلزم بعضهم حفظ مال بعض .

(كأن ولي مال اليتيم يلزمه حفظ ماله) : وقيل لا يلزمه الالتقاط بل يستحب وهو الصحيح . لأن الالتقاط إما أمانة أو كسب . ولا يجب شيء منهما .

فإذا قلنا بالوجوب فلم يأخذها حتى تلفت لم يضمنها ، لأن المال يحصل في يده كالوإى مال شخص يفرق أو يهترق وأمكنه خلاصة فلم يفعل .

وكذا لو لم يطعم المضطر حتى مات لا يلزمه ضمانه وإن كان عاصيا .

وقوله في موات أو طريق احتريز بذلك عما إذا وجدها في ملك شخص فإنه لا يجوز له أخذها .

وليس للبد الالتقاط على الراجح ، لأن الالتقاط أمانة أو ولاية في الابتداء وتملك بالانتهاء ، والعبد ليس أهلا لذلك ، فلا يمتد بشرفه ، فإن تلفت ضمننا فروقته إن لم يعلم السيد ، سواء كان بتفريط أو غيره لأنه لزمه بغير رضا مستحقة فأشبهه أوش جنتائه قال : (وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف ستة أشياء أن يعرف وعاءها ، وعفاصها : ووكانها ، وعددها ، ووزنها ، ويحفظها في حرز مثلها .

فأما معرفة العفاص والوكاء فلحديث السابق .

أما العدد فلما روى البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال (وجدت سرقة فيها مائة دينار فأبنت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً ثم أبنته فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً ، ثم أبنته فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً ، ثم أبنته الرابعة فقال ، أعرف عدتها ووكانها وعاءها ، فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ، وباقى الصفات بالقياس لأنها صفات تتميز بها فأشبهت المنصوص عليه والوكاء هو الخيط الذى تدب به ، والوعاء الإناء والعفاص السدادة .

ثم إذا أراد تملكها عرفها سنة على أبواب المساجد ، وفي الموضع الذي وجدها فيه فإن لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان .

يعنى أخذ اللقطة إن قصد حفظها على مالها لم يلزمه التعريف لأنه إنما يجب لأجل التملك ، ولا يملك عند إرادة الحفظ ، والحديث إنما ألزمه التعريف لأنه جعلها له بعهده وقيل يلزمه التعريف ، وأن أراد أن يملكها عرفها سنة للحديث المتقدم .

وقوله على أبواب المساجد يؤخذ منه أنه لا يعرف في المساجد لقوله صلى الله عليه وسلم (أنت الغافد وضرك الواجد) .

كما لا تستطلب الضالة فيه ، وقيل يجوز التعريف في المسجد الحرام دون غيره من المساجد ، وكيفية التعريف أن من ضاع منه شيء ولا يجب عليه ذكر الأوصاف ، ويستحب ذكر بعضها ، وقيل يجب ذكر بعض الأوصاف (وجملة اللقطة أربعة أضرب : أحدها ما يبقى على الدوام كالذهب والفضة وهذا حكمه .

والثاني : ما لا يبقى كالطعام الرطب فهو غنير بين أكله وغره أو يعه وحفظ ثمنه .

والثالث : ما لا يبقى إلا بعلاج كالرطب فيفعل ما فيه المصلحة من يعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه . اللقطة تارة تكون حيوانا وتارة تكون غيره ، فإن كانت حيوانا فسيأتى ، وإن كانت غير حيوان فتارة تكون مما يؤكل وتارة تكون مما لا يؤكل ، فإن كانت لا تؤكل ولها بقاء في نفسها كالنقود ونحوها فهو الذى تقدم من إشتراط التعريف وغيره متعلق بهذه اللقطة ، وأن كانت مما يؤكل فتارة تكون مما يفسد في الحال كالأطعمة والشواء والبطيخ والرطب الذى لا يتمر والقبول ، فالواجد فيها بالخيار بين أن

يا كلها وينرم قيمتها ، وبين أن يبيع ويأخذ الثمن ، وهذا هو الصحيح ، فإن أكل عول قيمتها من التعريف وعرف اللقطة سنة ، ثم يتصرف فيها لأن القيمة قائمة مقام اللقطة ، ولولم يقدم على البيع فلا خلاف في جواز الأكل ، وهل يجب إفراد القيمة ؟ فيه خلاف الأظهر في الراجح لا يجب لأن ما في الدمة لا يخشى هلاكه ، فإذا أفرز صار أمانة في يده والله أعلم .

وإن كانت اللقطة عما لا يفسد ويقبل العلاج كالرطب الذي يتمر والعنب الذي يترب والبن الذي يصنع منه اللبن ونحوها ودوى في ذلك الحظ والمصلحة لذلك ، فإن كان الحظ في البيع باعه ، وإن كان في التجفيف جففه ثم إن نزع الراجد بتجفيفه فذاك وإلا باع بعضه وأنفقه عليه لأن المصلحة في حق المالك وهذا بخلاف الحيوان أن حيث يساع جميعه لأن النفقة في الحيوان تتكرر إلى أن تأكل اللقطة نفسها ، والله أعلم . ق ل :

والراجع ما يحتاج إلى النفقة كالحيوان وهو ضربان : حيوان لا يتمتع بنفسه فهو مخير فيه بين أكله وغرم ثمنه أو تركه ، والتطوع بالإنتفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه ، وحيوان يتمتع بنفسه ، فإن وجدته في الصحراء تركه وإن وجدته في الحضر فهو مخير بين الأشياء الثلاثة فيه ، غير الأدنى من الحيوان ضربان .

الأول ما لا قوة له تمنعه من صفار السباع ، كالغنم والعجول والفصلا من الإبل ، وفي معناها الكسبر من كبار الإبل والبقر إذا وجدته من يجوز التقاطه جاز له أخذه إن شاء للحفظ وإن شاء التملك لأنها لو لم تلتقط لضاعت بيتنا وبين السباع ، وربما أخذها خائن ، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضالة الغنم (هي لك أو لأخيك أو للذئب) فإذا التقط ، فإن كان الالتقاط من مضية فهو بالخيار بين الحصال الثلاث التي ذكرها الشيخ ، والأولى أن يسكبها ويعرفها ، ثم يليها البيع أو الحفظ ، وخصلة الأكل متأخرة في الفضيلة .

ولفائل أن يقول : تقدم فيما يمكن تخفيفه أنه يجب مراعاة مصلحة المالك ، فإلا كان هنا كذلك ؟ وإن كان الالتقاط في العمران تغيير بين خصلتين فقط على الصحيح : الإمساك والبيع ، ولا يأكل لإمكان البيع ، وكلام الشيخ محمول على الالتقاط من المضيمة وإن أطلق كلامه والله أعلم .

الضرب الثاني ماله قوة تمنعه من صفار السباع ، إما بقوته كالإبل أو بعدوه كالحيل ، وكذا البغال والخير ، قاله الرافعي ، أو بطيرانه كالخمام ونحو ذلك ينظر إن كان وجسدها في مضيمة كالبرية لم يجوز للواحد أن يلتقطها للتملك ، ويجوز الحفظ لقوله عليه الصلاة والسلام في ضالة الإبل (مالك) ولها ؟ معها سقاؤها) الحديث ، وقس على الإبل مافي معناها . فإن التقط للتملك ضمنها لو تلفت لتعدي نعم يرد بالرفع إلى القاضى .

قلت : يشترط عدالة القاضى وإلا فلا يسقط عنه الضمان ، ولصاحبه مطالبة كل منهما إما الملتقط فلتمديه بالأخذ وأما القاضى فلتعديه على الشريعة المطهرة والله أعلم .

وإن وجدها في العمران أو قريبا منها جاز أخذها الحفظ وهل يجوز أخذها للتملك فيه خلاف ، قيل لا يجوز لإطلاق الخبر ، والراجع الجواز . والفرق بين البرية والعمران أنها في العمران تطرق إليها أيدي الناس فلا تترك ، فربما ضاعت على مالكها بأخذ خائن ، بخلاف البرية ، فإن تطرق الناس بها لا يعم ولها استغناء بأن تشرح وترد الماء وهذا المعنى معقود في العمران ، وعمل الخلاف إذا كان الزمان أمن ، أما إذا كان من ذم نهب وفساد فيجوز قطعاً في الصحراء وغيرها قال المتولى وغيره ، وألحق الماوردى بذلك ما إذا هرب مالكها وأخذها ليردها عليه ، قال وتكون أمانة في يده والله أعلم .

(فرع) قال في التهمة : ويجوز التقاط السنابل وقت الحصاد إن أذن فيه المالك أو كان قدراً لا يفتق على المالك التقاطه ، وكان لا يلتقطه بنفسه ،

فإن كان قدراً يشق على المالك أو كان يلتقطه بنفسه حرم ، ووقع في عبارة الروضة في هذا الفرح بعض خلل واهل أعلم . قال :

(فصل في القيط : وإن وجد لقيط بتاريخ الطريق فأخذه وترتيبه وكفالاته واجبة على الكفاية ولا يقر إلا في يد أمين) اللقيط كل صبي ضائع لا كافل له ولا فرق بين المميز وغيره ، وفي المميز احتمال للإمام والمعتمد الأول لاحتياجه إلى التمهيد ، ويقال له دعوى ومنبوذ .

فقولنا : صبي خرج به البالغ لأنه مستغن عن الحضانة والتعهد فلا معنى لأخذه .

وقولنا ضائع المراد به المنبوذ ، وأما غيره فإن لم يكن له أب ولا جد ولا وصي لحفظه من وظيفة القاضي لأن له في كتاب الله الحكيم وسنة رسوله الكريم ما يقوم به وبغيره من الضعفاء : قاتل الله قضاة السوء كم في ذمتهم من نفس قد هلكت ؟ يأخذون أموالهم ويدفعونها إلى الظلمة ، ومع ذلك يدعون محبة الله ورسوله ، وقولنا لا كافل له ، المراد بالكافل الأب والجد ومن يقوم مقامهما . إذا عرفت هذا فأخذ اللقيط فرض كفاية لقوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ، وغير ذلك ، ولأنه آدمى له حرمة فوجب حفظه بالترية وإصلاح حاله كالمضطر ، وهذا أولى : لأن البالغ ربما احتال لنفسه . فإذا التقط من هو أهل للحضانة سقط الإثم ، وإلا أثم ، وعصى كل من علم به من أهل تلك الناحية بإضاعة نفس محترمة ، (وقول الشيخ ولا يقر إلا في يد أمين) إشارة إلى شروط الملتقط .

أحدها التكليف : فلا يصح التقاط الصبي والمجنون .

الثاني الحرية : فلا يلتقط العبد لأن الالتقاط ولاية : فإن التقط انتزع منه إلا أن يأذن السيد له أو يقره الحاكم في يده .

الثالث الإسلام : فلا يلتقط الكافر الصبي المسلم لأن الالتقاط ولاية .
نعم يلتقط الطفل الكافر ، وللمسلم التقاط الطفل المحكوم بكفره لأنه من أهل الولاية عليه .

الرابع العدالة : فليس الفاسق الالتقاط فلو التقط انتزع من يده لأنه لا يؤمن أن يسترقه .

الخامس الرشد : فالمبذر المحجور عليه لا يقره في يده ، ولا يشترط في الالتقاط الذكورة بلا خلاف ، ولا الغنى على الصحيح لأنه لا يلزمه نفقته .

نعم يجب عليه رعايته بما يحفظه والله أعلم . قال :
(فإن وجد معه مال أنفق عليه إلخ كما منه ، وإن لم يوجد معه مال :
نفقته من بيت المال) :

اعلم أن اللقيط قد يكون له مال يستحقه بكونه لقيطاً أو بغيره :
فالأول كالوقوف على القبطاء والوصية لهم أو لهذا بخصوصه .

والثاني ما يوجد تحت يده واختصاصه : فإن الصغير يبدأ واختصاصاً كالبالغ ، إذ الأصل الحرية ما لم يعرف غيرها وذلك كالتياب التي هو لأبها ومفروشة تحتها وما فروة عليه ، وكذا ما غطى به كاللحاف وغيره وكذا ماشد عليه أو جعل في جيبه من دراهم وحل وغيرهما وكذا دابة عنانها يده ولو كان في خيمته فهي له أو في دار ليس فيها غيره أو في بستان وجبان ، حكاها الماوردي والله أعلم .

أستلة وتمرينات

س : ما هي القطة وما هو الالتقاط في الشرح وما حكمه .

س : ما الدليل على القطة .

س : ما الذي يجب على الملتقط وإذا أراد تملكها فما الذي يجب عليه .

س : إذا ظهر لها صاحب بعد تملكها فما الحكم .

س : ما حكم القطة إذا كانت من نوع الحيوان .

س : ما حكم الصبي اللقيط إذا وجد بقارعة الطريق .

فصل في الوديعة

الوديعة هي اسم لكل عين يضعها مالكها عند آخر ليحفظها ، والأصل فيها الكتاب والسنة - قال تعالى : « فليؤد الذي أؤتمن أمانته » وقال صلى الله عليه وسلم « إذا أمانة لمن أئتمنتك ولا تخن من خانك » ، رواه أبو داود والترمذي وقال صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » ، وفي رواية مسلم : « وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم » .

والوديعة أمانة يستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها ، فمن عرض عليه وديعة يستحب له إن قدر على حفظها وردّها عند طلبها قبلها لقوله صلى الله عليه وسلم « واق في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » ، وقد قيل يتعين قبولها بشرط أن لا يكون في قبولها تلف لمنفعة له فإن عجز عن حفظها بأن كان لا يثق في أمانة نفسه حيثئذ يحرم عليه قبولها ، لأن الأمانة في يد المودع بفتح الدال كما جاء به التنزيل ولا تضمن الوديعة إلا بالتعدي أو التقصير فيها ، وأسباب التقصير كثيرة منها .

أن يودع عند آخر بلا عذر من غير إذن المالك فإن أودع سراً ردّها لمالكها أو وكيله ، ومنها السفر بها فإن سافر بها ضمنها ، وإن كان الطريق آمناً على الصحيح وهذا حيث لا عذر له : ومنها ترك الإيصال عند المرض المخوف أو الحبس القتل .

فلومات شخص وعنده وديعة ولم يذكرها أصلاً ثم وجدت في تركته محتومة عليه هذه وديعة فلان أو لفلان عندي وديعة هكذا لم يلزم الورثة التسليم بهذا الاحتمال أنه كتبه غيره أو كتبه وهو ناس أو اشترى الكيس وعليه هذه الكتابة .

ولم يحبسها بعد الشراء وإنما يلزم الورثة التسليم بالإقرار والاعتراف . ومن أسباب التقصير عدم دفع الملهكات هنا كترك الصوف مثلاً في مكان

لهلكه فإن كان ثياباً لا يحفظه إلا اللبس وجب لبيسه ، فإن ترك اللبس ضمن الثياب ومن الأسباب التعدى بالانتفاع بالوديعة مثل ركوب الدابة واستعمالها ولبس الثوب ونحو ذلك .

فإذا قال المستودع للبودع رددت عليك وديعتك فالقول قوله يمينه لقول الله تعالى « فليؤد الذي أؤتمن أمانته » فقد أمر الله بالرد بلا إشهاد فدل بذلك على أن قوله مقبول لأنه لو لم يكن كذلك لأرشد إليه كما في قوله تعالى « فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » .

قال المأضي أبو الطيب : ولأنه يصدق في التلف قطعاً فكذا في الرد ، وفيه إشكال من جهة أن المرتين وللسأجر القول قولها في التلف دون الرد عند العراقيين والله أعلم ، قال :

(وعليه أن يحفظها في حرز مثلاً) كما إذا قبل المودع الوديعة لأمه حفظها لأنه المقصود وقد التزمه ، ويجب عليه أن يحفظها في حرز مثلاً ، لأن الإطلاق يقتضيه فتوضع الدراهم في الصندوق ، والآث في البيت ، والغنم في محن الدار ونحو ذلك والله أعلم ، قال .

(وإذا طوّل بها أو أخر الوديعة مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) إذا طالب المودع بالوديعة وجب عليه الرد لقوله تعالى « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » فإن أخر بلا عذر فتلفت ضمنها للتعدية ، وإن كان لغزو . والعذر مثل كونه بالليل ، ولم يتأت فتح الحرز حيثئذ ، أو كان في صلاة ، أو قضاء حاجة ، أو طهارة ، أو أكل ، أو حمام ، أو ملازمة غريم يخاف هربه ، أو يمتص المطر ، والوديعة في موضع آخر ونحو ذلك : فالتأخير جائز .

قال الأصحاب ولا يضمن ، وطروده في كل يد أمانة والله أعلم .

وفي فتاوى القعدل ، لو ترك حمارة في محن خان ، وقال الخاني احفظه كيلا يخرج ، وكان الخاني ينظره فخرج في بعض خلفاته فلا ضمان ، لأنه لم يقصر

في الحفظ المعتاد ، وفي فتاوى القاضى حسين أن الثياب في مشاح الحمام إذا سرقت والحامى جالس مكانه مستيقظ فلا ضمان عليه ، وإن نام أو قام من مكانه ولم يترك نائباً ضمن ، وعلى الحامى الحفظ إذا استحفظ ، وإن لم يستحفظ حكى القاضى حسين عن الأصحاب أنه لا حفظ عليه ، قال وعندى يجب للعامة والله أعلم .

وإذا وقع في بيت المودع أو خزائنه قياد إلى نقل أمتعت وأخر الوديعة فاحتقرت لم يضمن كالمو يكن فيها إلا ودائع ، وأخذ في نقلها فاحتقرت وتأخر .

أُسْئَلَةُ وَتَمَرِينَات

س : ما الوديعة وما حكمها وما الدليل عليها من الكتاب والسنة .

س : ومتى يضمن المودع عنده الوديعة .

س : إذا مرض الشخص المودع عنده مرض موت فما الواجب عليه نحو الوديعة .

س : ما هي الأمور التي تجب على المودع عنده نحو الوديعة .

س : ما الحكم إذا تلفت الوديعة عند المودع عنده .

(تم بحمد الله الجزء الثانى من كتاب الفروع النقية)

هذا ما يسر الله به من جمع الأبواب الفقهية المقررة على طلاب السنة
الثانية القسم الأدهرى الثانوى وأسأل الله وهو خير مسؤول أن ينفع بهذا
الكتاب كل من نظر فيه ودعا لصاحبه بالخير وحسن الختام كما نفع بأصله
إنه سميع الدعاء مجيب النداء .

(سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله
رب العالمين) ؟

المؤلف

محمد الصادق قحاوى


المفتش العام بالأزهر

(تنبيه)

كتاب الصيام والحج كان من المتعين أن يوضع فى الجزء الأول
ولكن لما كان تابعا لمقرر السنة الثانية ، ألحقته بالجزء الثانى من هذا
الكتاب لتقريره فى المنهج على طلاب السنة الثانية .

والله ولى التوفيق ؟

فهرس الكتاب

الموضوع	ص	الموضوع	ص
فصل في العارية	٨٢	المقدمة	٣
فصل في الغصب	٨٥	كتاب الصيام	٥
فصل في الشفعة	٨٧	كتاب الحج	٢١
فصل في القراض	٨٩	كتاب البيوع وغيرها من	٤٩
فصل في المساقاة	٩٣	للعاملات	
فصل في الإجارة	٩٨	باب السلم	٥٦
فصل في الجمالة	١٠٢	باب الصالح	٦٤
فصل في المزارعة وحكمها	١٠٣	حكم من شرع روثاً في طريق	٦٦
فصل في إحياء الموات	١٠٥	فصل في الحوالة	٦٨
حكم بذل الماء	١٠٧	فصل في الضمان	٦٩
باب الوقف وحكمه	١٠٩	باب الكفالة	٧٢
فصل في الهبة	١١٤		٧٣
فصل في التتقة	١١٧		٧٥
فصل في الوديعة	١٢٤	باب الإقرار	٧٨

يسر المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأثر الخلف الجامع الأزهر

ت / ٥١٢٠٨٤٧

أن تقدم لطلاب المرحلة الإعدادية بالأزهر الشريف الكتب المساعدة
الآتية :

- ١ (النحو للراحل الإعدادية الثلاث .
 - ٢ (الصرف للمرحلة الثانية والثالثة الإعدادى .
 - ٣ (الحديث المراحل الإعدادية الثلاث .
 - ٤ (التوحيد والعقيدة للراحل الإعدادية الثلاث .
 - ٥ (الفقه المالكي للراحل الإعدادية الثلاث .
 - ٦ (الفقه الشافعي للراحل الإعدادية الثلاث .
 - ٧ (الفقه الحنفي للراحل الإعدادية الثلاث .
- مع تمنيات المكتبة بالنجاح ٩